

الدكتور عبد اللطيف السعيد يوسف الخميس

المدرس في كلية الآداب - قسم اللغة العربية

جامعة ديماط

أصول الكلام الدارج

دراسة في العلاقة

بين مستويي الكلام

العاليّ والفصيح

مقدمة

وقفت كثيراً أثناء بحثي في المعجمات، و درسي لكتب التنقيح اللغوية (لحن العامة) - علي الصلات الوثيقة بين الكثير مما تحتوي عليه وبين كلام الناس عبر العصور، و إن بدا ما نسمعه اليوم بعيدا عن العربية الفصحى، بل ربّما ظننا لا ينتمي إليها. وقد خلصت من ذلك إلي كون اللغويين قد سجلوا مفردات اللغة عبر العصور المتوالية، و الأطوار التي مرتّ بها.

وهذا ما قد يدفع القول بأنهم لم يهتموا بما بعد عصر الاستشهاد. فهم - في الكتب التي اعتنت باللحن، بل في المعجمات نفسها - قد اعتنوا بما تكلمت به العامة ومن إليهم؛ فتحولوا به عن الأداء النطقي الفصيح، أو جعلوه ذا دلالة تخالف ما عُرف له عند الفصحاء. ونستطيع القول: إننا إذا تتبّعنا ذلك في المعجمات و كتب اللحن يمكننا أن نعتد علي ما نخرج به من ذلك لنضع - علي أساس منه - الأطلس اللغوي لمفردات العربية، التي انتابها التطور في شتى البلاد التي تكلمت بها. ولقد كان هؤلاء اللغويون يهدفون إلي ثبات الأبنية والصيغ، والدلالات، علي ما عُرفت عليه لدي العرب، الذين أخذوا عنهم في عصر الاستشهاد. وهم محقون؛ إذ إنهم بذلك يُبقون علي اللغة وسيلة للتواصل فيما بين الناس، علي توالي العصور، واختلاف البقاع وتباعدها، فضلا عن إرادتهم - دائما - خدمة العربية لكونها لغة القرآن الكريم، وهو هدف لا يمكن أن ينفصم عن الهدف الأول.

علي أنا نلاحظ أن بعضا مما اعترض عليه اللغويون من المفردات، أو مما آلت إليه دلالات بعضها قد غدا ضمن اللغة الأدبية، أو لغة الكتابة الرسمية؛ وذلك لسيرورته علي أفواه الأدباء و أقلامهم (١).

و لا شك أن المفردات تمثل مادة اللغة، التي تتضام إلي بعضها في نظام، تكفله قواعدها، التي هي أسس تعالق أجزاء الكلام ببعضها؛ ليكون لدينا رسالة لغوية، تتنوع حسب الغرض منها. وقد تخففت اللغة الشائعة بين الناس، في الحياة اليومية، من مراعاة هذه القواعد و الأسس التي تُراعي في لغة الكتابة و الأدب. ويبدو هذا جلياً في جانب الإعراب أكثر من غيره، و إن كان يمكننا أن نلمس بعضاً من آثاره علي أفواه الناس علي أيامنا (٢) علي أنه قد جاء التخفف من الإعراب، و نطق أواخر الكلمات، حال اتصال أواخرها، بالإسكان، أو مع عدم إلحاقها علامات الإعراب المتعارف عليها في اللغة الفصحى المشتركة (٣). لكن هذا الصنيع ليس هو المعروف في الفصحى، أو ليس الغالب فيها، علي الأقل.

لقد خصصت هذا البحث لتناول العلاقة الوثيقة بين المفردات في لغة عامتنا اليوم، وما نجده في المعجمات و كتب اللغة و الأدب ناطقا بأنه أصل لها، تطورت

عنه علي أسنة الناس، بدافع التخفف في النطق، أو لحدوث التداخل بين الكلمات، وتأثر بعض أصواتها ببعض . و قد يقع هذا التأثير داخل الكلمة الواحدة . وربما كان الخطأ السمعي من وراء هذا التطور . و لقد يقع الخطأ في ربط الكلمة بمعني لم يعرفه لها أصحاب اللغة ، الذين بهم اقتدي ، وعليهم أكل ، عندما أخذ اللغويون يدوتونها . علي أن هذا الخطأ الذي يلحق الكلمة ، أو التطور الذي تصير إليه - يظل ملازمًا لها في الأفواه . و الذي يقرأ كتب اللحن يجد كثيرا من المفردات ، التي توقف عندها أصحاب هذه الكتب ، ما يزال عامتنا ينطقون به علي غير ما أراد أصحاب هذه الكتب أن تُنطق به . كذلك نجد عامتنا يفهمون لبعض الكلمات من المعاني ، تلك التي أراد هؤلاء القدماء أن لا يُفهم لها . لكننا لا نشك في إفادة الأدباء والكتاب قديماً وحديثاً من هذه الجهود التي بذلها أصحاب كتب اللحن هؤلاء .

ولعل من الصواب القول : إن جهود أصحاب هذه الكتب قد نجحت في محاصرة اللحن ، وجعله مقصوراً علي مجموعات من المفردات ، ربما لم تتجاوزها إلي غيرها . و ربما كانت تمثل قدراً كبيراً مما يتحدث به العامة ، ومن إليهم . وبقي أن تدرس هذه المفردات وغيرها ؛ لنقف علي الحلقات التي تربط حاضرنا اللغوي بماضيه ، في جانب من هذا وذاك . وهذا الجانب هو اللغة السيارة علي أسنة الناس في حياتهم اليومية ، بعيداً عن اللغة الفصحى المشتركة . و كثيراً ما سنجد وثيقة العلاقة بين هذه وتلك .

إن دراستنا لمفردات هذه اللغة السيارة علي الألسنة ، أو اللغة العامية ، يُراد منها تبين كيفية تنقلها عبر فترات الزمن . كما يراد أيضا أن نعرف أوجه الشبه والاختلاف بين الواقع اللغوي وما كانت عليه اللغة فيما مضى . إننا بذلك كله نعمل علي توثيق الروابط بين الحاليين ، ونحول دون أن تكون ثمة موانع تعوق دون تحقق هذا الغرض . وإن شئنا الدقة ، فإننا نعمل علي عدم الانحدار بالمستوي اللغوي ما أمكن . ذلك لأن العصر الذي نحن فيه يوفر لنا من وسائل الاتصال والتنقيف ما يقضي علي تباعد المسافات ، ويتجاوز بنا أزمنة انعزال الجهات والأقطار عن بعضها . وهذان سببان من أسباب التنوع اللهجي ، واختصاص البلاد ، أو البقاع ، بلامح ، أو سمات لغوية مختلفة . هذا بالإضافة إلي أسباب أخرى ، أشرنا إلي بعضها فيما سبق . ولسنا نريد التقليل من دور اللغة الشائعة علي الألسنة ، أو محوها^(٤) ؛ لأن ذلك ليس من طبائع الأشياء . ولكتنا نريد أن نُوثق العرى بين طبقات تاريخ مفردات العربية ، و نسمو بها علي أسنة العامة و الخاصة معاً . فأما العامة فإننا نُسمعهم صحيح المفردات التي يخطئون في نطقها ما أمكن ، ونستعمل في لغة الكتابة ذلك القدر المشترك بين المستويين العامي والفصيح ، وإن كان قد غلب عليه

المستوي الأول . ويكون ذلك حسبما يتناسب مع الموقف ، ومجال الحديث . و أما الخاصة فإننا نوقفهم علي صحيح المفردات و المعاني ، و أسباب التغير في كلّ منها؛ لئِنَجَب ذلك ما أمكن . و لا يقولنّ أحد : إننا بذلك نحاول أن نمنع ما لا يمكن منعه ، وهو التطور أو التغير الذي جرّت العادة أن يصيب اللغات ؛ فذلك ما لا سبيل إليه . لكن فرق كبير بين هذا التطور اللارادي ، الذي يكون بعد بذل الجهد في المحافظة علي سلامة اللغة من أن يكون أثره فيها بالغا – وبين أن ندع الأخطاء تنتاب مفرداتها و أبنيتها ، و أنماط تراكيبيها ، ثم نعلل ذلك بالتطور ، وبأنه أمرٌ لا مناص منه !

إن المكانة التي تتمتع بها اللغة أساس حقيقي ، يفرق بينها وبين اللهجة^(٥) و يلزم اللغة المشتركة دائما أن تتميز من كلام العامة ؛ لأنه يجعلها " تصير ، بالتدرج ، كثيفة رتيبة ، لا لون لها . و عندئذ تتميز بالخصائص السلبية ؛ أي بالضعف و السوقية " .^(٦)

و سوف أتناول في هذا البحث ما يلي:

١- الاهتمام بكلام العامة في المعجمات ، و كتب اللغة.

٢- أعرض لنماذج من استعمال كلام العامة ، أو بعض أصوله في لغة الكتابة و الأدب .

٣- أتناول كتاب "القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب" ، لمحمد بن أبي السرور الصديق الشافعي (١٠٨٧هـ) – بالتحليل و الدرس ؛ و ذلك لكونه وثيقة لغوية لما كان كثير الاستعمال علي ألسن المصريين ، زمن تأليفه ، و إن يكن - علي ما أرجح - غير مستوعب لكل ما كان يتكلم به المصريون.

٤- أعرض - بعدئذٍ - لمظاهر التطور في كلام العامة . و قد تناولت تحت ذلك:

(١) الهمز ، و ما يعرض له من التخفيف ، أو التخلص منه ، علي السنة العامة.

و قد عوّلت في هذه الجزئية علي دراسة الأبواب المتعلقة بالموضوع في كتاب "إصلاح المنطق" لابن السكّيت . و اهتمت بما عرض له من المفردات التي يستعملها عامتنا.

(ب) الإبدال اللغوي: و قد درست تحت هذه الجزئية طائفة غير قليلة من المفردات الدائرة علي السنة عامتنا ، ووجدته في "القول المقتضب" ، أو وجدت أصوله في معجمات اللغة.

(ج) القلب المكاني: تناولت نماذج من أثره في تحريف الكلمات العامية.

(د) تأكل الكلمات و تداخلها. و هو ما يؤدي إلي نشأة مفردات جديدة ، قد لا يُفطن إلي أصلها إلا بالربط بينها و بين غيرها مما لعله لم يعد مستعملا.

ثم إنني انتهيت إلي اتسام كلام العامة بعدة سمات ، ترجع إلي مراعاة السهولة واليسر في النطق - غالبا - و تميز المستوي اللغوي ، و الحرص علي وضوح معني المفردة من كيفية النطق ، بل علي حدة هذا الوضوح أحيانا.

٥- ثم عرضت لقضية العامية و علاقتها بالفصحى ؛ لأنتهي إلي تقرير الوجه الصحيح الذي ينبغي أن يرتبط المستويان ببعضهما ، علي أساس منه. و كان ذلك تحت عنوان: "العامية بين الغض من شأنها و الارتقاء بمستواها".

الاهتمام بكلام العامة في المعجمات و كتب اللغة

دون المعجميون و غيرهم كثيرا من تلك الكلمات السيارة علي السنة العوام ، والمتجبة في الكتابات الأدبية الآن ، علي الأقل . وكثيرا ما كنت أجد أن التطور (أو التحريف) قد أصابها ؛ ليجعلها متلائمة مع المستوي اللغوي العامي ، أو الدارج . ولعل الذين وهنوا ما جاء في " الجمهرة " لابن دريد ، قد اعتمدوا علي كون كثير منها يتضح فيه هذا الملمح ، وإن كان من الممكن أن تكون أقرب إلي المستوي الفصيح مما صارت إليه بعد زمن ابن دريد ، ناهيك عما وصلت إليه في زمننا .^(٧) و قد تشكك ابن دريد نفسه في كثير مما رواه من مفردات اللغة^(٨) واعتمد السيوطي علي تعقيباته المفيدة لذلك في دفاعه عنه ، وردّه لتهمة من رماه بوضع اللغة ، ونسبته إلي العرب ما لم يقولوا .^(٩) وفي رأيي أن اللغويين اهتموا ، من قديم ، بتسجيل كلام الناس ، علي اختلاف أصقاعهم و مستوياتهم ، و إن غلب عليهم الإشارة إلي الأصقاع دون المستويات . ونستطيع أن نري ذلك في معجم " العين " للخليل بن أحمد . ويستطيع المرء أن يتبين كون بعض مفرداته من لغة العامة ، أو قريبة منها ، وذلك بعد أن نقرنه بما يتحدث به العامة الآن ؛ لنقف علي ما أصابه من تغير صوتي ، أبعد عن شكله المدون في المعجم . هذا فضلا عما أشار الخليل نفسه إلي أنه مما تتكلم به العامة . ولعله يرجع إلي هذا القدر من مفردات اللغة بعض ما انتقد لأجله معجم " العين " .^(١٠)

علي أن الخليل لم يكن ليرتضي كلام العامة . والمتبادر أنه لا يقبل أن يُستعمل في غير المستوي الذي يشيع فيه . ويتضح ذلك من مثل ما يلي :

- نجده لا يقبل أن يقال : " إن فلانا أدّي للأمانة " . قائلا إنهم بقولهم هذا " قد لهجوا بالخطأ " . فالصحيح أن يقال : " فلان أدّي للأمانة من فلان " . وقال عن التركيب الأول : " وهذا في النحو غير جائز " .^(١١)
- ويقول : " وتقول أتيت فلانا علي أمره مؤاتاة . و لا تقول : واتئته ، إلا في لغة قبيحة لليمن . و أهل اليمن يقولون : واتئيت ، وواسئيت ، و واكلت ، و نحو ذلك ، و وامرّت ؛ من : امرّت . وإنما يجعلونها واوا علي تخفيف الهزمة في : يؤاكل ، و يؤامر ، و نحو ذلك " .^(١٢)

ولئن كان ذلك متعلقا بالتراكيب وصياغتها - إنه لذو دلالة علي الاهتمام
بإبقاء المستوي الفصيح للغة بعيدا - في كل عناصره المكوّنة له - عن أن
تتسرّب إليه بعض سمات المستوي الشائع علي الألسن. (١٣)

و لعل " الجَوْهَرِيَّ " قد أراد أن يضمّن معجمه " تاج اللغة و صحاح
العربية" ما يستعمل في الفصحى وحدّها ، وما يقرب أن يكون كذلك ، بعيدا عن
كلام العامّة . وقد كان معجمه محورا لدراسات كثيرة ، أدارها أصحابها حوله.
وقد اتخذت هذه الدراسات شكل المعجم أيضا ؛ فنال الصحاح بهذا ما ناله معجم
العين ، بل ربما فاقه. (١٤) ولا بدّ من الإشارة إلي اعتماد الجوهري علي كتابي
العين ، والجمهرة .

وكتاب " التكملة والذيل و الصلة " لمحمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠ هـ)
هو أحد المعجمات التي وُضعت للاستدراك علي الجوهري . لكنه - فيما يبدو -
لم يقتصر في جمعه المفردات ، علي ما هو شأن الاستعمال في المستوي
الفصيح وحده . و لعله كان يري أن الصحة لا تغني الفصيح دون غيره ، بل
تشمل كل ما صحّ أن الناس يتكلمون به ، علي تنوع مستوياتهم . ويؤكد ذلك أنا
نجد لديه الكثير من الكلمات ، التي سرعان ما نعرف أنها شائعة الاستعمال في
دارج الكلام ، و ذلك إذا ما قارناها بما ينطق به العامّة اليوم . وربما غيّرت
بعض أصوات هذه الكلمات لتناسب مع هذا المستوي من الكلام . و لعل مثل
هذه الكلمات هي التي نظر إليها الأستاذ أحمد عبد الغفور العطار ، محقق
الصحاح، علي أنها فصيحة ، لكنّ الناس يتحاشون استعمالها لظنهم أنها عاميّة .
و قد عدّها بالمئات. (١٥)

وبعد عصر الجوهري جاء الزمخشري ؛ فاعتني بلغة الأدب ؛ فصنع معجما
خاصا بمفرداتها ، هو : " أساس البلاغة " (١٦) ومما لاحظته في مراجعاتي
لهذا المعجم عدم احتفاله كثيرا بالرجز في الاستشهاد . و لعل ذلك راجع - في
جانب منه - إلي كون الرجز أقل في المستوي الفنيّ من بقية بحور الشعر. (١٧)
وفي رأيي أن بعض ذلك يرجع إلي عدم قوّة مفرداته ، وركاكتها أحيانا ؛ لكونها
تقرّب من أن تكون من الكلام الشائع الاستعمال ، أو ما يقابل ما ندعوه بالعاميّة
الآن. (١٨)

ولا تخطيء العين كثيرا من الإشارات ، التي ترد في المعجمات ، إلي ما
يشيع علي ألسن العامّة من أداء خاطئ لبعض الصيغ ، أو نُطِقَ بغير الألف
منها ، أو فهم غير صحيح للمعاني. (١٩) و هكذا يتكامل دور المعجمات مع دور

كتب اللحن . وهذا ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) يعتمد علي كتاب ابن السكيت (ت ٢٤٥ هـ) : " إصلاح المنطق " في إعداده معجمه " مقاييس اللغة " . كذلك اعتمد عليه الأزهرى (ت ٣٧٠ هـ) أيضاً في معجمه " تهذيب اللغة " : (٢٠) و "إصلاح المنطق " أحد المصنّفات في "لحن العامة " . وقد جعله بعضهم أساس كتاب " أدب الكاتب " لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) الذي لعل شهرته فاقت غيره ، علي ما يبدو ، حتي عدّ " أحد الكتب الأساسية الأولى لمبدأ التنقية اللغوية . و لا يزال يدرّس في العالم العربي حتي اليوم بعناية و اجتهاد ؛ لغزارة مادته" . (٢١)

ولئن اختلف في المراد بالعامة ، الذين وُضعت هذه الكتب لتُعدّد أخطاءهم : أهمُ الدّهماء و سُقاط الناس و خُشارتهم ، أم هم جماعات ذات مستوي أعلى من هؤلاء ، لم يبلغوا مستوي الخاصة – فإننا نستطيع القول : إن في مادة هذه الكتب ما يتلفظ به أصحاب كِلا المستويين . (٢٢) علي أننا يمكننا أن نقول مطمئنين : إن هذه الكتب قد اعتنت كثيراً بمثل ما ينطق به عامتنا ، ممّا هو خاصٌ بهم وحدهم . و نجد ما يشهد لذلك في كتاب " لحن العوام " للزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) . (٢٣) و لا بدّ من التنبيه إلي رسالة الحريري (ت ٥١٦ هـ) في هذا المجال : " دُرّة الخواص في أوام الخواص " . فلقد وقفها – علي ما يبدو من عنوانها – علي ما يتلفظ به الخواص مما لا يصحّ في اللغة . ونحن نجد فيها ما يمكننا سماعه من عوامنا الآن ، أو ما نستطيع أن نعقد الصلة بينه وبين ما يتلفظون به . (٢٤) فالحريري – إذن – كان معيّناً بأن يسمو الخواص بمفردات لغتهم عمّا تعاده الألسنة ، وتلوّكه أفواه الناس ، في مجالات الحياة اليومية . وهذا هو شأن أصحاب الكتب الأخرى المؤلفة في " لحن العامة " . (٢٥) ويبدو أنهم قد كانوا – قديماً – متنبهين إلي اختصاص العامة بطريقتهم في الكلام ، و أن غيرهم من الخاصة يحاكيهم بمثل كلامهم ، و لا يعيب عليهم . قال ابن فارس : " إن الناس لم يزالوا يلحنون ، و يتلحنون فيما يخاطب (به) بعضهم بعضاً ؛ انقاء الخروج علي عادة العامة ؛ فلا يعيب ذلك من ينصفهم من الخاصة . و إنما العيب علي من غلط من جهة اللغة فيما يغير به حكم الشريعة" . (٢٦)

وقد استشهد ابن جني بقول العامة للسلطان : "أعديني علي فلان " ، يقصدون : أعني عليه . و قد جاء مضارع الفعل في قول الشاعر :

ولقد أضاء لك الطريقُ ، و أنهجتُ

سبيلُ المسالك ، و الهدي يُعدي

و قد ذكر أن الفعل (أَعْدَيْتُهُ) علي كذا ، غير (أَدَيْتُهُ) ، وإن كانا بمعني التقوية والإعانة . فكلُّ منهما أصل ، لا أن أحدهما مقلوب الآخر. ^(٢٧) وأشار ابن جنِّي إلي أن الفعل في (أَدَيْتُهُ) من الأداة التي يتقوي بها الصانع علي عمله . وهذه من (الأدين) التي هي مثني في معني (يَدِين). ونحن نسمع العامة يقولون: (الإيين - إيينه) بدلاً من (اليدين - يديه) . ولعله من الواضح وثاقفة العلاقة بين الصيغتين؛ فالصيغة الثانية قد استُبدلت فيها الهمزة بالياء . وتحقيق الهمز وتخفيفه (تسهيله) مسلكان لغويان فصيحان معروفان . وقد تكون الصيغة المهموزة (أَدِين) أقل شيوعاً ، أو أقل فصاحة . وقد ذكرها ابن السكيت من قبل في كتابه " إصلاح المنطق " ^(٢٨) .

ونجد ابن جنِّي يستشهد بقول الشاعر أبي الصقر :

١ أريبي جوادًا مات هُزلاً لألني أري ما تُرَيْن ، أو بخيلاً مخلداً

علي أن الهمزة في (لألني) أبدلت بالعين ؛ إذ المراد : " لعلني " ^(٢٩) .

وربما سمعنا من العوام قولهم : (لنلا كِدا ما ينفعش) !

وهكذا نجد أنفسنا أمام اختيار العوام للنطق بالهمزة تارة ، وترك لهذا النطق تارة أخرى . وهم ، في كلا الحالين ، يسلكون مسلكاً لغوياً ، عرفه العرب . غاية ما في الأمر أن هذا المسلك قد يكون قليل الشروع ، علي ما رأينا .

ولقد صنف حازم القرطاجني (ت ٦٨٤ هـ) المفردات من حيث استعمال الناس لها ، سواءً أكانوا عامة أم خاصة ، إلي أقسام تسعة كما يلي :

١- ما استعملته العرب دون المُحدَثين استعمالاً كبيراً في الأشعار وغيرها ؛

فهو لأجل ذلك حسن فصيح .

٢- ما استعملته العرب قليلاً ، ولم يحسن تأليفه ، ولا صيغته ؛ "فهذا لا يحسن

إيراده" .

٣- ما استعملته العرب ، وبخاصة المُحدَثون دون العامة ؛ "فهذا حسن جداً؛

لأنه خلص من حوشية العرب ، وابتدال العامة " .

٤- ما كثر في كلام العرب ، وخاصّة المُحدَثين و عامتهم ، ولم يكثر في

السنة العامة ؛ فلا بأس به .

٥- ما كان كذلك ، ولكنه كثر في السنة العامة ، وكان لذلك المعنى

استغنت به الخاصة عن هذا ؛ " فهذا يقبح استعماله لابتداله " .

٦- أن يكون ذلك الاسم كثيراً عند الخاصة و العامة ، وليس له اسم آخر ، وليست العامة أحوج إلي ذكره من الخاصة ، و لم يكن من الأشياء التي هي أمس بأهل المهن؛ فهذا لا يقبح، ولا يُعَدّ مبتذلاً، مثل لفظ: الرأس، و العين .

٧- أن يكون كما ذكرناه ، إلا أن حاجة العامة له أكثر ؛ فهو كثير الدوران بينهم ، كما هو شأن ما يتصل بالصنائع ؛ فهو مبتذل .

٨- أن تكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين لمعني و قد استعملها بعض العرب نادراً لمعني آخر ؛ فيجب أن يُجْتَنَّب هذا أيضاً .

٩- أن يكون العرب و العامة استعملوها دون الخاصة ، وكان استعمال العامة لها من غير تغيير . فاستعمالها علي ما نطقت به العرب ليس مبتذلاً ، و علي التغيير قبيح مبتذل .

قال حازم بعدنذ : " ثم اعلم أن الابتذال في الألفاظ ، و ما تدلّ عليه ، ليس وصفاً ذاتياً ، ولا عرضاً لازماً ، بل لاحقاً من الواجق المتعلقة بالاستعمال في زمان دون زمان ، و صقع دون صقع " .^(٣٠)

و يبدو مما سبق أنّ من الضروري أن تتميز لغة الخاصة ، التي تحمل الأدب و الفكر ، عما يجري علي ألسنة الناس في الحياة اليومية . و علي ذلك ينبغي أن لا تضم هذه اللغة مفردات مبتذلة ، شائعة علي ألسنة العامة . و يستثني من ذلك تلك التي تكون مشتركة بين الناس جميعاً ، سواء أكانوا من العامة أم من المثقفين و الأدباء . علي أنه يجب تجنب مثل ذلك المشترك من الألفاظ ، إذا ما توافرت تلك الألفاظ الأخرى ، التي يمكن استبدالها بها ؛ لأنها لا تجري علي أفواه العامة .

وينبغي أن ينظر إلي ذلك علي أنه ليس من باب التعالي و الترفع ، وإنما هو — قبل كل شيء — تقوية للغة ، و حفاظ عليها ؛ ببيت روح الجدة و القوة في مفرداتها ، و تراكيبها . ولا شك أن ذلك يبعث دائماً علي الاهتمام بهذه المادة اللغوية الجيدة ، و ما تحمله من معان و أفكار . وهذا هو شأن اللغات الأخرى أيضاً ؛ إذ ليست العربية بدعاً في ذلك . و قد كان (هكسلي) يري أن لا تستخدم اللغة العامية ، أو الدارجة ، في الإنجليزية ؛ لتكون لغة الأدب أو كتابة العلوم ؛ لأن ذلك يعني تغيير اللغة و الكتابة، كلما طرأ التغيير علي هذه اللغة . ويُذكر أنّ اليابانيين قد جربوا ذلك ؛ فرأوا أنهم في حاجة إلي التغيير المستمر لملاحقة تطور اللغة علي الألسنة . كذلك حدث أن ضعفت اللغة المكتوبة ، و كانت غير مؤهلة لأن تؤدّي المهمة المنوطة بها.^(٣١)

من أصول المفردات الدارجة في لغة الأدب

يمكن للمرء أن يقف علي كثير مما ينطق به العامة ، قد جاء علي السنة الشعراء و الكتاب قديما . و قد يكون الإبدال لحق ببعضه علي السنة الناس . إلا أن اشتمال اللغة الفصحى علي أصوله شاهد علي الوشائج التي تربط بين المستويين : الفصحى والعامي ؛ فيترتب علي ذلك أن يكون ثمة قدر من مادة اللغة الأدبية ، يتداوله الناس في لغتهم اليومية ؛ مما يدفع الفصحاء و الأدباء إلي استعمال غيره . كذلك يجذ اللغويون للعمل علي إصلاح المُفسد و المُزال عن أصله؛ ليحسُن استعماله و يصح ، و إن يكن في لغة الكتابة العادية ، لا في لغة الأدباء ، وذلك إذا ما كان هذا المُفسد و المُزال – أو الملحون – قد صار من الابتذال بمكان . وفي هذا ما فيه من إثراء اللغة و الإبقاء علي حيويتها . و فيه الكثير من العمل علي الربط بين أبنائها ، علي اختلاف اللهجات و تباعد الأصقاع . ففي تجديد انتخاب المفردات المستعملة في لغة الأدب ، اختيار من المُعجم العام للغة . و هذا المعجم تتفاوت نسبة شيوع مفرداته بين أبناء اللغة ، علي اختلاف أوطانهم و تباعدها . و بذلك يجد كلٌ فيما يقرأ ، أو يسمع، بعضاً من المفردات التي تشيع في محيطه اللغوي . وهذا يكون أدعي للتألف ، و أبعد من الانعزال اللغوي . و قد لا تظهر هذه المسألة الآن بوضوح ، في لغة الكتابة و الأدب . علي أنها – فيما أحسب – كانت نصب أعين الأولين ، الذين اكتملت اللغة العربية الفصحى علي ألسنتهم .^(٣٢) و جاء القرآن الكريم ؛ فزادت به قوة و اكتمالا بما تضمنته من المفردات اللهجية المختارة ،^(٣٣) و أنماط الأداء اللهجي الفصحى ، كالهمز و التخفيف ، و الإدغام و الفك ، و الإبدال .^(٣٤) و لا بد من الإشارة إلي أن أنماط الأداء هذه نلمح آثارها واضحة علي ما تطورت إليه لغة العامة فيما بعد . و هو ما سنفصل القول فيه . إلا أن هذا التطور ، في لغة العامة ، قد جعل المفردات فيها ذات مستوي أدني ، تحتاج معه إلي تقويم اللغويين و إصلاحهم ؛ لتكون ضمن لغة الكتابة . هذا إن لم يحل ابتذالها دون ذلك .

و هذه ألفاظ مما سمعته في محيطي اللغوي ، علي السنة العامة ، و قفت عليها أو علي أصولها لدي بعض أدبائنا في القديم . وربما كان بعضها غير شائع الاستعمال. ولعل لغة الكتاب و الأدباء ، في عصرنا ، قد خلّت منها ، أو من بعضها ، علي الأقل . لكن ذلك لا يمنع أنها تستعمل علي السنة الناس ، في

بعض الجهات ، و لا يمنع - أيضا- أن تكون ضمن معجم الأدباء و الكتاب في غير قُطْرنا .

- من ذلك كلمة (العيص) . و هي تعني عند العامة : أصول الناس ، أو أنسابهم ، أو الجماعات من ذوي القربي . و قد جاءت الكلمة في شعر الحُطَيْئَة ؛ إذ يقول :

لا بدّ ، في الجدّ ، أن نلقي حَفِيظَتهم يوم اللقاء ، و عَيْصًا ، دونهم ، أشبًا^(٣٥)

- و يُسمع تعبير العامة عن الكثرة بقولهم : "عَدَد الدَبَا" . و (الدَبَا) هو الجراد . و قد قال الحُطَيْئَة :

و أنتم أولي جِئْتُم مع البقل و الدَبَا فطار ، و هذا شخصُكم غير طائر^(٣٦)

- و هم يستعملون اسم المفعول من الفعل " يَشْعَف " ؛ فيقولون : (فلان مشعوف) . و يعنون أنه مُقَرَّعٌ مَثْلَهْفٌ علي شيء . و قد ورد الفعل في شعر الحُطَيْئَة ؛ إذ يقول :

فلا هندَ إلا أن تُذْكر ما خَلا نَقَادِمَ عَهْدٍ ، و التذْكر بَشَعْفٍ^(٣٧)

- و هم يستعملون صيغة (انفعل) للدلالة علي قبول أثر الفعل ؛ فيقولون : (انظلم ، أو اظلم ؛ بالإدغام)^(٣٨) . و يقولون : (ادْفَن) . و هي صيغة صحيحة ، لولا ما صاحب الإدغام من الكسر ، الذي نعلله بأنه ميل إلي المماثلة لحركة همزة الوصل في أول الفعل . و هو تجسيد لما تميل إليه الحركات في تطورها .^(٣٩) و قد جاءت صيغة (ادْفَن) في شعر الحطينة ، أيضًا ؛ إذ يقول :

قد غير الدهر من بعدي معارفها و الرِيحُ ؛ فادْفَنْت فيها مغانيها^(٤٠)

- و نسمع دائمًا وصف الأمر ، أو الشيء بأنه (عاديّ) ؛ أي أنه مألوف غير مستغرب ، أو مستنكر . و نجد الكلمة في شعر الحطينة ؛ إذ يقول :

فإن الصفا العادي لن تستطيعه فأقصر ؛ ولم يلحق من الشر آخره

و تفسير اللفظة في البيت ، بالقديم ، لا يبعد بمعناها عما يستعملها فيه العامة وغيرهم .^(٤١)

- و العامة يقولون : (فلان خِلا بفلان) . و يحتر أحدهم الآخر من أن (يخلا) فلان به ؛ أي يخدعه ، أو يُفوت عليه فرصة ، أو يضيع منه كسبًا .

ونجد في شعر زهير وصفه ناقته بأنها ليست خلاءً ؛ أي أنها لا تبرك، أو
تحرن ؛ فلا تبرح مكانها . يقول :

بأزرّة الفقارة ، لم يخنها قطافٌ في الرّكاب ، ولا خلاءٌ^(٤٢)

ويتضح أن العامّة يخفون الهمزة . وهو ما يميلون إليه دائما في الكلمات
المهموزة . وقد انضم إلي ذلك كسرهم أول الفعل المضارع ، علي ما يشيع في
نطقهم . وهو تجسيد لتثنية بهراء ، المعروفة قديماً . وقد ذكر الدكتور رمضان عبد
التوّاب أنّ كسر حرف المضارعة هو الأصل ، و أنه هو ما يربط العربية بأخواتها
الساميات ، وأنه اختير في أول بعض الأفعال ، وعدّ من ملامح الفصاحة ، كما في
أول الفعل : "أخال"^(٤٣)

- و هم يقولون : (هية) ؛ إذا ما استزادوا المتحدث إليهم ، أو أظهروا إنصاتهم
إليه . و قد جاءت في حديث النبي ، صلي الله عليه وسلم ، وهو يستمع إلي
الخنساء منشدة شعرها له . وجاءت في بيت لعمر بن شأس ، يقول فيه :

ديار ابنة السعدى ، هية تكلمي بدافقة الحومان ، فالسّح من رمم^(٤٤)

- و العامّة يقولون لمن يسرع في الكلام بما لا يفيد ، أو بما يضره هو أو
غيره : (إندلق) . و الفعل مستعمل في القديم^(٤٥)

وجاء اسم الفاعل وصقًا للفرس بالسرعة في شعر مجنون بني عامر ؛ إذ يقول :

و هل أنفضن الدهر أفنان لمتي علي لاجق المتنين ، مندلق الوخذ^(٤٦)

- و هم يقولون : (فلان يلويني) إذا أرادوا أنه يُماطل ، أو يعُنف في المعاملة ،
ولا يسرع في الوفاء بما عليه .

وقد جاء الفعل أيضًا في شعر مجنون بني عامر ؛ إذ يقول :

من عاذري من غريم غير ذي عُسُر

يأبي ؛ فيمطلني ذيني ، و يلويني^(٤٧)

- و هم يستعملون كلمة (الهنبر) و (الهنبرة)^(٤٨) ؛ للدلالة علي السلب ، أو أخذ
المال الكثير ، أو أخذه بغير وجه حق خاصة . والكلمة الثانية دالة علي
المرّة الواحدة من فعل ذلك ، كما هو واضح .

والكلمة الأولى (المصدر) جاءت في بيتٍ لمجنون بني عامر ، أيضًا ؛ إذ يقول : و عندي لكم حصنٌ حصينٌ، و صارمٌ

حُسامٌ ، إذا أعملته أحسن الهنبراً^(٤٩)

و دلالة اللفظة علي القطع لا تبعد بها عن معناها الذي يستعملها له العامة . بل

إن هذه الدلالة هي أصل هذا المعني .

- ويقولون:(المكان مَذْهُوس)؛بمعني أن معتاديه كثيرون يَطْرُقونه دائماً .و قد يصفون الطريق بالمشثق ، أو ما شابهه .

و في شعر الحَكَم الخُضْرِي (أموي):

قد بتُّ أرفُبه ، و بات مُصَعِّداً نَهْضَ الْمُقَدَّرِ فِي الدَّهَاسِ الْمُوقِرِ

فلعل العامة أخذوا صيغة مفعول من (دهس) .^(٥٠) و اللفظة في البيت ، يُراد بها: المكان السهل اللين ، الذي ليس برمل ولا تراب و لا طين ، لا يُنبت شجراً ، و تغيب فيه القوائم ، و يثقل فيه المشي . لكن هذه الدلالة ضيّقت ؛فاقتصر منها علي معني السهولة واللين ، اللذين يدفعان إلي كثرة السير في الطريق ، أو الموضع المعين .

- وهم يقولون : فلان (هيفرسني) أو (بيفرسني)^(٥١) " و الفرس أصله : ذئبُ العُتُق ، ثم صُيِّرَ كل قتل فرساً " .^(٥٢) و ممّا استشهد به سيبويه قول الشاعر مالك بن خويلد الخنّاعي :

يا ميُّ ، لا يُعجز الأيام ذو حديدٍ في حومة الموت رزّامٌ ، و فراسُ

يَحْمِي الصَّرِيمةَ ، أخذان الرجال له صيدٌ ، و مجترئ ، بالليل هماسُ^(٥٣)

علي أن العامة لا يعنون بالفعل معني القتل ، علي الأرجح ، وإنما يقصدون به الدلالة علي الإغظة الشديدة ، والمبالغة في إغضاب الآخر . وثمة علاقة بين القتل وهذين المعنيين ؛ إذ في كل منهما جلبٌ للأذى ، وإن كان القتل هو النهاية في ذلك .

- وهم يستعملون الفعل (نثسَ) ، و يقولون في مضارعه (يثثس) .^(٥٤) وقد ورد الفعل في إحدى رسائل أبي العلاء ؛ إذ يقول : " ... كان الدليل علي بطلان قوله - وقوع المشاهدة لجنس السباع ، وجوارح الطير التي خلقها الله - سبحانه - علي صنيعته ، لا تصلح إلا لثثس اللحوم ، وفسخها ، و تمزيق الحيوانات ، و أكلها " .^(٥٥)

- والعامّة يقولون : (دُخِت) من كذا ، أو (مِشِيِت لغاية ما دُخِت) .

و الفعل مما استعمله الشعراء في القديم . قال ابن مَيّادة^(٥٦) :

لنا المُلْك ، إلا أنّ شيئاً تُعَدّه قريشٌ ، و لو شئنا لداخت رقابها^(٥٧)

و عامتنا يستعملون الفعل للدلالة علي معني التعب و الإرهاق . و هو معني

يقرب من معني الذلة المراد في البيت . و يلاحظ أنّ المستخدم الآن في الكتابة إنما هو الرباعي " دَوْخ " ؛ إذ يقال مثلاً : دَوْخ العدو .

وقد توقف ابن الأنباري (ت ٣٣٢ هـ) قديماً عند قولهم : " قد دَوّخت البلاد " ؛ فذكر أنّ معناه : التذليل . " فالمراد بالتعبير أنها حدث لها هذا التذليل بسبب كثرة وطنه إياها " . ثم أشار إلي أنه يقال : قد دُخِت لهذا الأمر ؛ أي : دللت له . قال المسيّب بن علس :

فدُوخُوا عبيداً لأربابكم وإن ساءكم ذاكُم فاغضبوا^(٥٨)

- ونسمع من العامّة كلمتي : (الزَّرْب - الكنيف) . ولعلهما كانتا مما يستعمله أهل القرى ، فيما مضى . وأولاهما تستعمل للدلالة علي السائر من أحواد الغاب والبوص ، يصنعونه ؛ ليحيطوا به موضعاً معيناً .

وقد جاءت الكلمتان في رجز لكعب بن مالك ، يقول فيه :

لم يَعدّها مدٌّ و لا نصيف لكن غداها الحنظلُ النَّقِيف

و مُدَقَّة كطرة الخنيف ثبيت بين الزَّرْب و الكنيف^(٥٩)

وتوسع العامّة في استعمالهم للكلمتين ؛ لتكونا بمعني السائر مطلقاً ، لا بمعني

حظيرة الإبل والماشية ، الذي استعملتا له في شعر كعب بن مالك السابق . ثم استعملوا الثانية - الكنيف - لموضع قضاء الحاجة . وربما كان في ذلك مراعاة لارتباطه بالخلاء ، أو المطمئن من الأرض ، حيث الزراعة والرعي .

- و يقول العامّة : فلان (مَقْرَف) . ويقول أحدهم : عندي (قرف) من

كذا ؛ بإبدال القاف همزة ، علي ما هو شائع في العامية . ويقال أيضاً :

أنا (أرفان) و (اتيرفت) بالهمز ، بدلا من القاف فيهما ، علي ما رأينا .^(٦٠)

و قد استخدم أبو دُلامة كلمة (القرَف) بمعنى : التهمة ، في شعره ،
حيث يقول :

حتى إذا نهدَ الثديان ، وامتلأَ منها ، وخيفت علي الإسراف و القرَف
وكانت العرب تميّز خيولها الأصيلة عن غيرها من الخيول المُقرفة؛ أي ذات
الأب غير العربي. فكان (الإقراف) هنا تهمة ، أو نقص . و هذا قريب مما يلحق
الشاكى من (القرَف) ، أو (الأرف) ، كما ينطق العامة^(١٢).

- و ربما سمعنا من بعضهم الدعوة إلى ترك (المناهدة)^(١٣) ، يريدون : ترك
الجدال ، أو ما يتعب الآخر نفسيًا ، أو بدنيًا . وقد ذكر ابن أبي السرور
استخدام أهل مصر الفعل الرباعي من هذا المصدر بهذا المعنى . وذكر أنه
صحيح ، وأن المناهدة هي المناهضة في الحرب، والمساهمة بالأصابع^(١٤).

وقد جاء الفعل (ناهد) دالاً على المناهضة في الحرب في العبارة التالية ، في
"تاريخ الطبرى" ؛ إذ فيه : " ... فأجابوه إلي ذلك^(١٥)؛ فصلوا الظهر ، ثم ناهدوهم؛
فاقتتلوا قتالاً شديداً " ^(١٦).

و الفعل يعنى المبادأة والإثارة ، أو التهيج نحو أمر ما . وهو ما يعنيه العوام
في قولهم : (بلاش مناهدة)!

- ونسمع العامة يقولون : (هيلأ هُب) ، عند رفع شيء ، أو حَمَل طفل
لتدليله . ونقف علي ما يمكن أن يكون أصلاً للتركيب عند بعض الشعراء
الأمويين . قال مسكين الدارمي في امرأة لم ترضَ زوجاً :

أصبحت تُرزق من شَحْمِ الدُرَى وَتَخَالُ اللُّومَ دُرّاً يُنْتَهَبُ
لا تُلْمُها ؛ إنها من نَسْوَةِ ضَحِيّات ، مِلْحُها فوق الرُّكْبِ

كشْمُوس الخَيْل ، يبدو شَغْبُها كَلْمًا قِيلَ لها : هَال و هَب^(١٧)

- ونسمع دائماً قول العامة في الإنكار على من يعمل على التحكم في غيره ، أو
إقحام نفسه في شئون أحدهم : (ما له و ما لى ؟ أو : ما لهم و ما لى ؟) . وهما
تركيبان استفهاميان لا غبار عليهما . و الأداء وحده هو الذى يفصل بين كونهما من
الفصيح ، أو العامي.^(١٨) على أنه قد يحول دون استخدامهما فى الكتابة تداولهما
على ألسنة العامة .

وقد وجدنا القدماء يستخدمون التركيب الأول ، على ما جاء فى بيت المتنبي:

ما أجدر الأيام و الليالي بأن تقول : ما له و ما لي!؟

و قد استحسّن ابن الأثير مجيء (لي) هنا ؛ لسبقها بالتركيب (ما له)؛ " فجاء الكلام علي نسق واحد . و لو جاءت لفظة (لي) ها هنا كما جاءت في البيت (و هو للمتنبّي أيضا): تمسي الأمانيّ صرعي دون مبلغه فما يقول لشيء : ليت ذلك لي !

- لكانت منقطعة عن النظير و الشبيه ؛ فكان يعلوها الضعف و الرّكة" (٦٩)

- و هم يحذفون نون (من) الجارة ؛ فيقولون - مثلا - : (جيت (٧٠) م الجامع ،

م السوق ... إلخ) .

وجاء ذلك الحذف في بيت للأعشى ، يقول فيه :

و كأن الخمر المُدّامة م الإسـ ففط ممزوجة بماء زلال (٧١)

و جاء هذا الحذف في (عن) أيضا . و ورد في بعض القراءات الشاذة (٧٢)

- و نسمع من يقول : (شفت الأمرين) (٧٣) . و قد ذكر الخليل في "العين" أنه يُقال : " لقيت منه الأمرين " (٧٤)

- و نسمعهم يقولون: (فلان ما له طعم ، أو الليّ بيعمله ما لشّ طعم). و نحن نجد ابن الأنباري قد ذكر هذا التركيب ، بصيغته الفصيحة ، التي لاشك أنها أصل لما أوردناه عن العامة . و هذه الصيغة الفصيحة هي : "ليس لما يفعل فلان طعم". و جاء ذلك ضمن تناوله لكلام الناس الشائع على ألسنتهم ، في أيامه . و قد عقب عليها بقوله: " ليس له لذة و لا منزلة في القلب . قال الشاعر:

و أعتيق الماء القراح، و أجتري إذا الزاد أمسي للمزجّج ذا طعم

معناه: ذا منزلة من القلب و المرزجّج: البخيل. قال الشاعر:

ألا مَنْ لنفس لا تموت؛ فينقضي شقاها، و لا تحيا حياة لها طعم؟

معناه: لها حلاوة و منزلة من القلب". (٧٥)

- و العامة يجلبون هاء السكّت للوقوف عليها ، بعد ياء المتكلم ، المسبوقة بحرف الجر (على) . و ربّما مَطل بعض الرّيفيّين حركة كسر ياء المتكلم ؛ لتتولد منها ياء ؛ فيقول : (علّية) .

و قد جاء ذلك في شعر لأبي جُنْدُب ، أخي أبي خراش الهذلي ، يقول فيه :

إبي امرؤ أبكي علي جارية أبكي علي الكعبي و الكعبيّة
و لو هلكت بكيا عليّة كانا مكان الثوب من حقويّة^(٧٦)

لعل فيما مضى من المفردات و التراكيب - على قلة هذه الأخيرة - ما يشهد علي قديم الصلة بين ما يتكلم به العامة ولغة الخاصة ، أو لغة الأدب . فهم يستخدمون الكلمة نفسها ، أو يشتقون منها الصيغة المعينة ، على مثال ما في فصيح الكلام . وقد يتخذون لكلامهم صيغة فعلية بعينها . علي أن الأكثر شيوعاً ذلك التغيير الذي يُدخلونه على الأصوات . وهو ما سنخصه بمزيد بحث ، فيما بعد ، بالإضافة إلي غيره من الظواهر اللغوية ، التي يمكن ملاحظتها في كلام العامة . و لا يفوتنا ذلك التحرك بدلالة المفردات ، التي عرضنا لها . علي أنها لا تكاد تبعد عما عرفت به في القديم ؛ بل تكون دائماً بسبب من ذلك القديم .

و تكاد معظم هذه الكلمات السابقة أن تكون بعيدة عن مجال الاستخدام الأدبي ، أو مجال الكتابة ؛ إما لغرابتها ، و إما لابتدالها . ويمكن أن نقرر أنّ ثمة قدرًا من المفردات، يظل بين أن يرتفع و يسمو ؛ ليكون بين ما يستعمل في الكتابة الرسمية ، أو الأدبية - و أن يخفت و يخبو ؛ ليكون ضمن مفردات لغة المشافهة ، وكلام الناس الدارج . وقد كان البلاغيون و النقاد على معرفة تامة بما بين مستويات اللغة من صلات ، و تبادل للتأثير و التأثير ، أو الأخذ والعطاء . ولأجل ذلك نجدهم يتوقفون عند الإغراب في استعمال الألفاظ ؛ فينتقدونه ، تمامًا كما ينتقدون محاكاة العامة في تعبيراتهم ، أو ألفاظهم . فاللفظة الشعرية ينبغي أن تكون قوية ، لا أن تكون فاترة أو باردة ، كما يقول أبو هلال العسكري . ولأجل ذلك لا تُرضيه المفردات التي استخدمها أبو العتاهية في شعره ؛ لأن الشعر " أحسنه ما تلاعب نسجه و لم يسخف ، و حسن لفظه، ولم يهجن ، و لم يستعمل فيه الغليظ من الكلام ؛ فيكون جلفا بغیضا، و لا السوقى من الألفاظ ؛ فيكون مهلهلاً دوناً " .^(٧٧) و هو يستجيد استعمال الكلام

الواضح مع قوته ؛ فهو عنده الجزل والمختار . و ما ذاك إلا لأن العامة تعرفه إذا سمعته . لكنها لا تستعمله في محاوراتها .^(٧٨) و هو نفس ما أشار إليه ابن الأثير عندما جعل من شرائط الكتابة أن تكون : " غير مخلوقة بكثرة الاستعمال " لكنها ليست " ألفاظا غريبة ؛ فإن ذلك عيب فاحش . بل تكون الألفاظ المستعملة مسبوكة سبكا غريبا ، يظن السامع أنها غير ما في أيدي الناس . و هناك معترك الفصاحة ، الذي تظهر فيه الخواطر براعتها ، و الأقلام شجاعتها ، كما قال البحرني :

باللفظ يقرب فهمه في بعده عنا ، و يبعد نيله في قربه^(٧٩)

ولعل الإشارة السابقة إلي الغريب تصدق علي كثير مما احتواه كتاب "الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ). وكثير مما ذكره من المفردات نستطيع أن نعقد الصلة بينه و بين ما نسمع من أفواه الناس في كلامهم الشائع بينهم.

و ربما كان بعض الغريب الذي عرض له ابن الأنباري في رسالة له في هذا المجال مما يصدق عليه ذلك . وهو يفسره مستشهداً بلغة الأدب . ويذكر ضمنه بعض ما يستعمله العامة وحدهم ، ككلمة (الشوار) مثلاً ؛ بمعنى : المتاع من الأثاث والفرش و غيرها مما يُعدّ للعروس.^(٨٠)

والراجح أن أغلب هذه المفردات الغريبة ما كانت تشيع في الكتابة السياره ، ولا كان استعمالها يكثر في لغة الأدباء . ولأجل ذلك كانت في حاجة لأن يُعْتنى بها ، وتعرض لها تصانيف العلماء . و مع توالي الأيام رُوِيَت بعض هذه المفردات في بعض الجهات ؛ لتشيع فيها مستعملة علي ألسن العامة ، باقية كما كانت قديماً ، أو مغيرة الأصوات ، وهو الأكثر .

و نرى في الكتب التي عرضت للحن إشارة إلى مفردات ، علي أنها مما يتكلم به العامة ، لكننا نجدها قد غَدَت ضمن معجم الكتاب ، و بين ما يتحدث به المثقفون . و هو ما لعل بعض الباحثين يحمّدونه ؛ لأنه يزيل بعضاً من أسفهم الشديد ؛ لما يرونه من شدة نُفرة المهتمين بالفصحى من استعمال ما يشيع علي ألسنة العامة ، وإن كان هناك ما يشهد لصحته لغوياً.^(٨١) و يمكن أن نضرب مثالا علي ذلك بكلمة (البوتقة) الشائع استعمالها الآن في لغة الكتابة ، فضلا عن استخدامها في لغة العلم للدلالة علي الإناء ،توضع فيه العناصر ، أو المواد لتتفاعل معاً . و هي كلمة معرّبة ، في القديم ، تدل علي ما يُذِيب فيه الصانغ الذهب أو الفضة . وقد كان اللغويون يحرصون علي أن تُنطق بما يقرب من لفظها الأصلي : (بوتة). ويبدو أن التعريب لم يغير فيها إلا الصوت الثالث؛ ليصير طاءً؛ فتكون الكلمة : (بوتة)^(٨٢).

ابن أبي السرور و كلام العامة في كتابه

"القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من كلام العرب"

يعد كتاب: "القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب" لمحمد بن السرور الصديق الشافعي (ت ١٠٨٧هـ) مصدرا مهما لكونه يكشف لنا عن قدم سيرورة الكثير من المفردات و التعبيرات علي السنة المصريين ، لا في زمن ابن أبي السرور وحده ، بل في زمن الشيخ يوسف المغربي نفسه ، صاحب الكتاب، الذي وصل إلينا مختصرا في صورة " القول المقتضب " .

وكان الشيخ يوسف المغربي قد وضع كتاباً عن لغة المصريين في زمنه (القرن الحادي عشر الهجري) سماه : " دفع الإصر عن كلام أهل مصر " . وهو وثيقة لغوية مهمة ، سجل فيها الشيخ كثيراً من ظواهر العامية المصرية في زمنه . وكان المغربي قد سمى كتابه أول الأمر : " الفضل العام وقاموس العوام " . و أراد به أن "يهذب ما يقع من عوام أهل مصر بأن يرجعه إلي الصواب " . وقد اعتمد في عمله علي القاموس والعباب ، و إن كان قد أكثر من الرجوع إلي القاموس . وقد رتب كتابه علي ترتيبه^(٨٣) و كتاب الشيخ المغربي مفيد في استنباط كثير من الأحكام عن لغة مصر في القرن الحادي عشر الهجري ، وعوامل تطورها . وهو يظهر ما بذله من جهد في التعليل لهذا التطور . و قد أصاب في بعض مما ذهب إليه في ذلك ، و لم يوفق في الكثير منه لجهله بأصل الكلمة في كثير من الأحيان.^(٨٤)

و قد قارنت بين ما احتوي عليه من المفردات مما سمعته من محيطي اللغوي ، وما سمعته من أفواه العامة مما رأيته وثيق الصلة به ، صوتياً ، ومعنوياً . و رجعت إلي المدون عن هذه المفردات في المعجمات .

فإذا ما حللنا مادته اللغوية ، وجدناها تشتمل علي ما يأتي :

١- الفصيح . و من أمثاله : خبأ - رثا - تتكأ ، بمعني التأخر في السير . وهو غير مستعمل في لغة مثقفينا . وكثيرا ما يضرب به المثل بين دارسي اللغة علي غرابة المفردات ، ويوردونها في قصة النحو القديم

عيسي بن عمر (ت ١٤٥، أو ١٤٩ هـ) عندما خاطب الناس ، وقد اجتمعوا حوله بعد سقوطه عن دابته في السوق. (بغية الوعاة ، للسيوطي ٦٧٥).

ومن هذه المفردات الفصيحة : لَمِي - جَعْبَةٌ^(٨٥)؛ لوعاء السهام- جُبَّة - جَلَب - حَبَاب . و هو ما يطفو فوق الماء عند صبّه ، أو كل مانع . و قد جاءت الكلمة في شعر امرئ القيس ؛ إذ يقول :

سموت إليها بعد ما نام أهلها سموّ حَبَاب الماء حالا علي حال^(٨٦)
و جاءت اللفظة أيضا في معلقة طرفة ؛ إذ يقول :

يشق حباب الماء حَيْرَومها بها كما قسم التَّرْبَ المُقَابِل باليد^(٨٧)
و من هذه المفردات الفصيحة : حَسْبُكَ ، أي : استغنيت بك - حَوْبَةٌ^(٨٨) - دَابَهُ - فَتَش .

إنه يذكر مفردات كثيرة ، تدرج تحت هذا القسم من أقسام المفردات ، التي تتقاسم مادة الكتاب مع مفردات أخرى ، يغلب أن يستعملها العوام كما هي ، أو مغيّراً في أصواتها ، أو معانيها. وقد أحصيت من مفردات هذا القسم مائتين و إحدى عشرة كلمة في ثلثي الكتاب.

و منها مفردات تشبه "تتكاكًا" السابقة ، أو هي مما يستعمل في عربية التراث ، على ما نجد فيما يلي:

يلهث - خِداج ، و هو الشيء الضعيف - عِلْج - عاج - عَنِيَت - أَشْقَح ، و هو الأشقر ، و كانوا يصفون البُسر (التمر قبل نضجه) بذلك - جُنَاح - رَدَاح - سَوْدُد - صَيْدِيد - عُرْد ، و هو الصُّلْب. و أصله: عُرْدٌ . و قال : "معناه: إذا كان شديدا قويا" - عُدْد ؛ للفرس المعدّ للجري ، أو التامّ الخلق الشديد - نُضْد - يستوفز . قال: "يقولون: فلان يستوفز في قعدته، إذا استعجل". قال: الوفز، و الوفز: العجلة. و المعني الانتصاب بلا اطمئنان- عَسْ - طُنْفَسَة (للبساط) - طَيْس: العدد الكثير- لَعَس: سواد مستحسن في الشفة - سَمِيدَع: السيد الشريف السخي، و الشجاع، و الخفيف في حوائجه. و قد سمعت هذه الكلمة من بعض العامة ، و قد صارت ياؤها كسرة طويلة ، و كسرت السين لأجلها.

وكما تُلَقِظت العامة باللفظة السابقة ، تُلَقِظت أيضا بمضارع الفعل "عَس". علي أنهم يكسرون حرف المضارعة و فاء الفعل ؛ للمماثلة

و لئن لم تكن مثل هذه المفردات الفصيحة ، من كلام الخواص - و الراجح كونها منه - فإنها تشهد بمدى بقاء مفردات الفصحى في أفواه عوام المصريين . ولقد يكون هؤلاء قد تأثروا بنطق الخواص . و ربما صح أن نستشهد ببعضها علي التطور اللغوي الذي لحقها في استعمال الناس ؛ مما جعل المغربي ، وابن أبي السرور من بعده ، يقفان عنده.

و توقف ابن أبي السرور عند كلمة "وَجْبَةٌ" ؛ ذاكراً أنها الأكلة في اليوم و الليلة . ثم عقب بأن لذلك أصلاً في كتب اللغة^(٨٩) و يبدو من مراجعة "اللسان" أن اللفظة ربّما كانت تستعمل للإشارة إلي الإقتصار علي تناول الطعام مرة واحدة في اليوم ، ثم صارت تُلْحَق ، فيما بعد ، بمرات تناول الطعام المتعددة في اليوم . و هي مأخوذة من الجذر الذي يعني الإلزام و الاستحقاق. جاء في "اللسان" عن ثعلب: "الوجبة: أكلة في اليوم إلي مثلها

من الغد...". و عنه أيضا: "وَجَب الرجل؛ بالتخفيف: أَكَل أَكْلَةً فِي الْيَوْمِ". وعن اللحياني: "وَجَب فلان نفسه و عياله، و فرسه: أي: عَوَدَهُمْ أَكْلَةً وَاحِدَةً فِي النَّهَارِ. و أَوْجَب هو: إِذَا كَانَ يَأْكُل مَرَّةً. التَهْذِيبُ: فلان يَأْكُل كُلَّ يَوْمٍ وَجْبَةً؛ أَي أَكْلَةً وَاحِدَةً". و عن أبي زيد: "وَجَب فلان عياله توجيبا: إِذَا جَعَلَ قَوْلَهُمْ كُلَّ يَوْمٍ وَجْبَةً؛ أَي أَكْلَةً وَاحِدَةً".^(٩٠)

و مما ذكره ابن أبي السرور مما يستعمله الخاصة، أو المتفقون و من إليهم - علي أيامنا - كلمة "مُلَجِد".^(٩١) علي أن ابن أبي السرور لم يكن يهتم دائما بنسبة اللفظ إلي أصحاب الطبقة التي تستعمله، و إن فعل ذلك أحيانا.^(٩٢)

و هو يذكر، مثلا، كلمة "هَبْوَةٌ" التي هي واحدة "الهَبْو" اسما للجمع، بمعنى الغبار الذي يُرَي فِي الضَّوءِ.^(٩٣) و هي مما يشترك في النطق به العامة و الخاصة. و قد جاءت اللفظة في شعر ابن هاني الأندلسي؛ إذ يقول:

لَا يَطْبِيه غَيْرُ كَبَّةٍ مَعْرَكٍ أَوْ هَبْوَةٍ مِنْ مَأْقِطٍ وَمَعَارٍ^(٩٤)

و مما يشترك فيه العامة و المتفقون استعمالهم كلمة "وَرَطَةٌ". و قد ذكر ابن أبي السرور أن المصبريين يستعملونها.^(٩٥) و هي مما تكلم به أهل العراق قديما، علي ما سجله المفضل بن سلمة في كتابه "الفاخر"، الذي عرض فيه لما شاع بين عامة الناس من أمثال رآها في حاجة إلي التفسير. و تعني الكلمة عند المتكلمين بها، علي أيامنا: المَأْرَقُ، أو الأمر الصعب. و هو ما كانت تعنيه قديما. و قد ذكر المفضل بن سلمة الفعل (تَوَرَّطَ) الذي نجده مستعملا في لغة الكتابة و الحديث، كما نسمعه من العامة أيضا، مرادا به: الوقوع في المعضلة المعينة، أو الانزلاق إلي ما لا تُحْمَدُ عَقْبَاهُ. و أشار المفضل إلي الأصل الحسي المأخوذة منه هذه الدلالة العامة، بقوله: "و قال بعضهم: الوَرَطَةُ: الوَحْلُ و الرَّدْغَةُ، يقع فيها الغنم، و لا تقدر علي التخلص يقال: تَوَرَّطَتِ الْغَنَمُ: إِذَا وَقَعَتْ فِي الْوَرَطَةِ". قال: "ثم ضُربَ مثلا لكل شدة، وقع فيها الإنسان. و قال الأصمعي: الوَرَطَةُ: أهْوِيَةٌ منصوبة تكون في الجبل، يشقُّ علي من وقع فيها الخروج منها. يقال: تَوَرَّطَتِ الْمَاشِيَةُ: إِذَا كَانَتْ تَرْعِي فِي الْجَبَلِ؛ فَوَقَعَتْ فِي الْوَرَطَةِ، و لم يمكنها الخروج. و أنشد لطفيل، يصف إبلا:

تَهَابُ الطَّرِيقَ السَّهْلَ، تَحْسِبُ أَنَّهُ وُغُورٌ وَرَاطٌ، وَهُوَ بِنِدَاءٍ بَلَقَعُ"^(٩٦)

- كذلك نجده يورد بعض المفردات، التي يفهم أن الناس قد أخذتها من أصول قديمة، منها المعرَّب.

و من ذلك ما ذكره كلمة (دَيْدَب). يقول: "قال المُجْدِي - يعني مجد بن الفيروزآبادي -: و يقولون: دَيْدَبٌ، و ذلك عند لعب الشطرنج. قال المجدي: و الرَقِيبُ".^(٩٧) و "الدَيْدَبُونَ" ذات صلة بـ "الدِّد"، أو الدَد، بمعنى اللهو و اللعب. و اء في الحديث الشريف: "ما أنا من دِدٍ و لا الدَّدُ مَنِي".^(٩٨) و لفظة "بمعني الحارس، و الرَقِيبُ، و الطليعة - معرَّبة، علي ما جاء في

"المعجم الوسيط". و من مراجعة "القاموس" يستبين أن الفعل (دَيْب) قد اشتقه الناس من كلمة "الدَيْبان" المُعَرَّبَة. علي أنه لم يذكر ذلك صراحة، كما جاء في "القول المقتضب" (٩٩).

و يذكر ابن أبي السرور كلمة (زرِياب) بمعنى الذهب، أو مائه. و هي من المعرَّب، كما هو معلوم. (١٠٠) و الكلمة غير مستعملة، علي أيامنا، حتّي بين المثقفين، أو هي - علي الأقل - غير شائعة فيما بينهم. و ربّما استثنينا من ذلك الأدباء، أو المهتمّين بالتراث. و ابن أبي السرور لا يشير إلي أن الكلمة من المعرَّب. (١٠١)

و يأتي - بعد ذلك - بعض الغريب غير المسموع، علي أيامنا، لا من المثقفين، و لا من العامة. و هو ما نجده متمثلاً في الكلمات التالية:

قَلْتَة و القَلْتَة: النقرة في الجبل. وقد وردت في البيت التالي من معلقة طرفة، الذي يشبه فيه عيني ناقته بالمرأتين، في صفائهما، قد حلّتا في غار في الجبل. يقول: و عينان كالماويتين، استكّنا بكهفي ججّجي صخرة، قَلْت مَوْرِد و استعمل الناس (القَلْتَة) - علي أيام ابن أبي السرور - للدلالة علي ما يجمع فيه الماء الرديء، أو الشيء القذر. و هم قد ألحقوا بها التاء للتأنيث، وهذا مخالف للفصيح. و في "القاموس": شاة قَلْتَة: ليست بحلوة اللبن. فكانهم انتقلوا بهذا الوصف من الحيوان إلي الجماد - صُدّي للشيء: إذا أعطي له همته. و ذكر أن ذلك عن المُجْدِي. و الذي في "القاموس": "التصدّد: التعرّض. و تبدل الدال ياء؛ فيقال: التصدّي، و التصديّة". و المستعمل الآن: تُصدّي، و مضارعه، و المصدر الأول - عقيد (نوع من الحلوي) - أكود. قال: "يقولون: فلان أكود. قال بعض اللغويين: معناه: الليل المظلم. و يطلق علي الشدة و الحزن. فلهذا أهل مصر يقولون: أسود أكود. فكان أسود تفسير أكود". و الكلمة هنا من الإتياع، الذي يؤثي بكلماته منققة مع ما قبلها وزناً وروياً. و الصيغة، و إن لم نجد لها في المعجم (علي ما هو في اللسان)، فإن في القاموس: "الكود: المّنع. و الكود: شاخ، و ارتعش. و الكودة: ما جمعت من تراب و نحوه". و ربما كان لهذا بعض الصلة بالشدة و الظلام، إن كان يلزم أن يكون للكلمة المتبّعة غيرها معني - و قر. قال (ص ٦١): "و يقولون: فلان. و قر. قال في القاموس: الوقر: كسحاب الرزانة، و التبجيل. و الوقر: المجرّب العاقل، قد حكته الدهور" (كذا). و الذي في القاموس: "و الموقر: كمعظم: المجرّب العاقل...". و ذكر - من قبل - "رجل وقار، و وقور، و وقر... و هي وقور". و في اللسان: وقر؛ بفتح القاف، لا بضمها. وقد تكون الكلمة التي كان ينطق بها المصريون هي صيغة المبالغة، أو الصفة المشبهة: "وقر"، و إن كانت المعجمات لم تسجلها - راز الشيء، و يروزه. و الرّاز، بمعنى: رئيس البنانين. (و انظر: القاموس).

و ممّا ذكر من التراكيب قولهم: "حصلت لي باعثة؛ يريدون نشاطاً...". و حالته مرسله إليه القوة و النشاط - تولعة. قال (ص ١٠٢): "فلان عنده تولع". بعض أنمة اللغة: أي خفة. و الذي في القاموس من المصادر للف

به؛ بمعنى: استخفّ، وكذب: ولع، و ولوع كذلك يقال: أولع به. أما التوليع فهو استطالة البلق، وهو السواد والبياض. قال: "يقال: برذون، و ثورٌ مؤلّع؛ كمُعظّم". و من هنا يتبين خطأ هذه الصيغة. والمستعمل الآن: مؤلّع بكذا- معه دنيا وافرة؛ أي كثيرة. و أحال علي الفيروز آبادي في إشارته إلي أن العوام يستعملون التعبير.

- و ممّا ذكر من الفصيح المستعمل الآن: دَرَبٌ - سَبٌّ - سَبَحٌ - سَبَابٌ - بَتَّ الأمرُ: إذا قطعه. و المستعمل: بتّ في الأمر - خليج - واضح - وقح - أرخ الكتاب - جيّد - مائدة. و قال إنهم يجعلونها لما يوضع عليه الطعام. و ربما يفهم من ذلك توسعهم في دلالتها. و هو ما لا يتيح لنا المدون في كتب اللغة؛ فقد خص الثعالبي الكلمة بالدلالة علي الموضوع قد أعد عليه الطعام. (فقه اللغة للثعالبي ٣٩، و القاموس، و الوسيط/ميد). تيار - قفص - لصّ - مليح - مروحة - فاوض - فيض - لقيط - حظّ - غليظ - غاظ - لحظ - يقظة .

و من التراكيب: كَيْتٌ و كَيْتٌ. قال (ص ٣٢): "و يقولون: جري ممّا ما هو كيت و كيت. هو صحيح من الكنايات". و لم يضبطه. و عامتنا ينطقون الكلمتين بكسر أولهما؛ لتتبعه حركة الكسر الطويل - حرّسه الله - لبسّ عليه الأمر - فلان كافح فلانا: أي كابره في الشيء. و "كافح" تستخدم في مجال بذل الجهد، و بخاصة في سبيل الوطن. و كأن الكلمة قد ضيق مجال استعمالها. و ما سجله من معني للثلاثي من المادة "كفح" يشهد لهذه الدلالة و تلك. قال: "كفحه: كشف عنه غطاءه، و كفحه: ضربه بالعصا". فالفعل في كلا الحالين ينتهي إلي استيضاح حقيقة المكافح، و إظهارها، أو التمكن منه - رشّحي. قال (ص ٤١): "و يقولون: رشّحي: إذا طالبه بأن يعطيه شيئاً. و هو صحيح لغوي". و هو من الفعل "رشّح" بمعنى: عرّق. و "الترشّيح" للأمر - كالمُلك - يراد الإعداد و التأهيل له. و هذان يعطيان من تتوفر له مؤهلات ما يؤمّل له. قال في القاموس: "الترشّيح: التربية، و حسن القيام علي المال". و نحن نستعمل الفعل الرباعي الآن للدلالة علي اختيار أحدهم لشغل أحد المناصب، أو المواقع. ولهذا المعني صلة واضحة بمعنى العطاء، و بعض الصلة بمعنى الإعداد. و يشيع في لغة الإعلاميين الآن: رشّحت أخباراً عن كذا، بمعنى: تسرّبت.

علي أن الفصيح قد يصير غريباً، خاصة إذا ما تداولته العامة؛ فيبدو كما لو كان خاصاً بهم، أو يصير أمره إلى ذلك؛ فيعمد الكتاب و الأدباء إلي تجنبه. و هو ما نجد البلاغيين و النقاد يدعون إليه. ولعل في تجنب لغة الكتابة و الأدب بعض ما مضي مما وقفنا عليه من كلام العامة في شعر الشعراء قديماً - ما يشهد لما نقول. و يمكن أن يوقفنا البحث علي المزيد منه. (١٠٦) ذكر ابن السرور أن المصريين كانوا يقولون: "مَلٌّ: إذا كان ليس له ثبات في المكان... و المَلّة؛ بالفتح: الرماد الحر، و الجمر، و عرّق الحمّي". (١٠٦) و نحن نسمع العامة يقول أحدهم واصفا جفاء غيره، و صعوبة مراسه: إنه (نار مَلّة). و لعل هذا التعبير لم يكن معروفاً في زمن ابن أبي السرور، و إن توقف عند بيان معني جزئه الثاني. و الكلمة واردة في الشعر قديماً. (١٠٤)

و ذكر صاحب "مثنى موطأة الفصيح" الكلمة، و الفعل في قوله:
و قد ملّلتُ الشيء في النار إذا دَفَنْتَهُ فِي الْجَمْرِ. قَيْدُهُ كَذَا

أمله مَلاً، و ذا مملول و الملة: الجمر. و ذا المنقول^(١٠٥)

٢- و هناك من الفصح ما جاء فيه عن العرب لهجتان (أو لغتان)؛ فاستعمل

الناس إحداهما.

و قد كان الأخذ بأبي من "اللغتين" أو اللهجتين مثار اختلاف بين علماء التنقية اللغوية . فمنهم من ارتأى ضرورة الأخذ بالأفصح وحده . و قد كان ذلك منهج الأصمعي، و أخذ به آخرون قديما و حديثا . و منهم من أجاز كل ما جاء عن العرب، كما كان يري الخليل . و رأي ذلك أيضا ابن السيد البطليوسي ، كما يبدو من تعقيباته علي اختيارات ابن قُتيبة في "أدب الكاتب". و قد سار علي النهج نفسه ابن هشام اللخمي الأندلسي .^(١٠٦)

و ابن أبي السرور ، أو- إن شئنا - الشيخ عبد القادر المغربي، صاحب الكتاب الأصلي - يبدو أنه يميل إلي الأخذ بأعلي اللغتين، كما يتضح من المثال التالي :
جاء في "القول المقتضب": "و يقولون: نُصِبَ عيني . و منه قولهم: أعرف الشيء نصب عيني، وله أصل في اللغة، لكن بالضم . و معناه: كأنه تجاه عيني".^(١٠٧)
و في القاموس المحيط أن أول الكلمة يجوز فيه الضم و الفتح.^(١٠٨) و اللفظة فصيحة، لا يتكلم بها إلا المتفوقون ، أو الكتاب و من إليهم.

و قد لا يفصل بين الفصح و بين ما يتلقت به العامة إلا تغيير هؤلاء للحركة، أو عملهم علي أن تجري الكلمة المعينة، في نطقهم، علي سنن واحد. علي أنه يبدو أن ابن أبي السرور لم يلتفت كثيرا إلي ميل العامة إلي مراعاة التماثل في الحركات عند نطقهم، فيما عدا ما يشبه ما سبق حول كلمة "نُصِبَ". و ربما كانت بعض التغييرات التي تلاحظها الآن لم تكن قد طرأت علي المفردات .

- يسجل ابن أبي السرور الفعل (هرب) ذاكرا أنه يراد به: ثَوَارِي، أو ما له شيء، و لا أحد يقرب منه ؛ لأنه ليس له شيء.^(١٠٩)

- و يذكر أيضا أنهم يقولون : عيب . و يعقب بأنه صحيح ، و أن المراد به ما يستقبح فعله.^(١١٠)

و ليس يفصل بين نطقي الفصحاء و العامة، في هاتين، إلا تغيير الحركة، و المماثلة . فالعامة يميلون إلي أن تلي الكسرة الصامتين الأول و الثاني ، في الكلمة الأولى ؛ اتجاها منهم بنطق الكلمة نحو الأيسر . و هو مناسب لما تميل العربية إليه في تطورها ؛ حيث تختار الكسر علي غيره.^(١١١) كذلك مال العامة إلي كسر أول الكلمة الثانية ، أو لعله يمكننا أن نقول: إنهم ينطقون به مفتوحا، مع إمالة الحركة نحو الكسر؛ ليتناسب ذلك مع البناء التالية؛ فتكون لدينا حركة مزدوجة.^(١١٢)

و يمكن القول أيضا إن هذا التغيير، أو ما يقرب منه قد لحق أمثال هاتين الكلمتين، إلا أن اللغويين الذين كانوا يرقبون أخطاء العامة، و يعملون علي تصحيحها - لم يشاءوا أن يتوقفوا عند ذلك؛ لما فيه من مَظَنَّة "تثبيت لدعائم العامية، و بناء قواعدها؛ لتنافس الفصحى".^(١١٣) و يلاحظ أن ما جاء فيه لغتان ، منه ما اختص كل مستوي من مستويي الكلام: الفصح و العامي - بشيوع إحداهما فيه، علي ما هو الحال في نطق كلمة (الأب)؛ بالتشديد للباء - بمعني الوالد - . قال ابن أبي

السرور إن هذا التشديد ليس خطأ، بل له أصل في لغات العرب.^(١١٤) ونحن نعرف اختصاص الأداء العامي للكلمة بهذا.

و مما جاء فيه لغتان (لهجتان) من المفردات ؛ فاختار العامة إحداها ؛ ليستقيم لهم نظام صوغ المفردات علي نهج واحد ، استعمالهم كلمتي : إنسانة – عجوزة ؛ بالهاء في آخرهما ؛ للدلالة علي التأنيث. وهو المعتاد لديهم ، بل هو الغالب في اللغة. أمّا وجود صيغ يشترك فيها المذكر و المؤنث فربما بدا غريبا عند العامة ، هذا فضلا عن أنه موقع في اللبس ، و هو ما يحرصون علي تجنبه.

و في "الصحاح" للجوهري أنه "يقال للمرأة أيضا: إنسان. و لا يقال: إنسانة. و العامة تقولها".

و عقب صاحب "تاج العروس" علي أخذ ابن سيده بهذا الرأي بأن اللفظة صحيحة ، و إن كانت قليلة. و قال إنها سمعت في شعر بعض المولدين ، قيل : هو أبو منصور الثعالبي ؛ حيث يقول:

لقد كسنتني في الهوي ملابس الصبّ الغزل

إنسانة فتأانة بذرّ الدجّي منها خيل

و قد وردت في أشعار العرب قليلا. قال كامل التقي:

إنسانة الحيّ أم أمانة السمر . بالتهي رقصها لحنّ من الوثر

ثم ذكر ما روي عن المتنبي من قوله:

لا عبتُ بالخائم إنسانة كمثل بدر في الدجّي الناجم

و قال ابن أبي السرور (ص ٦٦): "يقولون: فلانة عجوزة. قال المجدّي: تطلق علي الشيخ و الشّيخة. و الصواب: فلانة عجوز. و لكن قال في القاموس: لا تقل: عجوزة، أو هي لغة رديئة، تجمع علي عجائز". (و القاموس/عجز). و لم يذكر ابن أبي السرور كلمة "إنسانة".

و لقد يكون بعض ممّا ذكره ابن أبي السرور (أو الشيخ المغربي من قبله) استلقت الانتباه ؛ لأنه ممّا يختص به المصريون، و يشيع علي ألسنتهم.

و لعل من ذلك الكلمات التالية:

شباب – صبابة^(١١٥) – الطرب (يخصونه بحركة الفرح). وهو – في الحقيقة – من الأضداد ؛ لأنه يطلق علي الحزن أيضا.^(١١٦) - طوب ، و هو الأجر، كما ذكر المحقق عن القاموس. و قال إنه قد جاء في اللسان أنها تعني ذلك بلغة أهل مصر و الشام . وكذا جاء عن الشافعي. و عن ابن شميل أن الأجر: الطين.^(١١٧) كذلك ذكر أن المصريين يستعملون كلمة (علب).^(١١٨) و العلبية: قدح ضخم من جلود الإبل ، أو من خشب يخلب فيها . و قد توسّع فيها ؛ فصارت تطلق علي الوعاء من ورق ، أو صفيح معدني ، يحفظ فيه الشيء.^(١١٩)

و يمكننا القول إن من ذلك كلمات : البلاعة - الثرعة - الدرس - التّمط.

- قال (ص ١٠٢) : "و يقولون : بلاعة. قال في القاموس: البلاعة لما يحفر بالأرض، ممّج الماء. و البلاعة ، و البلوعة؛ مشدّتان: ينثر يُحفر ، ضيق الرأس، يجري فيها ماء المطر ونحوه".

- و قال: "يقولون: تُرعة. قال في القاموس: التُرعة؛ بالضم: الباب، و مَفْتَحُ الماء، حيث يستقي الناس، و الدرجة، و الروضة، و المِرْقَاة من المَنِير، و فُوْهَةُ الجدول". و نحن نستعمل الكلمة للدلالة علي مجري الماء الفرعي، أو للدلالة علي جداوله، لا مجرد الفُوْهَةُ.

- و قال (ص ٧٢): "و يقولون: كَنَّا في الدرس؛ يريدون بذلك الحلقة التي يجتمع فيها الناس لمن يقرأ العلم".

- و قال (ص ٩٧): "يقولون: علي هذا النمط. قال بعض أئمة اللغة: النمط: الأسلوب. أي هذا مثل هذا. و النمط: ضرب من البسط، و الطريقة، و النوع من الشيء، و جماعة أمرهم واحد. و التتميط: الدلالة علي الشيء". و وردت كلمة "النمط" في شعر لابن وكيع التنبسي (ت ٣٩٣هـ) بمعنى: البساط، أو ظهارة الفراش؛ حيث يقول: و قد حكي غديره في زهره حين اغتمط
مِرَاة خال يَاهر موضوعة فوق نمط

(ملاحح الشخصية المصرية في الدراسات البيانية في القرن السابع، للدكتور الصاوي الجويني). و "النمط" تستعمل في المستويين الفصيح و العامي، بالمعاني: الأول، و الثالث، و الرابع. و ربما كان من المفيد الإشارة إلي أن "التتميط" يستعملها العامة للدلالة علي المعني الذي ذكره لها. علي أنهم يبدلون الميم بَاءً، و هو ما يتيح اشتراكهما في المخرج الشفوي.

و قد رأينا، فيما مضى قريبا، نسبة ابن أبي السرور بعض الكلمات إلي أهل مصر، و الشام، علي ما جاء في "اللسان". و هو هنا ينسب اللفظة إلي بعض الأقاليم، أو الأقطار. كما جاءت فيه النسبة إلي طبقة اجتماعية أيضا. (١٢٠) و ربما كان ذلك شاهداً علي أن كتب "اللغات" كانت تهتم به. (١٢١) و قد اهتم المقدسي (٣٧٥هـ) قديما في كتابه "أحسن التقاسيم" ببيان ما يختلف فيه أهل الأقاليم من الاختصاص بمفردات دون غيرها، مما لعله يلزم استعماله، أو يكثر دورانها علي الألسنة. قال: "و أما الأشياء التي يختلف فيها أهل الأقاليم فهي مثل: لحام، قصاب - كرسف، عطب، قطن - قطان، حلاج - ... جَبَان، طَبَاخ... ميزاب، مرزاب، مزراب، مئعَب ... زُبَيْل، مِكْتَل، قُفَّة ... حَاكِم، قَاضٍ - و كَيْل، جَرِي... صَفَع، صَكَّ - بُقْعَة، مَوْضِع - قِطَّة، سَيْتُور، مَوْمَة، هِرَّة - مُعَلِّم، خَادِم، أَسْتَاذ... زَرَاع، فَلَاح، حَرَاث - فَنْدُق... دَارِ التَّجَار - مِرْزَبِيَّة، أَكْلَة... قِف، هَلِي... دَالِيَّة، كَرْمَة - مِسْحَاة، مَجْرَفَة، مِغُول، فَأْس... سَاحِل، شَط - رُقْعَة، بَطَاقَة... و نحو هذا كثير. و لو استوعبناه طال الكتاب!" (١٢٢)

و مما جاء في "القول المقتضب" مما استعمله العامة من الفصيح، مع تغيير هم لمعناه ما يأتي: (١٢٣)

شَنَّب. قال: "ومنه قولهم: فاتل الشنب". و لم يذكر معناه. علي أن الواضح أن المراد: الشارب. و قد ذكر ما جاء عن الكلمة في "القاموس" من أنها تعني: الماء، و الرقة، و البرد، و العذوبة في الأسنان، أو النقط البيض فيها، أو حدة الأنياب. و في "الوسيط" أن الشنب: جمال الثغر، و صفاء الأسنان، و أن المحدثين استعاروا الشنب للشارب، و استعملوه فيه حتي تناسوا الأصل. (١٢٤)

- و قال: "ويقولون: طَبَّبَ. قال في القاموس: الطبَّطية: صوت الماء، و صوت تلاطم السيل. و طَبَّبَ: صَوَّتَ". و قد صار معناها التريبت باليد علي الكتف، أو الظهر؛ إشعاراً بالحُؤَ علي الشخص، وإظهاراً لمُؤادته. و قد ذكر أحمد فارس الشدياق أن أهل مصر والشام يستعملون الفعل لذلك^(١٢٥) و ثَمَّة علاقة تربط بين المعنيين، تنبع من اشتمالهما علي الأثر الصوتي، وان كان أضعف كثيراً في المعني الحديث منه في القديم.

- و منه إشارته إلي قولهم: (فلان كابي). و عامتنا ينطقون باللفظة يريدون بها الدلالة علي الكآبة، كما قال^(١٢٦) و هي تعني: السقوط و الإخفاق. فكأنهم استعاروا الأثر البادي علي هيئة الشخص بسببهما، للتعبير عن حالة الإطراق، و الانقباض، التي قد تكون بسبب فشل، أو إخفاق.

- و كذلك: كَبَّ الشيء. ذكر أن المراد: أَهْرَقَ، كما جاء عن الفيروز أبادي (أو المُجْدِي، كما يدعوه دانما).

والذي في "القاموس" أن الفعل يعني: قلبه، و صَرَعه، و أنه يشبه في ذلك الفعل "أَكْبَه". و ذكر المعنيين صاحب اللسان. كما نجدهما في "العين" للخليل. علي أن صاحب "اللسان" يذكر: كَبَّ الإناء، و كَبَّ القَصْعَةَ؛ بمعنى: قلبها علي وجهها. وهذان لا نجدهما في "الصحاح" للجوهري. و جاء في المعجم الوسيط: "و يقال: كَبَّ الإناء".^(١٢٧) فهل نستطيع أن نخرج من كل ما سبق بما يشهد لكون هذا الاستعمال للفعل قد شاع لذي العامة وحدهم تقريباً؟

٣- و ثَمَّة مفردات، جاءت في "القول المقتضب" نسمعاها من العامة، و قد لحقها من التغيير مثل الذي جاءت به اللهجات العربية، في القديم.

يقول بعض الباحثين: "و أغلب الأصول و القواعد الأساسية مشتركة بين الفصحى و العامية، حتي ما يتصل بالقلب و الإبدال و التسهيل و الترخيم و النحت و غير ذلك. و تمتاز العامية بمظاهر بسيطة، تجعلها في بعض الأحيان أكثر إيغالاً في القلب و التسهيل. علي أن مشاركة العامية للفصحى في كل ما سبق، تتضح في قطر عربي دون الآخر".^(١٢٨)

و يظهر ذلك، بوضوح، في الكلمات التي جاءت مخففة الهمزة، كما في إشارته إلي: وَمِي - رَقَا - طَاطَا - عَبَا (قال: و العَبَاءُ كالعباءة) - قَتَا (الثمرة المعروفة) - المُلَا - وَرَا.^(١٢٩)

جاء عن الفراء: أَوْمِي يُومِي، و وَمِي يَمِي، مثل أَوْحِي، و وَحِي. و ذكر الحديث: كان يصلي علي حمار، يُومِي إيماء. و الإيماء: الإشارة بالأعضاء، كالرأس، و اليد، و العين، و الحاجب. و المراد هنا - أي في الحديث - : الرأس. قال: "يقال: أَوْمَاتُ إليه، أَوْمِي إيماء. و ومَات لغة فيه. و لا تَقَل: أَوْمَيْت... و قد جاءت في الحديث غير مهموزة، علي لغة من قال في "قرأت": "قَرَيْتُ".^(١٣٠) فكان المصريون قد مالوا إلي صيغة (فعل). و قد وقفنا علي أنها لغة في "وَمَا". ولعل الصيغة الثلاثية أقل شهرة، و استعمالاً من الأخرى الرباعية "أَوْمًا".

و ينطق عامتنا بقية الكلمات بترك الهمزة كما سجل الكتاب، مع تغيير في الحركة ، علي ما يُنطق به مع (رفا) ؛ فيقولون: (رفا التوب - بجعل التاء تاءً ، علي ما صار إليه هذا الصوت في نطقهم- أو الفستان).
 و قد يغيرون في بعض الصوامت ، كما في قولهم: (أنا، أو آته)؛ باجتلاب هاء السكت في آخر الكلمة ؛ بدلا من "قئا، أو قئا"؛ بالتاء المثناة، و بالهمز، أو بدونه بعدها. و قد يضيفون علامة الإفراد (تاء التانيث) بعد تسهيل همزة الكلمة ، أو جعلها ياءً، كما في قولهم (أثاية) . و تصير التاء هذه هاء ؛ للوقف عليها ، كما هو واضح. كذلك يقولون : (عباية - ملباية) بدلا من : عباة - ملباة ؛ في الفصح. (١٣١)

إن هذه الكلمات جميعها قد ذهبت منها الهمزة ، وكان ذلك أبرز أسباب مفارقتها للفصاحة (١٣٢)، أو مجيئها في مرتبة تالية للفصح من الكلمات . و ربما كان الناس علي زمن المغربي و ابن أبي السرور قد خلطوا بين المفرد والجمع في كلمتي (الملاء - العبا)؛ فلم يفرقوا بينهما بالتاء، التي تصير هاء في الوقف؛ فكان ذلك مستوجبا للتنبيه إليه.

و نحن نسمع العوام يقولون: فلان (طاطا) للريح، أو لفلان، (يطاطي) له. (١٣٣) كما نسمعهم يتخفقون من همزة "وراء". و سنخص الهمز بتوقف عنده في هذه الدراسة.

٤- و يذكر كلمات ما نزال نسمعها من العامة ، أو ممن يتعاطون مستواهم اللغوي ، علي ما يبدو من ذكره ما يلي:

- فأليح قال: " و يقولون : فأليح؛ أي: عنده نجابة ومعرفة. وهو صحيح، ورد في كتاب "الزاهر". و الفلاح: الفوز و البقاء في الخير، و السحور". (١٣٤) كذا قال). و علي الرغم من تصحيحه لها ، إلا أنها - علي ما يبدو - صيغة سماعية، شاعت في المستوي العامي . و بقيت الصيغة القياسية "مفليح" المأخوذة من الفعل الرباعي "أفليح" هي الفصيحة. وهي الواردة في القرآن الكريم. (١٣٥)

- فخفخة قال: "يقولون: فلان عنده فخفخة، إذا كان مظهرا للكبر والخيلاء". (١٣٦)
 - قال: "و يقولون: هاود". قال: "و له أصل في اللغة معناه: أرفق به. و المهاودة: المواعدة (كذا، و الأقرب: المواعدة) و المصالحة . و التهويد: المشي الرؤيد، و الصوت الضعيف". (١٣٧)

و لعل المفردات التالية أكثر إغراقا في العامية:
 - قبتاب. (١٣٨) و عامتنا ينطقون اللفظة بضم أولها، بعد أن يستبدلوا به الهمزة، هو و الحرف الثالث.

- لخليح. ذكر أنهم يقولون: لخليح فلانا من مكانه؛ أي: أزله عنه . قال: "صحيح لغوي". وفي "القاموس": "لخحوا: لم يبرحوا مكانهم". (١٣٩) و لعل العامة قد فهموا المعني معكوسا، أو وظفوا الفعل للدلالة علي الضد. وهم - علي أيامنا - يريدون هذا. و الفعل (لخل) يبدو أنه مأخوذ من تكرار المقطع "خل"، أو

المقطعين "حَلَّ" و هو دعاء للإبل لتنهض، أو لتتحرك من متركها. ويتضح أن هذا المقطع، أو أصله، هو أصل الجذر "حلل" الذي منه الفعل: حَلَّ المكان، و به، يَحُلُّ، و يَجُلُّ، حَلًّا، و حُلُولًا، و حَلًّا: نزل به. فاستعمل الرباعي مركبًا من أصل هذا الفعل الثلاثي؛ ليبدل علي العكس مما يدل عليه الثلاثي. و يشيع الآن استعمال مصدر هذا الفعل الرباعي في كلام المحللين السياسيين؛ فيقولون: حَلَّلَ المسألة، أو القضية. و الكلمة مصدر لمقلوب الفعل الذي ذكرنا الأمر منه أولاً (الحلح). و ربما استعمل العامة الفعل (حَلَّل) أيضا. و لعنا بذلك نقف علي موضع من مواضع الالتقاء الكثيرة بين لغة العامة و الخاصة.

- قال ابن ابي السرور: "و يقولون: لَقَّح علي فلان: عَرَض له شيء يؤذيه. و هو وارد في بعض كتب اللغة، كالزاهر و غيره". (١٤٠)

يبدو أن هذا المعني ذو صلة بمعني تلقيح الذكر للأنثى في الإنسان، و الحيوان، و النبات. علي أن هذا المعني الأصلي قد صار أكثر اختصاصا بلغة الكتابة و العلم.

جاء في "اللسان": "و يقال للرجل إذا تكلم؛ فأشار بيديه: تَلَقَّحت يده. يشبه بالناقاة إذا شالت بذنبها، تُري أنها لاقح؛ لنلا يدنو منها الفحل؛ فيقال: تَلَقَّحت. و أنشد:

تَلَقَّحُ أيديهم، كأن زبيدهم زبيب الفُحُول الصَّيد، وهي تَلَقَّحُ
أي أنهم يشيرون بأيديهم إذا خطبوا". (١٤١)

و لعل ذلك يوضح ما في هذا القول من الإيذاء؛ إذ إنه يشبه بالناقاة اللاقح! و عامتنا ينطقون بالأمر من مطاوع الفعل "لَقَّح"، غير أنهم يبدأونه بهمزة الوصل بسبب إسكانهم التاء، كما يستبدلون بالقاف الهمزة. و هو ما سنقف عليه، فيما بعد. و العامة لا يستعملون إلا الفعل وحده. أي أنهم اختصروا الجملة إليه.

و ربما كانت اللفظة قد تطورت فيها الجاء عن العين في الفعل "لَقَّح". و في "المحيط لابن عباد": "لَقَّعْتُ الشيء: رميت به. و لَقَّعته بعينه: عأته. و اللقاعة: الرجل الداھية، يُري بكلامه. لاقعني بالكلام؛ فلقعته. و التلقاعة و اللقاعة: الملقب الهمَّاز للناس. و التلقاعة: الأحمق أيضا. و اللقاع: الكساء الغليظ. و الملقاع: الفاحشة في الكلام". (١٤٢)

و معاني الرمي و الهمز و الحُمق، يمكن أن تكون جميعها مقصودة للعامة، عندما يستعملون الفعل. و يقرب من المعني الأول معني المرور السريع الذي ذكره صاحب القاموس. فكانهم يدعون من يخاطبونه بالفعل أن يُفسح لهم المجال، و أن يترك مجلسهم!

- و مما ذكره من المُغرق في عاميته: (زَيْخ). قال: هو: "الشيء المتغير. و هو صحيح لغوي. و زَيْخُ الدُّهْن: إذا تَغَيَّر". (١٤٣)

- ومنه (قَدَ). قال: "يقولون: بما احد قَدَ فلان: أي ما أحد يقاومه . كذا ورد في كتاب المجرد بهذا المعني" (١٤٤)
و العامة يستعملون اللفظ ذلك الاستعمال ، غير أنهم يستبدلون الهمزة بالقاف . وهي تدل علي القدر، أو المقدار ، و رفعة الشأن . (١٤٥) وعلي الرغم من فصاحة الكلمة ، إلا أنها غير مستخدمة ، أو - علي الأقل - غير شائعة في الكتابة ، بل المستعمل فيها : المقدار، و القدر .

- ومنه (اللهد). قال: "و اللهد: داء يصيب الإبل في صدورها و نحورها ، و داء في أرجل الناس" (١٤٦)
و عامتنا يستكثرون كثيرا (الجرى و اللهد) أي التعب و المشقة ، اللذين لا يعودان علي المرء بفائدة.

قال: "و يقولون للأرض التي لم تُزرع: بُور . و ذلك صحيح لغوي، و ارد في كتب اللغة" (١٤٧)

و عوامنا ينطقون باللفظة ، و يريدون بها المعني نفسه . و ربما قالوا: (بايرة) بتسهيل همزة اسم الفاعل ؛ لتكون ياءً .

و "البور" جمع "البائر" جاءت موصوفا بها القوم، في القرآن الكريم؛ إذ قيّه: "... وكنتم قوماً بُورا" (١٨ / الفرقان). و وصفت جهنم فيه بأنها "دار البوار" (٢٨ / إبراهيم).

و يذكر الزمخشري أن وصف الأرض بالبوار من المجاز . و ذلك صادق عنده أيضا علي وصف كل من المبيعات ، و السُّوق، و الفتاة بذلك. (١٤٨) و مثل هذا اللفظ يوقفنا علي حقيقة اشتراك لغتي الخاصة و العامة في طائفة من المفردات ، لا غني لكل منهما عن استعمالها . و هو ما أشار إليه حازم القرطاجني.

- و في "القول المقتضب" أن المصريين يقولون: "فلان بهوار . قال في "الزاهر": البهوار هو الذي يقول ما لا يفعل" (١٤٩)

و نحن نسمع اللفظة من العامة . و يبدو من سياق استعمالهم إياها أنها تعني ، عندهم ، تجاوز الحد في إتلاف المال ، أو إهلاك المقتنيات دونما استفادة تامة . و نستطيع أن نجد علاقة بذلك و ما جاء في "الزاهر"؛ إذ يجمع بين المعنيين تجاوز الحد . وهو جامع بين المعاني التي يدل عليها "تجاوز" (١٥٠) و لم أجد المعني الذي جاء في "الزاهر" عند صاحب "معراقيون" . قال في "معراقيون" (١٥٠) و هكذا يظهر التناسب بين المسمي و دلالات الجذر . ثم العمل العامة الكلمة للدلالة التي أشار إليها ابن الأنباري بجامع اشتراكهما في إفادة الاجتراء و اللامبالاة. و حدث أن حرق العامة الكلمة بكسر أولها و زيادة الألف بعد الواو .

- ومنه (قَدَ). قال: "يقولون: ما احد قد فلان: أي ما أحد يقاومه . كذا ورد في كتاب المجرد بهذا المعني" (١٤٤)
و العامة يستعملون اللفظ ذلك الاستعمال ، غير أنهم يستبدلون الهمزة بالقاف . وهي تدل علي القدر ، أو المقدار ، و رفعة الشأن . (١٤٥) وعلي الرغم من فصاحة الكلمة ، إلا أنها غير مستخدمة ، أو - علي الأقل - غير شائعة في الكتابة ، بل المستعمل فيها : المقدار ، و القدر .

- ومنه (اللهد). قال: "و اللهد: داء يصيب الإبل في صدورها و نحورها ، و داء في أرجل الناس" (١٤٦)
و عامتنا يستنكرون كثيرا (الجري و اللهد) أي التعب و المشقة ، اللذين لا يعودان علي المرء بفائدة.

قال: "و يقولون للأرض التي لم تُزرع: بُور . و ذلك صحيح لغوي ، و ارد في كتب اللغة" (١٤٧)

و عوامتنا ينطقون باللفظة ، و يريدون بها المعني نفسه . و ربما قالوا: (بايرة) بتسهيل همزة اسم الفاعل ؛ لتكون ياءً .
و "البور" جمع "البائر" جاءت موصوفا بها القوم ، في القرآن الكريم ؛ إذ قيّه: "... وكنتم قوماً بُورا" (١٨ / الفرقان). و وصفت جهنم فيه بأنها "دار البوار" (٢٨ / إبراهيم).

و يذكر الزمخشري أن وصف الأرض بالبوار من المجاز . و ذلك صادق عنده أيضا علي وصف كل من البيعات ، و السُوق ، و الفتاة بذلك (١٤٨) و مثل هذا اللفظ يوقفنا علي حقيقة اشتراك لغتي الخاصة و العامة في طائفة من المفردات ، لا غني لكل منهما عن استعمالها . هو ما أشار إليه حازم القرطاجني.

- و في "القول المقتضب" أن المصريين يقولون: "فلان بهوار . قال في "الزاهر": "البهور هو الذي يقول ما لا يفعل" (١٤٩)

و نحن نسمع اللفظة من العامة . و يبدو من سياق استعمالهم إياها أنها تعني ، عندهم ، تجاوز الحد في إتلاف الحال ، أو إهلاك المقتنيات دونما استفادة تامة . و نستطيع أن نجد علاقة بذلك و ما جاء في "الزاهر": إذ جمع بين المعنيين تجاوز الحد . و هو جامع بين المعاني التي يدل عليها عرفه العراقيين - فقد تكلم (١٥٠) و لم أجد الاسم الذي عرفه المصريون للكلمة كما ما جاء في "الزاهر" عند صاحب "حرف في" ثم العمل بعامية اللفظة التي أشار إليها ابن الأنباري بجمع اشتراكهما في إفادة الاجتراء و اللامبالاة . و حدث أن حرف العامة الكلمة بكسر أولها و زيادة الألف بعد الواو .

الوحشة، كما في القاموس^(١٥٨) وهي مسموعة من عامتنا، دونما ياء بعد النون.

والملاحظ أنه سجل نطقهم للفظة بدقة. و يبدو من ذلك أنهم كانوا يطيلون المقطع الثاني من الكلمة بعد أن ينطقوا بأولها علي هيئة مقطع بسيط (ص ح). و صحة النطق بالكلمة: أنستنا. و ذلك لتكون فضيحة. و واضح أنها تركيب ، أو - بالأحرى - جملة ، تضم إلي جانب الفعل فاعله ومفعوله غير المستقلين عنه كتابة. و هكذا يشارك العامة الفصحاء في استعمال هذا التركيب ، أو الكلمة (الجملة)، و لا يخالفونهم إلا في اختصار الحركة في أولها ، و كذلك في تحريك النون وتاء الفاعل بالكسر مراعاةً للمماثلة. كما أنهم ينبرون التاء^(١٥٩).

- قال ابن أبي السرور: "و يقولون إذا زجروا الهرة: بس". ثم ذكر أن الكلمة تُزجر بها الإبل ، كما جاء في القاموس .

علي أن صاحب القاموس يذكر أن "البس" تعني الهرة الأهلية ، و أن الواحدة بهاء^(١٦٠) و هكذا نجد أن العامة توسعت في استعمال الكلمة ؛ ربما لمجانستها اسم هذا الجنس من الحيوان . و قد نبه الفيروز آبادي إلي أن هذا الاسم صحته بفتح الباء في اسم الجنس: "البس" و في المفرد منه . و هو ما فات ابن أبي السرور أن يلحظه بدقة ؛ إذ جعل هذا التصحيح لأول الكلمة التي يكون بها الزجر. وهي يجوز فيها الكسر والفتح. و من مراجعة "الوسيط" يتضح أن الفعل "بَسَّ - بَسًا" يدل علي المبالغة في الطلب. و هو ما يتفق مع الدلالة علي زجر الإبل، كما يتفق مع معني التلطف بها لتسكن^(١٦١).

و عامتنا يستعملون (بَسَّ) في موضع "حَسَب". فكانها اسم فعل يراد به السكوت. ولم يرتض ذلك الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) قديمًا ؛ إذ إن ذلك - عنده - من الكلام الظاهر الفساد ، الذي يُرغب عن ذكره. و أشار الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) من بعد إلي استعمال الناس الكلمة بهذا المعني ؛ فكان بين المجيز له و الرافض. قال في "القاموس": "و بَسَّ؛ بمعني: حَسَب، أو هو مسترذل"^(١٦٢).

- و ذكر بعض الباحثين أن (بُسَّ، أو بُسَّ) تستعمل اسمًا للصوت لدعاء الغنم في عامية أسوان^(١٦٣).

و نستطيع أن نقرر فصاحة الكلمة ، أو أنها قديمة الاستعمال ، علي الأقل. و نضيف إلي ذلك ترجيح أنها متطورة عن الفعل "أبَسَّ" الذي يدل علي التوبيخ و التذليل و الحبس^(١٦٤). و قد انتابها هذا التطور قديمًا ، في زمن تشكل المفردات علي السنة من أخذت عنهم اللغة. وتمثل هذا التطور في حذف الهمزة ، و إسكان السين . و هكذا نشأت لنا هذه الأداة - أو فلنقل: اسم الفعل - مأخوذاً من الفعل الثلاثي . و يبدو أنه ذاع استعماله علي السنة العوام منذ وقت مبكر. و هو ما يشهد له رفض الجواليقي استعماله ، و استردال الفيروز آبادي له.

المعجمات للتركيب، و هي الافتقار إلي الشيء - أو الشخص - أو افتقاده مع الحاجة إليه. إنهم يعنون تطلبه و الاستعانة به . و لذلك فـ (عازني) عند عوامنا الآن - أو في كلامنا الدارج - تعني : احتاجني. و لذلك تجدهم يقولون : (عزّت فلاناً) بهذا المعنى أيضاً. و هذا ممّا تغيّرت فيه معاني المفردات و التراكيب علي ألسنة الناس بسبب الاستعمال تغيّراً لا يبتعد بها كثيراً عن أصول استخداماتها. و هو ما نقف عليه كثيراً عند المقارنة بين استعمالات كثير من المفردات في كلام العامة و بين ما دُون لها من معانٍ في المعجمات و كتب اللغة.

و كان لا بُدّ من التوقف عند التركيب (عازني) ذلك الذي ذكره الليث ، و ابن سيده ، و الفيروز آبادي ، علي حين أن الأزهري لم يُجزّه. و ما ذلك إلا لأنه شائع مشهور الاستعمال في كلامنا الدارج.

و يتضح أن العامة قد صاغوا اسم الفاعل (عاوز) مصحّح العين من "عوز" بعد تغييرهم معناه إلي معنى الفعل "احتاج". و هكذا ضمّن الفعل اللازم معنى الآخر المتعدّي. و لأجل ذلك ساغ التغيير الذي أشرنا إليه سابقاً في معنى التركيب ، الذي اختلّف قديماً في مدي صحته، أو جواز التعبير به. و استعمال اسم الفاعل ؛ فكان باعثاً للتوقف عنده للتغيير في دلالة فعله ، و ان كان في عدم لحوق الإعلال عينه ما ينبغي أن يستوقف اللغوي أيضاً.

- قال : " و يقولون : فلان غمز فلاناً ". و ذكر بعده أن الغمز قد يتبادر أنه خاص بالعين. علي أنه لا يخصها ؛ لأنه يكون باليد ، و بالعين ، و بالحنّ ، و بالحاجب . كما أنه يكون من الشخص كله. يقال : له غمزٌ. و غمزٌ بالرجل : سعي به شراً ". قال : " فيكون الغمزٌ وصفاً للشخص جميعه، لا صفة للعين و الحاجب ، و غيرهما ". (١٧٣)

و عامتنا ينطقون بالفعل الماضي مكسور الأول و الثاني (غمز). و قد يقولون : (يتغمز) أو (يغمزوا) مراداً بهما كثرة وقوع الفعل. و هذا في مقام الحديث عن السخرية ممّن يتوجّه إليه بالفعل. و يكون ذلك بحركات خفية، أو إشارات، أو ما شابهها.

و قد وردت صيغة "تفاعل" من الفعل في قوله، تعالي: " إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون، و إذا مروا بهم يتغامزون " (٣٠/المطقيين).

و ربّما كان الفعل (غمز) ألصق بكلام العامة ، و أدخل فيه الآن ، بخاصة إذا كان بضبطه السابقة الإشارة إليه .

و ذكر أنهم يقولون : (فز من عندي). و أشار إلي أن في "القاموس" : "فزّ عني: عدل ، و انفرد" (١٧٤)

و نحن نسمع من عامتنا من يقول لغيره ، ناهراً إياه: "قم" فز من هنا! و كلٌّ من "فدّ" و "فزّ" بناء فعلي يدل علي الانفراد. و لا يمتنع أن يكون أحدهما متطوراً عن الآخر ، مع اختصاص كلّ بيبعض المعاني المترتبة علي المعنى

لتصنف كذلك في ذلك الزمن البعيد ، بل إنها أخذت تتميز شيئاً فشيئاً عما يستعمله الكتاب و الأدباء ؛ لينتهي بها الأمر إلي أن تُدمغ بكونها من العامي الذي ينبغي أن يتجنب في لغة الكتاب والأدباء. و نسوق هنا طائفة من هذه الكلمات.

غاب (للقصب الفارسي) - كِبُّ الشيء - كركبة. و لم تأت الكلمة في "القاموس" بمعنى الحركة ، كما ذكر عن صاحبه. و قد أشار محققه - نقلا عن رشيد عطية اللبناني - إلي تحريف الكلمة عن الفعل "تكرّتب" بمعنى: تقلب. (و القاموس / كرتب). و قد تكون أيضا تحريفا للـ "كَبْكَبَة" بمعنى الشدة و الدفع و الرمي في الهواء. و في الاحتمال الأول تكون الكلمة قد وقعت فيها المماثلة بين الصوتين الأول و الثالث ، وكأنها أصل لفعل رباعي مضاعف. أمّا في الاحتمال الثاني فقد وقعت المخالفة للتخفف من تكرار الباء - لِبْلَب - سَبِّي (للمرأة العظيمة) - سِبْخَة - فَنَخ : إذا عزم علي الشيء ، ثم رجع عنه. قال : والفَيْخ : الرِّخْو الضعيف. و سمعت أنا بعضهم يستعمل الفعل الرباعي من هذا الاسم. ولم أجده في القاموس - يُشْخُت. جاء في "التاج": "و من المجاز: زيد شخت الخُلُق: دنيته... و التشخيت: الإبلاغ" - قَلْتَة - غَتَّ علي - بَهْرَجَة - سَمِج - عِيط. و في "القاموس" أن من معاني التَعِيطُ (لا التَعِيط ، كما جاء في الكتاب): الجَلْبَة و الصياح ، أو صياح الأشير. و ذكر أن "عِيط: صوت الفتيان التزقين ، إذا تصايحوا. ، أو كلمة ينادي بها عند السكر، أو عند الغلبة. و قد عِيطَ تعييطا ، إذا قاله مرّة - دَعَك - عَاك - بَطَال - ما علي بالي - دلال - دَجَال - سَبْهَل (يستعمل العامة: سَبْهَلَة). و صحة الكلمة أن تكون بلا هاء. و في "القاموس" (سبهل): "جاء سَبْهَلًا ؛ أي: سَبْهَلًا (أي: لا شيء معه، و لا سلاح عليه) أو مختالا غير مكثرث ، أو لا في عمل دنيا و لا آخرة. و يمشي سبهلًا: إذا جاء و ذهب في غير شيء". - عَتَال - مَلَّ - خشمه. و في القاموس: "خَشَمَه يَخْشِمُه : كسر خَيْشومَه - و الخيشوم من الأنف: ما فوق نُخْرته من القصبَة و ما تحتها من خشارم الرأس - و خَشِم ؛ كفرح ، خَشَمًا و خَشُومًا: اتسع أنفه ؛ فهو أَخْشَم". و لعل ما نسمعه من أهل الصعيد تسمية للأنف هو تحريف لكلمة (أخشم). و ربما يستبعد هذا لضرورة تعدد ما يفترض أنه انتاب الكلمة من تغيرات ، تتمثل في التخفف من الهمزة ، وفتح الخاء و إسكان الشين. لكنه الاحتمال الأقرب بدلا من القول بتسميتهم الأنف بمصدر الفعل "خشمه". و قد أحوّجنا عدم ضبط الكلمة إلي الذهاب إلي احتمال أنها تكون تسجيلا لتسمية أهل الصعيد للأنف. - خام - شَنَم - غَشِيم - ندمان - حَقْنَة - حَنّ - دَنْدَن - أُنْهَة - بعو - قال (ص ١٧٢): "يقولون عند تخويف الصبيان: بعو. قال في لسان العرب : البَعْو: الشكل المفزع ، أو الرجل المشوّه الخلقة. و قال في الصحاح: البَعْو: الجناية و الجُرْم". (و القاموس/بعو). و فيه: "بعاه بعوا: قَمَرَه ، و أصاب منه ، و - بالعين : أصابه بها ، و - عليهم شرًا : ساقه". و الكلمة في اللسان بإسكان العين ؛ أي بلا تشديد للواو. و ليس فيه ذكر المعنيين الواردين أولا . علي أن فيه بقية المعاني الأخرى. - العزوة - عباية - هَفِيَة. و قد أوردها بلا ضبط. و ذكر أنها بمعنى: الرجل العاجز. و الذي في اللسان (هفا ٦ / ٤٦٧٨): "و رجل هَفَاة : أحمق. و الأهفاء : الحمقي من

مظاهر التطور الصوتي في كلام العامة

١- التخفيف من الهمزة

يميل العامة إلي التخفيف من نطق الهمزة ، أو تسهيلها . و يكون ذلك بإبدالها حركة قصيرة، أو طويلة ، مناسبة. و لابد من ملاحظة أن ذلك لا يعني التخلص التام من الهمزة في نطقهم. فهم قد ينطقون بها أحيانا لتكون بديلة لبعض الأصوات ، علي ما هو شأن القاف . و توقفنا كتب اللغة علي قدم تصرف الناس في هذا الصوت بإبدال الحركات به ، قصيرة كانت أم طويلة ، أو بإثباته حيث لا حاجة إليه . و نستطيع القول إن ما سجله القدماء حول ذلك نجد نطق عامتنا اليوم يشهد له ؛ ذلك أنهم يتكلمون بالماذج اللغوية نفسها ، التي عمل اللغويون علي تقويم ما احتوت عليه من لحن ، أو مجاوزة لما عُرف عن الفصحاء . و سنقف علي ذلك من خلال عرض لما في كتاب "إصلاح المنطق" لابن السكيت ، حول المفردات التي تناولها ، في أبواب متتالية ، عقدها لهذا الموضوع . و سأخص بالاهتمام منها تلك المفردات الكثيرة التداول علي ألسنة العوام اليوم .

عقد ابن السكيت الأبواب التالية :

- ١- ما يُهمَز مما تركت العامة همزه .
- ٢- ما يُهمَز ؛ فيكون له معني ، فإذا لم يُهمَز كان له معني آخر .
- ٣- مِمَّا همزته العرب و ليس له أصل في الهمز .
- ٤- مِمَّا تركت العرب همزه ، و أصله الهمز .

٥- باب همزه بعض العرب ، و ترك همزه بعضهم ، و الأكثر الهمز .

٦- مِمَّا يقال بالهمز مرّة ، و بالواو أخري .

فإذا استعرضنا هذه الأبواب وقفنا علي ما يلي :

١- نجده يوجب في الباب الأول أن نقول: "ربطت لهذا الأمر جأشًا و تقول: هي الفأس، و الرأس، و الكأس؛ مهموزاتٌ كلهن" (١٧٨)

كما ذكر أنه يجب أن نقول : " قد طأطأت ظهري ، و رأسي . و لا ثقل : قد طأطيتُ . و قد وطأتُ له فراشه . و لا ثقل : وطيت . و قد استبطأتك ، و قد أبطأت علينا . و لا ثقل : أبطيت . قال : " و تقول : هذا طعام يلائمني ؛ أي : يوافقني . و لا ثقل : يلاومني . إنما يلاومني من اللوم ... " . " و تقول : قد ترأست علي القوم ، و قد رأستك

لاستخفافهم استعمال الآخر ، و هو الثلاثي غير المهموز. إذن هذا الاستعمال للفعل يشبه استعمال "طفي"، الخالي من الهمز في أوله ، والمتخفّف منها بالتسهيل ، في نهايته.

و يبدو لنا من مراجعة كتب اللحن - أحيانا - أن مخالفة الصيغة العامية للكلمة الفصيحة متمثلٌ في عدم الهمز . وربما حدث العكس؛ ليظهر لنا الميل إلي التفتُّح باستعمال الهمز ، حيث يمكن الاستغناء عنه.

أما عن عدم الهمز ، فإن أمثلة منه ما نزال نسمعها من العامة ؛ مثل : مَسَكْ ؛ بدلا من : أَمْسَكْ - صَحَّ ؛ بدلا من : أَصَحَّ ، في : (أَصَحَّ اللهُ بِدَنَك) - صَحَّتِ السَّمَاءُ^(١٨٤) فهي صاحبية ، بدلا من أن يقال : أَصَحَّتْ ؛ فهي مُصْحِيَّة . و هم يقولون : جَبَرْتُ فلانا علي كذا - فاق فلان من عِلته . و الصحيح أن يقال : أجبرته - أفاق^(١٨٥) . و ذكر ابن أبي السرور أنهم كانوا يقولون : فلان رذلي ؛ بمعنى : معين ، و ناصر . و الكلمة أصلها : "رذء" . و هي المستعملة في قوله ، تعالي : "... فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِذْءًا ، يُصَدِّقُنِي " ^(١٨٦) فتخفف العامة من همزة الكلمة ؛ ليستعيضوا عنها بتضعيف الصوت السابق عليها . و هو ما نسمعه منهم الآن.

٢- و فيما يتوقف المعني فيه علي الهمز و عدمه ، يعرض ابن السكيت لما يلي :

- قال : " يقولون : قد رَوَّأْتُ في هذا الأمر ؛ مهموز . و قد رَوَّيْتُ رأسي بالذُّهن " ^(١٨٧) و العامة عندنا ينطقون بالأمر من الفعل الأول مهموزًا ؛ فيقولون لمن يكون في ضيق أو شِجار ، ونحوهما : (رَوَّأ). و هم يعنون بالفعل أن يعود المخاطب به إلي حال الصفاء ، بعد أن يُزيل عنه ما يُشبه الكُدرة التي تعكر الماء ، أو الشراب ؛ و علي ذلك يكون الفعل مشتقًا من "الرَّأووق" الذي يُصَفِّي به الشراب ^(١٨٨) و علي هذا تكون القاف قد أبدلت همزة ، علي ما يحدث كثيرا في نطق العامة لهذا الصوت .

و لعل هذا الفعل المهموز ، في الأصل ، كان يستعمل ، في بداية الأمر ؛ ليطلب به التدقيق في الأشياء ، و إجاله الفكر ؛ لأجل أن تزول أسباب الكربة ، أو الضيق الذي يعترى الشخص . ثم إنه حدث أن اشتبه الفعلان : المهموز ، وغيره ، علي الناطقين من العامة ، ثم تغلب معني الثاني علي الأول ، و إن كان ثمة علاقة واضحة بينهما .

- قال : " و الخَبُّءُ : ما خَبِيءَ . خَبَاتُ الشئِ أَخْبُوهُ . و قد خَبَّتِ النارُ تُخْبُو خُبُوًا : إذا ذهب لهبها " .

- قال : " و تقول : قد قرأت القرآن ... و قد قرَّيت الضيف ، و كذلك قرَّيت الماء في الحَوْض ... " .

- " و قد كَفَّأت الإناء أَكْفُوهُ ؛ فهو مَكْفُوءٌ : إذا قلبته ؛ بغير ألف . قال أبو يوسف : و زعم ابن الأعرابي أن أكفاته لغة . و قد كَفَيْتُهُ ما أَهَمَّهُ " ^(١٨٩) .

٢- الإبدال

لا شك أن للإبدال دورا كبيرا في التطور اللغوي. إنه يفصل بين اللهجات ، و يميز بين النواحي و الجهات . وقد عُرف التميُّون ، قديما ، بالميل إلي بعض الأصوات المفخّمة ، كما ظهر من نطقهم للفعل "فحص" مسنّداً إلي تاء الفاعل هكذا: (فحصط) . و هو ما لم يؤخذ به في اللغة المشتركة، و كما في نطقهم (قافورا) بدلا من "كافورا" في (٥ / الإنسان). و جاء ذلك في قراءة ابن مسعود . كذلك جاء فيها ، محاكاةً لاختيار التميميين النطق بالمفخّم من الأصوات ، علي ما في نطقهم (قُشِطت) بدلا من "كُشِطت" في (١١ / التكوير).

و قد عُرف الإبدال في اللغة الفصحى مجسّداً لنا غير نطق واحد لبعض المفردات؛ تبعاً لتغير بعض أصواتها لتأثره بمجاوره . و قد حُفظ لنا ذلك شواهد للتباين اللغوي حسب بدوّة الناطقين و تحضرهم . و مثلت لنا قراءات القرآن الكريم صحيحة وشاذة هذا التباين تمثيلا واضحا . إننا نجد اختلاف القراء في مثل " يَبْسُط - مُسَيِّطِر " بين نطق اللفظتين بالسین و الصاد ، و ميل بعضهم إلي نطق الصاد من "أصْدَق" في (٨٧ / النساء) مشرّية بالزاي (١٩٣) و ألقاب اللهجات العربية ، التي ارتفعت لغة قريش (الفصحى المشتركة) عن أن تشبهها ، أو أن تأخذ منها - تشير كثيرا إلي الإبدال في الأصوات . نلاحظ ذلك فيما تعنيه كلٌّ من : العنعة - الفحفة - الاستنطاء - الشنّنة - العجّعة - الطمطمانيّة - الوثم .

و كثيرا ما نجد تقارب معاني الكلمات ذات الأصوات المتقاربة ، و الأبنية المتماثلة . و المرجّح أن هذه قد حدث الإبدال بين أصواتها ، و اختصّت كل صيغة أو بناء بمعني ، و إن كان ثمة معني عامّ يجمع بينها . و هذا ما يمكن أن يكون صادقا علي مثل الأفعال: نُعِثَّع ، و دَعْدَع ، و سَعَسَع ، و زَعَزَع .^(١٩٤)

و لعل هذا يشهد بما للإبدال من أهميّة في حياة اللغة ، و توالي المراحل التي تمرّ بها ألفاظها ، متطوّرة علي الألسنة في النطق وحده ، أو مع نشوء معني جديد ، يضاف إلي ذلك التطور النطقي .

و سأعرض ، فيما يلي ، أمثلة من كلام العامة ، وقع فيها إبدال لبعض أصواتها المدوّنة بها في معجمات اللغة و كتبها ؛ ليحل محلها غيرها من الأصوات . و يكون ذلك بسبب من مناسبة الصوت المبدل لذلك الذي حلّ محله؛ لمقاربتة له في المخرج، أو الصفة. وقد يكون الصوتان مشتركين في المخرج . وكثيراً ما يكون ذلك سببا في التباس حقيقة الصوت علي العامة، أو تهاونهم في نطقه النطق الصحيح. و هو ما يفضي إلي هذه المفردات المبدلة فيها

علي أنه يبدو أن كل صيغة بقيت في أفواه قوم دون غيرهم ، أو أنهما ظلتا مستعملتين ، مع اختصاص إحداها ببعض معني ليس للأخرى ، علي ما سجله القاموس عن "العُثْل" (١٩٨)

فإذا عدنا إلي كلمة: (عَنَولَة) عند العامة - فإنا يمكننا القول إن أصلها "العِثُول" . وقد استبدلوا بثانها تاءً ، وجمعوها علي مثل "صَيَارْفَة" جمع "صَيْرَف" . و قد اختاروا التحول بالثاء المثثة إلي التاء ، مثلما فعل العرب قديما ، عندما عبّر عن معني الصيغة ، أو ما يقرب منه ، بصيغة أخرى حدث فيها هذا التغيير للحرف .

و قد أشار الصغاني إلي "بني عثوارة" الذين هم حيٌّ من كنانة ، و أرجع سبب تسميتهم بذلك إلي قوتهم . فهم كانوا أولي صبر و خشونة في الحرب. (١٩٩)

ولئن كانت "عثوارة" ترجع إلي الجذر "عثر" ، فاتا نجد ما يجمع بين معناه العام وبين معني كلمتي "عِثُول" و "عُثْل" . إن ذلك الجذر يجمع بين معاني المفردات المأخوذة منه دلالتها علي الشدة أو القوة المادية و المعنوية ، و بلوغ الشيء منتهاه في التأثير. (٢٠٠) و قد رأينا تعليلا للصغاني لاسم هذا الحي من كنانة . و لا يبعد أن تكون "عثوارة" قد جاءت ممّا تطورت إليه "عِثُول"؛ إذ يبدو أنه قد جاء منها "عِثُور - تُعِثُور" . (٢٠١)

كذلك يقول العامة: (اللّت) ؛ يريدون : كثرة الكلام ، أو الثرثرة .

جاء في "القول المقتضب" : " يقولون : اللّت . يقولون ذلك بالتاء . و الصواب: اللث . قال في القاموس : اللثُ ، و الأثاث ، و اللثثة : الإلحاح" . (٢٠٢) و قد ذكر صاحب تاج العروس دلالة الكلمة الأولى علي الإلحاح صراحة . و ذكر لها دلالات ثلاث معنوية ، و واحدة حسية ، تقترب كلها من هذه الدلالة الأولى ، و تؤكدها . و هي - علي الترتيب - : الضعف - الحَبْس - عدم إبانة الكلام . أمّا الدلالة الحسية فهي التمريغ في التراب . ويستشهد عليها بقول الكُمَيْت :

لطالما لثثت رَحلي مطيئُهُ في دَمْنَةٍ ، و سرت صَيْفُوا بأكدار (٢٠٣)

- كذلك تبدل الثاء سينًا . و عامتنا ينطقون بكلمة (المَلَس) ، يريدون به ما تلبسه المرأة علي رأسها . و الكلمة - فيما أري - محرّفة عن "المَلَاث" . و الكلمة علي وزن "مَفْعَل" من الفعل "يَلُوث" بمعني : يَلْف ، أو يُدير . و من معاني "اللُوث" في "القاموس" عَصَب العمامة . و شهيرٌ بيت ابن خفاجة :

يَلُوثُ عليه الغَيْمُ سُودَ عمامٍ لها من وميض البرق حُمْرُ نَوَانِبِ

و فيه الفعل "يلوث" يصف به ما فعله الغيم بالجبل .

و ذكر ابن الأنباري أن "المَلَاث" تعني : الالتحاق بالإزار. (٢٠٤)

و قد جاء في اللسان أن في نواذر الأعراب قولهم: "به عُفَاشَة من الناس ، و نُخَاعَة ، و لَفَاظَة يعني: من لا خير فيه من الناس". و ربما أشعرنا المصدر المستمذة منه الكلمة بشيء مما حكمنا به عليها من قبل^(٢١٥) و ربما أكد هذا ذكر ابن أبي السرور استعمال المصريين كلمة (عِفْش). و قد اعتمد علي ما جاء في القاموس لإجازتها^(٢١٦) و ما ذلك إلا لأن هذا الكتاب ، و أمثاله ، يُعْنَى فيه - غالباً - بما يُرَى بُعْدُه عن الذبوع و الانتشار، أو الفصاحة و علو المستوى.

لقد وردت مادة (عفش) في اللسان ، و القاموس ، و استقي المعجم الوسيط - حديثاً - ما جاء فيهما. قال في القاموس: "عَفْشَه يَعْفُشُه: جمعه. و هؤلاء عُفَاشَة من الناس؛ بالضم، و هم من لا خير فيهم.. و الأَعْفَش: الأعمش".^(٢١٧)

علي أن الأمر هنا ، و في مواضع كثيرة مشابهة ، يمكن أن يحتمل أن نربط بين مادتين ، أو أكثر ، علي ما سبق ، في أول حديثي عن الإبدال ؛ وذلك لما يُرَجَّح من وجود علاقات بينها ؛ للتقارب الصوتي و المعنوي . و هو ما رأيناه في "نَفْش" و "عَفْج". و هو ما يمكن أن يربط بين هذه المادة: "عفش" و مادة "عَفْج". فربما كانت (عِفْش) علي ألسنة العوام تطوَّراً لكـ "عَفْج" التي هي واحد الأعفاج للإنسان في مقابل "المصارين" لذوات الخُف و الظُّلف و الطير . و عند ابن الأعرابي أن واحد الأعفاج عُفْج؛ بضم فاسكان. و واضح أن كلا من الجمع و المفرد لا يستعملهما عوامنا ، بل يستعملون كلمة "مصارين". و هي - كما رأينا - تستعمل ، في الفصح ، لغير الإنسان . و الكلمة جمع ، مفردة: مصير ، أو مُصْران. و هم يستعملون هذه الأخيرة لجزء من الأمعاء ؛ فيقولون: المُصْران الغليظ ، و المصْران الأعور ، من الأمعاء الدقيقة. أما في الاستعمال الفصح ، فتأتي كلمة "الأمعاء". و لا يعرف مفردتها "معي". و قد استخدمه الشاعر الجاهلي قديماً؛ إذ قال، مصوراً مدي ما لحق جسمه من الهزال لمعاناته من انعدام الطعام ، و قلة ذات اليد : ... فقد نَشَرَ الشُرْتُوفُ ، و التَصَقَ المِعي ...^(٢١٨)

إذن فكلمة "عَفْج" يمكن أن تكون أصلاً لـ (عِفْش) ، بعد أن صارت الجيم شيئاً ، مع كسر الحرفين الأول و الثاني . و يكون من وراء هذا السلوك ميلهم إلي التخفيف ، باستبدال الصوت البسيط بالمركب ، في آخر الكلمة ، و التخول نحو الكسر ، في أولها ، علي ما تميل اللغة إليه في تطورها ، ثم المماثلة بين الحركتين . و هو ما نلاحظه كثيراً في كلام العامة.

و لعل العامة قد ربطوا بين ما قد يصيب المرء من الصدمة عند رؤية "الأعفاج" أو "الأمعاء" إثر معركة ، أو حادث ، أو ما إليهما ، و بين سوء منظر هذا الذي يسمونه بأنه (عِفْش).

- إبدال الجيم كافاً:

نحن هنا أمام ما يُدْعَى بالجيم القاهرية، و قد صارت كافاً. و يجمع بين الاثنين صفة الشدة ، أو الانفجار . غير أن العوام تخفّفوا من صفة الجهر، التي تلزم

و هاتان الكلمتان في "التكملة" للصغاني. و استدرک الزبيدي علي صاحب القاموس كلمة "الجرفسة" بمعني شدة الوثاق ، ناقلا عن الأزهري أن كل شيء أوثقته فقد فمطرتة ، و جرفسته . و عامتنا يستعملون (الكرفسة). وفي اللسان أن الكلمة تعني مثنى المقيد . و تگرفس الرجل : إذا دخل بعضه في بعض . و عامتنا ينطقون بالمطواع ، مع بعض تغيير يناسبهم . و يتمثل في إسكان أوله ، أو سبقة بألف الوصل وكسر فائه. (٢٢٣)

- إبدال الكاف جيماً:

و إذا كانت الجيم قد صارت كافا ، فإن العكس قد حدث أيضا علي ألسنة العوام.

نجد ذلك في تحولهم بكاف " الحنكلة" إلي الجيم القاهرية.

و هم يريدون بالكلمة معني الاقتراب من شيء ، أو أمر ما ، في استخفاف ، أو في إدلال بالنفس. و هو ما فهمته مَمَن يستعملون هذا المصدر ، أو الفعل المأخوذ منه (يحنجل).

و قد ذكر الشيخ أحمد رضا أن اللبنانيين ينطقون بالمصدر .

قال في كتابه "ردّ العامي إلي الفصح" (٢٢٤). "و من أمثال العاملين: أول الرقص حنجلة. و هو من قولهم: حنجل : إذا تناقل وتباطأ في مشيه ، مع مقاربة الخطأ. و هو في اللغة "الحنكلة"، مصدر "حنكل" لنفس المعني المراد للعامية . و إبدال العامة جار مثله في الفصح ؛ مثل قولهم : مرّ يرتج و يرتك؛ بمعني : يهتز ، و ألوك و علوك و علوج، و هو ما يؤكل و يُتَجَل به . حكاه يعقوب. و الجيم و الكاف يتعاقبان في مثل أهوج و أهوك".

و مما صارت فيه الكاف جيما ما نسمعه من قولهم : فلان (جبل) أو (جيلة).

و أصلهما: "كُيْن - كُيْنَة" (٢٢٥) و معني الكلمتين : المنقبض عن الناس ، أو الذي لا تحسن عشرته. و العامة تستعمل اللفظتين للدلالة علي هذين المعنيين ، أو ما يقرب منهما ؛ و هو ما يفيد السُخْط علي الموصوف بهما.

و قد وردت الكلمة الأولي في القرآن الكريم ، في (٦٢/يس): "و لقد أضل منكم جبلاً كثيراً. أفلم تكونوا تعقلون؟" و ربما كانت الكلمة الثانية تعني الخلقة و الطبيعة. و هي فصيحة، وردت في القرآن الكريم ، في قوله تعالي في (١٨٤/الشعراء): "و اتقوا الذي خلقكم و الجيلة الأولين". و "الجبل" بمعني الخلق ، و الأمم ؛ فهي جمع "الجيلة". (٢٢٦)

علي أن العامة ربما استعملوا الكلمة دون إتباعها بالصفة، عندما يتحدثون بها عن بعضهم ، كما سقت أولاً. فكأنهم يقصدون : فلان جيلة سيئة، مثلاً. و هذا نستطيع أن نفرنه بما يسمع علي ألسنة بعض الشباب ، من مثل وصف بعضهم غيره بأنه

أو غيره إذا كان أيّ منهما مكروهاً من قِبَل من يتحدّث عنه. وربما كان أصل الكلمة هو الفعل الأول؛ فيكون العامة قد استبدلوا الهمزة بالقاف .

و يقولون: (الدَّلْع) و (يَدْلَع) بإدغام تاء فعل المطاوعة (تَدْلَع) في الدال؛ يريدون بذلك المشي في تدلل ، أو تباطؤ و ثقاقل . و قد يراد بإطلاق الكلمتين الإشارة إلي عدم الجدّيّة و الاعتناء بأمر ما . وجاء في "القول المقتضب" أنهم يقولون (دلاعة) يعنون بذلك الحُمق و الغفلة. (٢٣٥)

و قد جاء في القاموس: "أَحْمَقُ دالِع: غاية في الحمق. و أمر دالِع: ليس دونه شيء". و فيه أيضا "ناقة دُلُوع؛ كَصَبُور: تتقدّم الإبل". فغرابية المصدر استلزمت توقف ابن أبي السرور عنده؛ ذلك أن الفعل "دَلَع" مصدره: دَلَع، و دُلُوع. و هو يعني: أخرج. و يستعمل منه صيغة "فَعِيل" للدلالة علي السعة، و السهولة. و يدل الفعل "اندلع" علي العِظْم و الاسترخاء. و علي هذا فالمعني الذي أراده المصريون - قديما - بهذا المصدر صحيح، قد سجلته المعجمات. (٢٣٦)

و علي الرغم من دلالة "الدَلْع" علي بلوغ الغاية في الحمق ، و دلالة "الدُلُوع" علي التقدّم للغير - وهو ما قد يكون عليه حال (المِدْلَع) لأنه يستلقت إليه انتباه غيره ، وإن كانت الكلمة قد استعملت - قديما - في مجال الحيوان - فإن ثمة من الدلالات التي يريدها العوام باستعمالهم الفعل ، ما لا توفرها لنا استعمالته المدونة في المعجم.

إن معنيي التباطؤ ، و عدم الجدّيّة ، وإن انطويا تحت الاتصاف بالحمق البالغ، وهو ما رأينا صيغة اسم الفاعل من "دَلَع" تشير إليه - ليسا مما يفهم من معاني المادة، المأخوذ منها الوصف مباشرة . وهذا ما يجعلنا نبحث عن أصل آخر للفعل الذي يتكلم به العامة.

جاء في كتب اللغة كلمة "الدَلْح" بمعني "مَشِي الرجل بجملته ، و قد أثقله يقال: دَلَحَ يَدْلَحُ دِلْحًا و دُلُوحًا". (٢٣٧) و قد جاءت صيغة اسم الفاعل في أبيات لابن هاني الأندلسي ، يصف جيش جوهر المنجّه إلي مصر. يقول :

سَمَوْتُ لَهُ، بَعْدَ الرَّحِيلِ، وَ فَاتَنِي فَأَقْسَمْتُ: أَلَا لَأَعْمُ الْجَنْبِ مَضْجَعُ

فَلَمَّا تَدَارَكْتُ السُّرَادِقَ فِي الدُّجَى عَشَوْتُ إِلَيْهِ، وَ الْمَشَاعِلُ تُرْفَعُ

فَتَحْرَقُ جَيْبَ الْمُزْنِ، وَ الْمُزْنَ دَالِحٌ وَ تَوَقَّدُ مَوْجَ الْيَمِّ، وَ الْيَمُّ أُسْفَعُ (٢٣٨)

- و هذا مثال - و إن كان ذا صلة بإبدال الحاء - فإن فيه إبدالاً لغيرها أيضاً، و هو يشهد بتلاقى الجذور المختلفة ببعضها ، و يجعل من الصعب القطع بأصالة بعضها ، أو فصاحتها ، دون غيره.

يستعمل العامة ألفاظ (البَهْدَلَة - ابْتِهْدِل - مِبْهَدِل). (٢٣٩) و يكون ذلك في مقام حديثهم عن المعاناة الشديدة ، أو الإهانة و الإذلال.

و لم تأت أي من اللفظتين: (وَحْش - وَجْش) في "القول المقتضب".

و لعله قد اتضح لنا أن بين الكلمتين ارتباطا معنويا ، يجيز لنا القول بأصالة ما ينطق به العامة ، لولا ما دخله من تحريف في الحركة التالية للصامت الأول ، كما يجيز لنا القول بحدوث الإبدال في الصامت الثاني ، مضافا إليه ذلك التحريف . وربما كان الأجدر الأخذ بذلك لقربه .

و قد مرت بنا أمثلة رأينا فيها إمكانية أن ترد الكلمة ، مما يتلفظ به العامة ، إلي غير أصل واحد مِمَّا هو مدون في المعاجم . كذلك رأينا وثيقة العلاقات المعنوية بين هذين الأصلين - أو الأصول - بالإضافة إلي العلاقة الصوتية بينها ، و هو ما وقفت عليه في مراجعاتي للمعجمات حول الكثير من المفردات التي يتلفظ بها العامة ، و يظن أن بها إبدالا غيرها مما ينطقها به الفصحاء .

(هـ) إبدال الدال طاء:

نسمع العامة يقولون : (فلان يطرأع صوابه - مشي يطرأع) ، يعنون بذلك: أنه يشد أصابعه ؛ ليسمع صوت من مفاصلها ، و أنه سار بحيث يحدث صوتا بقدميه .

و أصل (طرأع) : دَرَأع. ومعناه : فرّ ، و أسرع من الشدة ؛ تنزل به . قال في "العين": "الدَّرْقَعَة: سرعة المشي . جاء يُدْرَقِع؛ أي: يمشي مشيا شديدا، و المُدْرَقِع في العذو" (٢٤٦)

فنحن هنا بصدد تحول الدال المجهورة الشديدة إلي صوت يشترك معها في المخرج اللثوي الأسنان ، لكنه يخالفها في كونه مهموسا . و لعل الذي حدا بالعوام إلي التحول إلي هذا الصوت هو ما يتسم به من وضوح سمعي ، لعله يجعله أكثر دلالة علي المعني . و سوف نقف علي بعض ما يماثل ذلك ، فيما بعد .

و هنا نجد إبدال القاف همزة ، و هو ما درجت عليه لغة العامة ، في عصرنا . و يبدو أنه كان لذلك السلوك اللغوي ما يشابهه قديما إبان زمن تدوين اللغة ، و هو ما سنتناوله عما قليل .

(و) الإبدال بين السين والصاد:

و هذان الصوتان يجمعهما أنهما لثويان ، لكن ثانيهما مطبق الأول . و قد ذكر اللغويون أنهما يصح أن يتبادلا الموقع إذا سبقت أحد أصوات الخاء، و الطاء ، و الغين ، و القاف (٢٤٧) و هي أصوات مستعلية ، يرتفع اللسان أثناء نطقها نحو سقف الحنك ؛ فيؤدي ذلك إلي تفخيمها . و لا شك أن المناسب أن تصوير السين صادًا إذا كانت مع أحد هذه الأصوات . و هو ما جاءت به المعاجم في : سَلَق ، و صَلَق .

إن الفعلين يقتربان أحدهما من الآخر في معان عامة ، هي : الإسماع ، و الاكتمال ، و الإيذاء . و يختص أولهما بالدلالة علي : الإيذاء للأخريين بالكلام ، أو

٣- القلب المكاني

القلب المكاني معروف في العربية . وقد وردت عليه مفردات ، منها الأسماء و الأفعال . من ذلك : صواقع بدلا من صواعق، جيب بدلا من جذب . و يقال: زَقَعَ الذِّكَّ، و زَعَقَ: صاح. (٢٥٨)

و قد عرض له السيوطي في "المزهر" (٢٥٩)؛ فذكر اعتبار ابن فارس إياه احدي سنن العرب في كلامها ، و أشار إلي كثرته. وأشار السيوطي إلي اعتماد الجوهري علي مؤلف ابن السكيت في هذا المجال. ثم أخذ ينقل عن الباب الذي عقده ابن دريد في "الجمهرة" لهذا النوع من الكلمات. كما ساق بعضا مما رواه غيره كابن الأعرابي ، و أبي عبيد ، و الفارابي ، و ثعلب ، و الجوهري ، و الزجاجي.

و^٢ يلاحظ علي أمثلة القلب التي ذكرها ما يلي:

١- عدم اشتها الصيغ المقلوبة شهرة نظيراتها التي قد تُرى أنها تمثل أصولا لهذه الصيغ التي انتابها التحريف بتغيير ترتيب أحرفها. وصدق ذلك علي حوالي نصف الكلمات المأخوذة عن الباب الذي عقده ابن دريد لـ "الحروف التي قلبت". و من ذلك: ما أَيْطَبَه في "ما أطيبه" ، امْضَحَلْ في "اضمحل" ، مَعِيق في "عميق" ، طريق طاسم ، بدلا من "طامس" ، قاف الأثر بدلا من "قفا الأثر" ، فَهَا فُوادُه بدلا من "هفا".

و مما يصدق عليه ذلك، مما أخذه عن أبي عُبَيْد : أشافَ الرجلُ علي الأمر بدلا من "أشفي" ، قتل الرجل وجهه عن القوم : صرفه عنهم ، بدلا من "لقئه". علي أن "انقل من كذا" تعبير أدبي نقف عليه في الكتابة الأدبية الرصينة.

٢- ربما شملت الغرابية الكلمات التي هي مواضع القلب نفسها. نجد ذلك متحققا في الأمثلة التالية : سَبَسَب و بَسَبَس ؛ بمعني : ففر - ناقة ضيمرز و ضيمزر : مُسِينَة - لقم الطريق و لمقه.

٣- يكثر أن تكون الصيغ المقلوبة ذات أصل رباعي. و كأنه يراد لبنيتها أن تكون قوية الدلالة علي المعاني. و سوف نرى - فيما بعد - ميل العامة إلي التعبير بالصيغ الرباعية.

٤- لا يفوت الباحث المستقرئ لتلك الصيغ ، التنبه إلي انزواء بعضها ؛ ليكون ضمن ما ينطق به العامة و حدهم. و هو ما نجده متحققا في المفردات التالية: شَخْر الشَّباب ؛ بدلا من شَرْخه. و كنت أسمع من يدعو علي المقصر بأن (يميل شَخْره) - تُزَحزَحْت عن المكان ، و تُحزَحزُت. و ربما أنكر بعض عامتنا علي غيره (الحزْحَزَة) التي يمارسها مع غيره ؛ يعني بذلك التضييق - قَلَقَلت الشيء ، و لَقَلَقته. و كنت أسمع نعت غير المتمكن في حفظه القرآن الكريم بأنه (ملا لأ) ؛ بإبدال القافين همزة.

٥- لعل الخلاف في قبول القول بالقلب و عدمه ، و الذهاب إلي أن أمثلته تدرج تحت "اللغات" علي ما يري البصريون - إنما يرجع إلي أن نماذج الظاهرة ربما كانت من التباين في مدي الشيوع ، بحيث كان بعضها يتوفر التصرف لكلتا صيغتيه ، أو - علي الأقل - يعرف

- نجد إشارة ابن عباد في معجمه "المحيط" إلى أن "الفُعْش: عَطَف الشيء و جمعه أيضًا. و الفُعُوش: مِمن مراكب النساء . و فُعِشَت البيت و البناء و غيرهما. و فُعُوشَت: فَوَضت و صرعت. و انقَعَش القوم: ذهبوا . و تَقَعُوش الشيخ: كبر. و القَعُوش: الخفيف، و البعير الغليظ. و القَعُشاء: الرافعة رأسها". (٢٦٢)

و الصلة واضحة بين (فُعُوش) و (قَعَش) ، و "قَشَع" من مثل قولنا: "انقَشع الغيم - انقَشعت سحابة الصيف التي كانت في الأفق" عندما نعبر عن زوال أسباب الخلاف ، أو النزاع ، العارض بين طرفين. و الفعل "انقَشع" المطاوع يبدو أنه الأكثر شيوعًا في الاستعمالات الفصحى. و ذكر الفيروز أبايادي أن "قَشَع القوم؛ كمنع؛ فرقمهم؛ فأقشعوا، نادر". علي أن قَشَع الريح للسحاب ؛ بمعنى كشفه ، أو إذهابه و قَشَع الناقة ؛ بمعنى حلبها - ليس من الاستخدام النادر للفعل ؛ إذ لم يعقب عليه بمثل ما يعقب علي استعمال الفعل في مجال الإنسان.

علي أننا قد نسمع من العامة "قَشَع" الشخص؛ بمعنى: طرده ، أو أبعدته. لكنهم يبدلون القاف كافا، و العين حاءً.

إذن "قَعَش" هي مقلوب "قَشَع"، وكلاهما من فصيح المفردات. علي أن الفعل الثاني أكثر استعمالا في غير مجال تحية الإنسان ، أو إبعاده.

و قد جاءت صيغتا المطاوعة "انفعل" ، و "تَفَعَّل" من الفعل الأول. و نحن نسمع من عامتنا الفعل المزيد المتعدي بالحرف ، من "قَعَش". علي أنه جاء مبدل الفاء والعين؛ إذ يقولون: فلان (بيكخوش) علي كل حاجة. و لا شك أن أصل الفعل (يُقَعُوش) بزيادة الواو ، مع الإبدال المشار إليه. (٢٦٤)

- و في "جمهرة" ابن دريد أن الفعل "رَضَبَ" مرغوب عنه ، علي العكس مما هو حال الفعل "رَبَضَ". (٢٦٥)

- و في "تاج العروس" أن "القَضَم؛ كجعفر، و زبرج: أهمله الجوهري. و هو الضعيف الهرم وهو بالياء: الضخم الجريء الشديد. و قد تقدم، أو الشيخ المُسِن، الذاهب الأسنان. و هو مقلوب القَضَم ، الذي تقدم أنفا". (٢٦٦)

و اعتمد بعض الباحثين علي القلب المكاني في البحث عن الأصل الفصح للمفردات العامية ، كما نفعل هنا . نجد ذلك عند الدكتور عبد المنعم سيد عبد العال في ربطه بين الفعل (ألس) العامي المراد به : استهزأ ، أو سخر من الشخص. فالفعل الذي يستعمله العامة أصله الفعل : "لَقَس" الفصحى، بمعنى: عاب. يقال: لَقَسَهُ يَلْقِسُهُ ، و يَلْقِسُهُ. و في "الصحاح" أن اللائس: العَيَاب ، و اللقس: الذي يَلْقِب الناس و يسخر منهم. و قد حدث أن قلب العامة ترتيب الأحرف في الفعل ، و جعلوا قافه همزة؛ فقالوا: ألس فلان. علي فلان ؛ أي: تهكم عليه ، هزئ به، و سخر منه. (٢٦٧)

و قد يكون الأخذ بأصالة كل من الهمزة ، و ترتيب الأحرف ، و يستعمله العامة ، أيسر عليهم و علينا ، و أقرب إلي الأخذ به .

- وفي "التكلمة" للصغاني: "العنكش: الرجل الذي لا يُبالي ألا يدُهْن، ولا يتزَيّن. وتَعنكش: تَجَمّع". (٢٧٠)

و العامة تستعمل المصدر (التعكشة) من مقلوب الفعل السابق، قاصدين به عكس المعني المذكور. و هو أيضا مصدر مقلوب الفعل المأخوذ منه الاسم الأول. وهم يعنون به عدم انتظام الهيئة، أو سوء المنظر للشخص المعين.

- وفي "التكلمة" أيضا: "نَعَزَهْم النُّعَاغ؛ أي: نَزَعَهُم النُّرَاغ. وَنَعَزَتْ بينهم: أَعْرَبَتْ". (٢٧١)

و العامة يستعملون (نَعَزَه) - كذا بضم الزاي، علي ما ينطقون به - و يقولون (يُنْعِز) فيه؛ بضم حرف المضارعة، وعين الفعل. فهم يستعملونه متعديا و لازما. و هو ما جاء عليه في الفصح، كما رأينا.

و لعل هذه الصيغة أقل شيوعًا من الصيغة "نَزَع" المستعملة في القرآن الكريم. (٢٧٢)

- و تستعمل العامة كلمة (عَبِيط) للدلالة علي من كان قليل الخبرة بالأمر، سيء التصرف حيالها. و ربما فهم أن لهذه الكلمة صلة بالدلالة علي الدم الطري، أو لدلالة الاسم "عَبْطَة" علي الصَّغْر في مثل قولهم: مات عَبْطَة. لكننا نجد أن الشيخ عبد القادر المغربي رأي أن هذا الاستعمال جاء علي غير أقيسة العرب. وهو ما يجعل المولد غير صالح لأن يكون ضمن المعجم، علي ما رأي المجمع اللغوي بالقاهرة.

فالصحيح أنها مقلوب كلمة "بَعِيط" من الفعل الفصح: "بَعَط" في الجهل: إذا أَبَعَدَ فيه، و أَعْرَق. و مثله الفعل: "أَبْعَط". (٢٧٣)

بَكَرَتْ عَلَيْكَ مُغَيَّرَةُ الْأَعْرَابِ فاحفظ ثيابَكَ يَا أبا الخَطَّابِ^(٢٧٨)

- وجاء في "لحن العوام" للزبيدي أن الأندلسيين كانوا يقولون للموضع الذي تحط فيه السفن: (مينه). قال: "والصواب: مينا؛ بالقصر، و ميناء؛ بالمد. والقصر فيه أكثر. وهو مشتق من الوئي، وهو الفتور والسكون"^(٢٧٩).

و عامتنا ينطقون بالكلمة نفسها، كما ذكرها الزبيدي. غير أنهم يكسرون النون للمماثلة لحركة حرفها الأول. وقد تكون الهاء ناجمة عن الوقف. وقد يظن خطأ أنها منقلبة عن تاء التانيث؛ وذلك لعدم شهرة غيرها من علامات التانيث في الشائع من الكلام.

وقد يترتب علي الظاهرة التي نتناولها هنا ما يؤدي إلي الخلط بين الكلمات ومعانيها.

نجد ذلك في نطق العامة للفعل (عيي). هكذا بكسر الأول والثاني وإسكان الثالث. ويريدون بذلك معني: مرض، أو أصابه تعب عضوي، أو ما شابهه. وربما فهمت هذه الصيغة علي أنها تحريف للفعل الفصيح: عيياً؛ بمعني: قَصَرَ في الأمر، أو كان غير أهل لأن يقوم به. علي أن هذا المعني لا يرد علي الذهن، عندما تسمع الصيغة المحرّفة، بل ينصرف إلي الإصابة بالتعب الجسمي، أو المرض. و يبدو أن هذا الخلط بين المعنيين قديم. ولذا أشار إليه القدماء، علي ما جاء في "متن موطأة الفصيح". قال:

و قد مَشِيَ زَيْدٌ إِلَيَّ أَنْ أَعْيَا أَي: كَلَّ. وَ هُوَ بِالْأُمُورِ يَعْنِي

فَقَلَّ مِنَ الْأَوَّلِ: قَدْ أَعْيَيْتُ فَأَنَا مُعِي، عِنْدَمَا مَشَيْتُ

و قَلَّ مِنَ الثَّانِي: عَيْتُ عِيًّا فَأَنَا بِالْأَمْرِ عِيًّا، أَعْيَا^(٢٨٠)

إن الخلط بين الفعلين هنا نابع من حذف الهمزة من الفعل "أعيا" الدالّ علي الكلال والسأم ثم كسر أوله؛ لتتلوه الياء، أو لنقل: لتتلو العين حركة الكسرة الطويلة، بدلا من الياء المفتوحة، أو نصف الحركة. كذلك كانت حركة الكسر الطويل هذه بدلا عن الفتحة الطويلة في آخر الفعل (عيا) المحرّف عن "عيي". وهكذا التبس هذا الفعل المهموز الأول "أعيا" بغير المهموز الأول "عيي"، أو التبس معني صيغتي "فعل" و "أفعل" ببعضهما، بعد أن حرّف العامة الثانية، كما رأينا. و هما، و إن كانا يشتركان في جزء من المعني، و هو: لُحُوق الألم و السأم بالمرء، إلا أن لكل منهما سياقه اللغوي الذي يرد فيه، في اللغة الفصحى. كما أن لكل منهما صيغة اسم الفاعل التي تدل علي القائم بالفعل، أو ما يقوم مقام هذه الصيغة، و يأتي بدلا لها.

و يؤدي الإسراع بالكلام في منطوق العامة لا إلي التخفف من أواخر المفردات و حذفها، بل إلي تداخلها في بعضها. و هو ما يفضي إلي نشوء مفردات جديدة، مكوّنة من جزءين أو أجزاء من مفردات أخرى.

- قال الخليل في "العين": "أجئك" بمعني: أجّل أنك. فحذفت اللام والألف، كما قال الله، عزّ اسمه: "لكنا هو الله ربي". معناه، و الله أعلم: لكن أنا؛ فحذفت الألف؛ فالتقت النونان؛ فجاء التشديد. و في الحديث: "أجئك من أصحاب رسول الله". أي: من أجل أنك. ومثله لهئك لرجل عاقل؛ أي: والله إنك لرجل عاقل"^(٢٨١).

سمات مميزة لكلام العامة

إن المستقري لكلام العامة يقف علي ملامح مميزة له عما تختص به لغة الكتابة ، وما يختص به المتقون والأدباء من مفردات وتراكيب . و هذا توقف عند أبرز هذه الملامح ، التي وقفت عليها من استقراني للكثير من المفردات التي تشيع في كلامهم ، بعد مقارنتها بأصولها في الكثير من المصادر اللغوية التي اعتمدت عليها ، وبعض الدراسات التي عرضت لمثل هذه المفردات بالاستقراء و الدرس .

١- استعمال المفردات غير المتواترة الرواية ، أو غير الكثيرة الاستعمال :

مفردات اللغة منها ما كثرت روايته ، و ذكره أصحاب اللغة كلهم ، أو معظمهم ، و منها ما كان علي العكس من ذلك . و قد توقف السيوطي عند هذا الأمر في كتابه "المزهر" . فذكر أن اللغة والنحو والتصريف قسمان : متواتر و مظنون . فالمتواتر ما حدث الجزم بتحقيقه عبر الأزمنة ، وكان من المعلوم ضرورة . قال : فنحن نجزم بأن لفظتي السماء و الأرض كانتا مستعملتين في زمنه - صلي الله عليه و سلم - و كذا الماء و الهواء و النار ، و أمثالها ، و معرفة أن حكم الفاعل الرفع ، و أن النصب للمفعول ، و الجر للمضاف إليه ، و أن ذلك كان مستعملا قديما ، و لم يزل كذلك . وأكثر ألفاظ القرآن ، و نحوه ، و تصريفه من هذا القسم .

و شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة حدًا لا يجوز علي مثلهم الاتفاق علي الكذب . و هذا متوفر لنقلة لغة القرآن ، و متواتر السنة ، و كلام العرب . و اختلف في العدد بين سبعين ، و أربعين ، و اثني عشر ، و خمسة . واختار السيوطي الأول . و قد اكتفي العلماء بالاعتماد علي الكتب المشهورة ، في نقلهم للغة نقلا موثقا ، يبعد بها عن مظنة اتهام ناقلها بالكذب . (٢٨٦)

أما المظنون فيشمل الألفاظ الغريبة ، التي ينقلها الأحاد .

و من ذلك استعمالهم ما هو أقل فصاحة ، كما في قولهم (نُغسان) بدلا من "ناعس"،^(٢٩٣) و قولهم (متعوب) بدلا من "مُتَعَب"،^(٢٩٤) و (مئعوس) بدلا من "تاعس".^(٢٩٥)

و يمكننا أن نعد من ذلك ما أخذه ابن الأثير علي المتنبي في استعماله صيغة "فاعل" من "حلّ" مفكوكة الإدغام في البيت التالي:

فلا يُبْرَمُ الأمرُ الذي هو حالٌّ و لا يُحَلُّ الأمرُ الذي هو يُبْرَمُ

والمعروف أن مثل هذا لا يجوز إلا في الضرورة .

و عامتنا يستعملون هذه الصيغة نفسها ؛ ربما لكونها أكثر دلالة علي معناها لديهم ، بالإضافة إلي خفتها في النطق.^(٢٩٦)

و سجل ابن الأثير أن "من يبلغ جهله إلي أن لا يفرق بين لفظة العُصن و لفظة العُسُلوج، و بين لفظة المُدامة و لفظة الإسفط ، و بين لفظة السيف و لفظة الخنشليل ، و بين لفظة الأسد و لفظة الفدوگس - فلا ينبغي أن يخاطب بخطاب ، و لا يجاوب ، بل يترك و شأنه".^(٢٩٧)

و "العُسُلوج" و "الفدوگس" كلاهما مما يبدو مستغرب الاستعمال في لغة الأدب . و ربما ذهب بنا الظن إلي اشتقاق العامة الفعل (عَسَلَج) من الكلمة الأولي للدلالة علي صعوبة الأشياء ، و تأتي الأشخاص ، و عدم انقيادهم . علي أن ذلك يتضاءل نصيبه من الوقوع عندما يوقفنا المعجم علي أن "العَسَلَق" ، و "العَسَلَق" هو كل سبع جريء علي الصيد. و تطلق اللفظة الثانية علي الظليم خاصة.^(٢٩٨) و هنا نكون بصدد الاشتقاق من الاسم الأول ، بعد تطورت القاف إلي الجيم القاهرية.

أما الفدوگس - وتعني : الرجل الشديد^(٢٩٩) - فهي كلمة ثقيلة علي اللسان و السمع . و هي مستعملة - بإبدال الدال لأمّا - علما .

ويندرج تحت غير المتواتر، و غير الشائع كثير مما ذكره ابن الحنبلي في كتابه "بحر العوام فيما أصاب فيه العوام". وفيه ما يتصل بالتخفيف في نطق أصوات بعض المفردات ، بالحذف ، أو التغيير في الصوامت ، أو الحركات للمماثلة ، أو غيرها ؛ لكون ذلك - فيما يبدو - هو الأنسب للمستوي اللغوي المدروس . وقد أورد ابن الحنبلي ما يشهد لصحته اللغوية ، وإن كان بعضه غير شائع شيوع غيره مما يستعمل كثيرا في لغة الكتابة و الأدب . والكثير من هذا الذي جاء عند ابن الحنبلي ما يزال عامتنا يستعملونه.^(٣٠٠)

(ج) و من الميل إلي السهولة اختيار صيغة التأنيث المألوفة ، كما نجد في صنيعهم مع "الخَوَّجاء - السُّخَّاء" بمعنى : الحاجة ، الهيئة^(٢٠٦)؛ إذ تصيران : الحُوْجَة - السُّخْنة .

(د) و من ذلك اختيارهم إسكان أواسط الأسماء الثلاثية ، بدلا من تحريكها، كما في نطقهم (كِرْش) بالإسكان ، بدلا من "كِرْش" في الفصح.^(٢٠٧) وقد توقف الأستاذ محمد العدناني عند تخطئة الفارابي وغيره لإسكان نون مصدر الفعل "خَنَق" ، و اكتفاء بعض المعجمات بذكر المصدر "خَنَقًا" . وعقب بأن المصدرين - خَنَقًا ، و خَنَقًا - أجاز استعمالهما كل من الصحاح - كما جاء بهامشهُ - و اللسان و المصباح و التَّجَاج و الأساس و الوسيط ، و غيرها من المعجمات الحديثة . وقد رأي أن لا يستعمل إلا المصدر ساكن الوسط ؛ "لأن استعماله جائز ، ولأن الخاصة و العامة ، في البلاد العربية كافة يسكنون النون "الخَنَق" ، ولأن المصدر "فَعِلًا" تادر الوجود... ، و لأن المصدر "فَعُل" ... كثير جدا ، علي أن لا نخطيء من يستعمل "خَنَقًا" .^(٢٠٨)

(هـ) و قد مرَّ بنا تناول مظاهر التطور الصوتي . و الرأي أن الكثير منها يقف وراءه الميل إلي اختيار جانب التيسير ، و الإقتصاد في الجهد العضلي أثناء النطق . يتضح ذلك في التخفف من الهمز ، و في كثير من مظاهر الإبدال ، و القلب . و لا يستثنى منه تأكل الكلمات و تداخلها ، و إن كان من ورائه - بالإضافة إلي الاهتمام بالتيسير - سرعة النطق ؛ مما يستتبع عدم الاعتناء بما تتطلبه نهايات الكلمات و أوائلها من وضوح التلفظ بها ، فضلا عن إعطائها قيمتها النطقية الحقيقية .^(٢٠٩)

و لا بد من معرفة أن هذا الميل إلي التيسير أمر لا إرادي عند المتكلمين ، كما أنه أمر نسبي^(٢١٠) ، ينبغي أن لا نقيسه بمقياس غير لغوي . فالمتكلم من العوام كثيرا ما يختار النطق بالتتابعات الصوتية التي لا يتعثر لسانه في الانتقال بين مكوناتها . فان خالف ذلك فلأجل اختيار صيغة يستشعر فيها وضوح المعنى و صراحته ، أو حدته . و كثيرا ما يقف متفحص كلام العامة علي رغبتهم في أن تكون مفرداتهم متسمة بهذه الصفات ، أو بها جميعا . و يستلزم هذا أحيانا سلوك غير طريق السهولة و التيسير ؛ فتستعمل الصيغة المدغم فيها بعض الأصوات ، أو المضاعفة . و هو ما سنتحدث عنه في النقطة التالية .

٣ - الميل إلي استعمال الأفعال الرباعية ، و المضاعفة : و يكون ذلك بسبب من كونها أكثر دلالة علي المعاني ، وبخاصة ذلك النوع الثاني ، الذي يرجع ذلك فيه إلي أثر التكرار المقطعي في بنيته . وكثيرا ما تكون الأفعال التي يستعملونها ، من غير ذلك النوع حادة الدلالة لطبيعة بنيتها الصوتية ، التي يمكن للمرء أن يتمثل مع معانيها ظللا لها ، ربما كان المتكلم يقصد إليها ، بينما ينتقل لسانه بين أحرفها . و هذه نماذج تعضد ما نقول :

- فهم يميلون إلي استعمال الرباعي ، دون الثلاثي ، إذا اشترك الفعلان في المعنى .

أما الفعل "كشَمَ" فإنه ذو صلة وثيقة بالمحسوسات . قال في "اللسان" : "كشَمَ أنفه: ذقه . عن اللحياني. وكشَمَ أنفه ، يكشِمه كَشْمًا: جَدَعَه . و الكشْمُ : قطع الأنف باستئصال . و الكشْمُ: نقصان الخلق و الحسب. قال حسان بن ثابت يهجو ابنه ، الذي كان من الأسلمية: غلام أتاه اللؤمُ من نحو خاله له جانبٌ وافٍ ، و آخرُ أكشُمُ" (٣١٩) و نحن نسمع العامة يقولون : (كشَمَ) لفلان - (اكشِمْه) - كذا يستعملون الكلمة فعل أمر ، متصلًا به ضمير المفعول - ومثله : (اشكُمُه) علي القلب للفعل السابق. (٣٢٠)

و زادت اللغة علي بناء "كشَمَ" كما زادت علي بناء "غذَمَ"؛ فكان لدينا "كشَمَر" . جاء في "اللسان" : "كشَمَرَ أنفه؛ بالشين بعد الكاف : كسره" . و لعل في إضافة الرءاء دلالة علي المبالغة في الفعل ، أو شدته ، أو اختصاصه بالمعني المذكور . و يبدو أنه قليل الاستعمال ؛ لأن صاحب اللسان اكنفي في تناوله بالاختصار علي إيراد معناه. (٣٢١)

- و العامة يقولون : فلان (يغَطِرش) علي الكلام ، أو الموضوع ، يريدون أنه يغطي عليه ، أو يحول دون معرفته ، أو ظهوره كما ينبغي .
و في "القاموس" : " غَطِرش الليلُ بصره : أظلم عليه . و غَطِرش بصره : لازم متعد . و التغَطِرش : التعامي عن الشيء" .

و الفعل مزيد الفعل الثلاثي "غَطَش" ، و إن كانت الزيادة هنا ليست هي الزيادة الصرفية المعروفة ، و إنما هي زيادة بناء ، تفيد معني خاصا . علي أن هذا المعني قوي الارتباط بمعنيي الفعل الثلاثي ، و هما : الظلمة ، و البطء في المشي لمرض ، أو كبر . و الغَطَش هو العَمَش ، و تغاطش : تغافل . و فلاة غَطْشاء : لا يهتدي لها .

و الظاهر أن الفعل الرباعي تعرض للقلب غير مرة . فالزبيدي يذكر أن اسم الفاعل "المَطْغَرش" هو مقلوب "المطرغش" . قال : إنه بمعني "المُطْعِيش" ، و هو الذي ينظر إليك بشيء قليل من بصره . و قال : إن الجوهرية أهمل ذكر الكلمتين الأولى والثالثة . كذلك لم يذكر ابن منظور "المطرغش" . (٣٢٢) فهل كان فعلهما ذلك راجعا إلي عدم صحة الكلمتين ، أو عدم فصاحتهما؟

- و العامة يستعملون الكلمات ذات المقطع أو الصوت المتكررين ، علي ما نجد في استعمالهم كلمة (البطيطة) ، يعنون بها المعاناة العظيمة من أمر ما .
و قد جاءت الكلمة في "العين" بمعني : العجيب من الأمر. (٣٢٣)

١ - و يستعملون "البَطْبِطَة" . وهي تعني - كما في القاموس - صوت البط ، أو غوصه في الماء ، و ضعف الرأي .

- و مقلوب الكلمة : طَبْطَب ، بمعني : صوت تلاطم الماء و السيل و نحوهما . و الطبببة : حكاية صوت الماء و نحوه ، و حكاية وقع الأقدام عند السير . و لنن كان العوام لا يعرفون هذه المعاني ، فإنهم يستعملون الكلمة الأولى للدلالة علي : مسح الكتف ، و وضع اليد علي الظهر تعبيرًا عن الحنان و العطف ؛ و ذلك عندما يقال : طَبْطَب علي اليتيم . كما يستعملون الثانية (الطبببة) للدلالة علي الحنان و التدليل. (٣٢٤)

ومن ذلك استعمالهم (لطشه) بدلا من "لطئه - لطسه". و الفعلان يدلان علي الضرب ، و الصكف ، و الرمي بالحجر ، و ثقل الأمر ، علي ما جاء في تاج العروس. (٣٣٢) و هم يستعملون الفعل متعديا بنفسه للدلالة علي الاختلاس ، أو السرقة خفية ، و في سرعة. و هو تطور بالمعني يمكن أن تعين عليه مجمل المعاني السابقة ، أو بعضها . و لا بد من التنبيه إلي أن الجمع أحد معاني الفعل أيضا. و هذا اللاطث (أو اللاطش) قد جمع مالا أو أخذه ممن اختلسه منه؛ فكان الفعل قد ضمّن معني "سرق".

و هم يستعملون الفعل مضغف الثاني ، متعديا باللام؛ فيقولون (لطش له) ، بمعني : ضربه ضربا بالغا ، غير مبال بكيفية ذلك. و هو- كما نري - ما يتفق و المعاني الثلاثة الأولى التي سردناها للفعلين "لطث - لطس". و قد زاد العامة التضعيف إلي استعمال الشين بديلة للحرفين الأخيرين.

و إذا كان الجوهر ي قد أهمل الفعل "لطث" فلم يذكره ؛ فلعل هذا يدل علي قلبه شيوعه ، أو أنه من غير الذي رآه صحيحا ، ينبغي أن يضمه معجمه "الصحاح". و قد أخذه الزبيدي عن ابن دريد ، و ابن الأعرابي . ولم يذكر ابن أبي السرور أيّا من هذه الأفعال . فهل لم يستعملها المصريون ، عني أيامه ، في أصلها المعجميين ، أو في بنيتها اللتين نسمعهما الآن؟

و العامة يستخدمون "ذعط"، بمعني: خنقه أشد الخنق، كما في "التاج". علي أنهم يستبدلون الطاء بالذال؛ تأثرا بالصوت المفخم ، أو المطبق ، في آخر الكلمة. و هو ما لا يخطئه السمع في نطق الكثيرين منهم - بل ربما من بعض المثقفين أحيانا - لأمثال هذه الكلمات. و قد سجل الزبيدي الكلمة بالطاء ، في آخرها ، بدلا من الطاء . و هكذا نراهم قد مالوا إلي الصيغة المحتوية علي الصوت المطبق ؛ ربما لاستشعارهم ما في ذلك من إيضاح هذه الصيغة للمعني إيضاحا قويا ، و زادوا إلي ذلك الإبدال في الحرف الأول. (٣٣٣)

و قد علمنا ميلهم إلي استعمال الرباعي. و سنري أنهم يضيفون إلي بنيته المشيرة إلي المعني بانقسامها إلي ما يشبه الكتلتين الصوتيتين اللتين بينهما شبه توقف - يضيفون إلي ذلك إبدال الصوت الأول من الكلمة صوتا مطبقا. نجد ذلك في نطقهم للفعل "تربأ": (طربأ). و لم يذكر الصغاني إلا مطاوعه - تدرّبأ الشيء: تدهداً . - و هذا يشهد لاستعمال الرباعي. و قد ذكره في "التكملة". و الفعل - علي ما يبدو- مما درجت العامة علي استعماله من قديم. و لعل ذلك هو ما حدا بصاحبي الصحاح و القاموس أن يتركاه؛ فيأتي الصغاني ليذكره في مصنفيه. و العامة يقولون أيضا: (اطربأ) ؛ فيزيد هذا البناء الفعل دلالة علي تصوير ما نجم عن حدوثه. و واضح أنه مأخوذ من صيغة المطاعة المذكورة سابقا، و ذلك بعد ادغمت تأوها في الدال ؛ لتستبدل بها الطاء ، بعدئذ؛ لكونها مطبقة ؛ فتكون أكثر إسماعا ، و أقوى في المساعدة علي تصور المعني. و لا بد من الإشارة إلي أن ابن أبي السرور لم يذكر الفعل في القول المقتضب.

ولقد رأينا ابن سنان الخفاجي ، قديما، لم يستسغ أن يستعمل الكمية كلمة "فدغم" في البيت: و أذنين البرود علي خدود يُزِينُ الفداغم بالأسيل

بها من الثقل ، والإشارة إلى الانتقال بمستوي الكلام إلى غير ما يتطلبه المقام ، أو السياق الاجتماعي .

٦- تصحيح الصيغ المُعلّة:

نسمعهم ، في الكلام الدارج ، يقولون:(وَرَيْئُهُ) ؛ بدلا من : أَرَيْئُهُ ، في الفصح . و كذلك يقولون : (حَوْرَيْهِ)؛ بدلا من:سأريه، في الفصح. و قد سجل ابن الجوزي ما يشهد أن عامة بغداد كانوا يقولون :أَوْرَيْتَهُ – أَوْرِيهِ.(٣٤١)

و نحن نجدهم يفعلون ذلك مع الأفعال التي تندرج تحت طائفة "المثال"؛ إذ يُيقون أولها عند المجيء بالمضارع منها . يقولون : (يُوَصِّف – يُوْعِد – يُوَفِّي – يُوْرَث) بدلا من :يُصِف – يُعِد – يُفِي – يُرِث) في اللغة الفصحى. و قد زحف ذلك إلى أفلام الطلاب في الجامعة. و قد وجدت أن بعض العرب كانوا ينطقون:"رَضِيُوا"؛ فيسكن الضاد ، ويثبت الياء،و لا يردّها واوًا.(٣٤١) و الفصح أن لا تبقى هذه الواو بعد ردّها ، و ذلك لوجود واو الجماعة بعدها؛ فتكون الكلمة:رَضُوا . و يشهد ما جاء عن بعض العرب لنطق عامتنا الفعل ؛ إذ نسمع من بعضهم^٣:(رضيوا).

و نسمعهم يقولون : (مَعْيُوب) وصفا للشيء يرفضون شراءه. و الفصح إعلال الياء بالحذف ؛ فيقال:مَعِيب. و عدم الإعلال هنا من لغة بني تميم . و علي ذلك جاء قول الشاعر:
قد كان قومك يحسبونك سيّدا * و إخال أنك سيّد مَعْيُون
أي:مصاب بالعين. و لأجل هذا لم يوافق ابن الحنبلي الحريري في منعه استعمال تلك الصيغة.(٣٤٢)

الحياة^(٣٤٥) فإن ثمة من الباحثين من فتدوها ، و دافعوا عن الفصحى ، موضحين ضرورة الأخذ بها وحدها لغة تجمع الشعوب العربية ، و تربط حاضرها و مستقبلها بماضيها ، و تضمن ألفة ألسنة أبنائها لتلاوة القرآن الكريم ، كتاب الإسلام الأول.

و ليست العربية الفصحى غريبة علي أسماع عامة الناس ؛ فهم يستمعون إليها دائما في الخطب و السير و الروايات و القصص ؛ فيعون ما يلقي إليهم عن طريقها ، بل يحفظون منه ما يحفظون.^(٣٤٦)

إن صعوبة الفصحى في أخريات القرن التاسع عشر ، و مطلع العشرين ، ترجع إلي ما شاب الكتابة من الحرص علي استعمال الغريب ، و انتهاج طريقة القدماء في الكتابة المهمة بالبديعيات . و هذا ما عمل الكتاب علي تجنبه ؛ لتخلص الكتابة إلي التعبير عن الأفكار بعيدة عما يعوق فهمها .

و قد جعلت الكتابة النثرية ، في تلك الفترة و ما بعدها تأخذ طريقها نحو الارتفاع بمستواها؛ لتبعد عن التردّي الذي كانت قد انحدرت إليه ، في نهاية عصر سيطرة العثمانيين علي العالم العربي . لقد كانت المفردات و التراكيب العامية و جدت طريقها إلي كتابات الأدباء و المؤرخين ، في ذلك الزمن. و هو ما كان ماثو نقد الباحثين ، و دافعا نحو الارتقاء بلغة الكتابة و الأدب لأن تستبدل بهذه الأشتات العامية مفردات و تراكيب فصيحة ، بعيدة عن الغرابة في الوقت نفسه.^(٣٤٧) و لعل هذا ما ظهر ، من بعد ، في كتابات مصطفى كامل و الشيخ محمد عبده، و خطب سعد زغلول و مكرم عبيد ، و كتابات المنفلوطي.^(٣٤٨)

و في الفترة التي شهدت الدعوة إلي استبدال العامية بالفصحى في الكتابة العلمية و الأدبية – وجدنا من يدعو إلي الاختيار من العامية ؛ لتقريبها من الفصحى ؛ ليكون ذلك وسيلة إلي الارتقاء بالعوام ، و البعد بهم عن الأمية و الجهل ، و جعلهم يأنسون – فيما بعد – بالفصحى و معرفتها ، و مطالعتها . و لعل هذا ما كان يهدف إليه رفاة الطهطاوي عند تناوله لهذه القضية.^(٣٤٩)

و قد شهدت هذه الفترة و ما بعدها الدعوة إلي تمصير اللغة العربية ، بل إلي تمصير الأدب . و هي – و إن كانت دعوة حقيقية بالاهتمام – فإنها ينبغي ألا تجنح بنا نحو انقطاع العربية في مصر عن تاريخها ، أو أن تكون غريبة علي العرب من غير المصريين. و قد أخذت لغة الكتابة بهذا ؛ فجعلت تبعد عن استعمال الأعجمي من المسميات الحديثة . كذلك اجتنبت المفردات العامية قدر الإمكان ، خاصة إذا ما كانت مغرقة في الاتصاف بها . برز ذلك في كتابات محمود تيمور ، و توفيق الحكيم ، و المازني . و يبدو أنهم قد كانوا في طور التجريب لقدراتهم ، و الإعداد لها ، عندما استعملوا العامية في كتاباتهم القصصية ، و غيرها . و كان المازني يستعمل بعض المفردات العامية ، أو ما يشبه أن يكون كذلك^(٣٥٠) لاشتغاله بالصحافة . و قد جعله ذلك محتاجا أن يقترب بلغته من أفهام جمهور القراء ، الذين لا شك أنهم متوزعون بين أعلي المستويات ثقافة و أدناها.^(٣٥١)

ما يشهد له القول - قديما - بانتخاب قريش لغتها من بين ما كانت تتكلم به القبائل العربية ؛ لتكون هذه اللغة هي لغة الأدب الجاهلي ، ولغة القرآن الكريم بعدئذ .

إن في مكونات الفصحى ما يجعلها قريبة إلي كل لهجة عربية. ولقد سارت في مسار يختلف عما تسير فيه اللغات. فلم تكن مراحلها المتعاقبة لتنتهي الواحدة منها السابقة عليها ، بل كان الانتقال عبرها يحتفظ بعناصر لغوية تبقى موازية لتلك الجديدة ، التي أحدثها التطور. (٢٥٧)

ولأجل ذلك وجدنا الكثير مما حسبناه دون ما ينطق به الفصحاء ، أو بعيدا عن أن يتضمنه الشعر ، و لغة الكتابة بعامة - قد كان أمره علي غير ما حسبنا. و نحن نجد بعض الغريب مما نحسب أن الناس لا ينطقون به في لغتهم اليومية ، قد وجد طريقه إلي هذه اللغة ؛ فإذا العامة يتداولونه ، علي حين يتوقف الدارسون عنده ليتساءلوا عن معناه ، في دهشة - أحيانا - أن يكون ذلك من مفردات العربية الفصحى. (٢٥٨) و لعله يكون سببا في اتهامها بالصعوبة ؛ لبعدها عما يعتاد الناس التعبير به. و قد ذكر بعض الباحثين أن لغة العامة في بعض جهات الجزائر تحتفظ بالكثير من مفردات الفصحى. (٢٥٩) و يذكر أن اللهجة الأندلسية ، التي ترجع إلي لغة اليمانيين النقية ، أولئك الذين قدموا إلي الأندلس زمن الفتح - قد أثرت في لغة البلاد التي نزلوها، بعد جلانهم ، كبلاد المغرب العربي ، و مصر والشام. (٢٦٠) و هذا ما لعله يعضد القول بأن العلاقة بين العامية و الفصحى - أو الدارج و الفصيح - تشبه العلاقة بين طرفي الحلقة ؛ إذ لا استطاع تحديدهما. فكلتاها تغذي الأخرى و تغنيها بالمفردات ، و المعاني التي تشير إليها. علي أن كفة الفصحى ترجح في ذلك ؛ لحفاظها علي المعجم المشترك بين أبناء العربية جميعهم ، و لصقلها مفرداته بتواتر الاستعمال ، أو غلبته ، علي أسنة المثقفين و الكتاب و الأدباء ، و أقلامهم.

و ينبغي أن لا يحول استعمال العامة للمفردات دون أن تكون في لغة الكتابة و الأدب ، خاصة إذا ما سلم من التحريف ، أو كان مقيسا علي كلام العرب (٢٦١) ، أو يؤيده بعض ما روي من أوجه لغوية ، أو لهجية. و هذا ما رأينا ابن العماد الحنبلي يفعله ، في كتابه "بحر العوام فيما أصاب فيه العوام". و حاكاه في ذلك ابن هشام اللخمي ، علي ما سبق تقريره.

و ليس مفهوما عدم قبول إدخال بعض المفردات المعجم الوسيط ؛ لكونها قد استمدت جواز مرورها إليه من دورانها علي أسنة المصريين. (٢٦٢) ذلك أننا نجد فيه ما لا ينطق به المصريون ، بل حتي ما لا يستعملونه في لغة الكتابة. لكننا نجده ، أو نجد بعض المشتقات منه مستعملا في بعض الأقطار العربية الأخرى. (٢٦٣) و هنا يبرز شمول المعجم اللغوي العام ؛ حيث يتضمن جمهور المفردات المشتركة بين أصحاب اللغة ، سواء في ذلك المستعمل في فصح الكلام ، و المستعمل في غيره ، مما لم يصبه من التغيير ما هو أقرب إلي التحريف منه إلي طرق الأداء اللغوي التي جاءت بها اللهجات العربية ، و تضمنتها الفصحى.

و يتفاوت الصنف الثاني بين درجتي السمو نحو الاستخدام لدي الفصحاء ، و الانحطاط إلي ما دون ذلك. و لعل تصنيفي للمفردات في "القول المقتضب" يتضح فيه ذلك.

١ لعنا - بعد ما مضى - نستطيع تقرير ما يلي ؛ تقريرا بين العامي و الفصحى :

فلعلمية وظيفتها حقًا ، و هي و إن كانت مباينة للفصحي ، فإنها ليست غريبة عنها. كذلك لا يمكنها أن تقوم مقامها. بل ليس منطقيًا أن يحدث ذلك ، تحت دعاوي لم تثبت صحتها ، و لا جدوي الأخذ بمقتضاها ، عند من أخذوا بها. هذا فضلا عن ارتباط العربية الوثيق بالقرآن الكريم ، الذي لولاه لما كانت عربية، علي ما عبر به الدكتور رمضان عبد التواب. و لسوف يظل - إن شاء الله ضامنا لها البقاء ، مع ضرورة ، بل وجوب أن يوليها القائلون علي أمرها ما ينبغي من الرعاية والاهتمام ، و يلتزم بالتحديث بها واستعمالها صحيحة راقية المستوي من قبل الرسميين ، و أصحاب القرار.

بلغت أربعة وستين مؤلفا . وانظر بحثا في ذلك الموضوع للأستاذ عيسى
اسكندر المعلوف في مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة ، العدد الأول بعنوان
"اللهجة العربية العامية".

(٥) علم اللغة الاجتماعي، د. هـ.سون ٦٢ .

(٦) اللغة، فندريس ٣٤١ .

(٧) أورد السيوطي كثيرا من المفردات مما لم يثبت ، أو مما انفرد به
بعض الرواة ، عن ابن دريد وغيره. انظر . المزهري ١ / ١٠٣ - ١٠٢ ،
٢٥١ - ٢٥٥ .

(٨) من ذلك مثلا رده وصفهم "السّمك" بـ "المالح" بدل "المليح"
و"المليح". قال إن ذلك مؤلّد أو من كلام المؤلّدين الذين لا تقبل لغتهم .

(٩) المزهري ، للسيوطي ١ / ٢١٦ - ٢١٨ ؛ حيث يورد
تعقيباته: زعموا، وليس بالعالِي، لا يُعرف، كلام قديم قد تُرك .

وقد ذكر السيوطي كلمة (السَّبَد) فيما يُشكك فيه لكونه مرويًا عن ابن دريد . و
قد جاءت في "صباح" الجوهري . ففيه (سبد) : ما له سَبَدٌ و لا لَبَدٌ؛ أي: قليل و لا
كثير. السَّبَد من الشعر ، و اللَّبَد من الصوف . و تُسَبِّد الرأس : استنصال شعره . و
التسبيد أيضا : ترك الآدهان . و السَّبَد : الداهية . و نقل السيوطي عن ابن فارس في
آخر حديثه عما روى ، و لم يثبت ولم يصح مما جاء في الجمهرة : " لولا حسن
الظن بأهل العلم لترك كثير مما حكاه ابن دريد " . المزهري ١ / ١١٣ . ولعل السيوطي
كان غير مشكك في ابن دريد ، بل فيما تحفظ ابن دريد عليه .

(١٠) في العين ١ / ١٠٩ : "بأرت الشيء و ابتأرتّه ، و انتبرته ، لغات ، أي :
خبأته". ويسمى من العامة قلب أحرف الفعل؛ إذ يسندونه إلي تاء الفاعل، قائلين: إبرت
كذا، بكسر الأول والثاني . وفيه ١ / ١٣١ : "البرطمة: عبوس في انتفاخ و غيظ .
تقول: رأيتهُ مُبرطِمًا ، وما الذي برطمه ؟" و عامتنا يقولون : يبرطم ، مبرطم ؛ أي
بكسر أولهما . وفي العين أيضا ١ / ١٣٣ : "و برق بعينه تبريقا : إذا لألها من شدة
النظر". و العامة يستخدمون الفعل ؛ فيعبرون به عن حال المشدوه ، أو المنزعج من
أمر ما . وفيه ٦ / ٧ : "الدبش : القشر ، والأكل . يقال : دبشت الأرض دبشا ؛ أي أكل
ما عليها من النبات " . ويبدو أن اللفظة قد توسع في مجال استخدامها ؛ فدلّت علي
تسوية الأرض وتمهيدها ، أو اقتطاع بعض الحجارة منها ؛ ليستعمل في ذلك
وغيره . ولعل الاسم هو الأكثر لصوقا باللغة المتداولة الآن . وفي العين ٧ / ٢ :

(٢٠) مقاييس اللغة ، لابن فارس ٧ ، و تهذيب اللغة ، المقدمة .

(٢١) لحن العامة للدكتور عبد العزيز مطر ٨٠ ، و الظواهر اللغوية في أدب الكاتب لابن قتيبة ، مجدي إبراهيم محمد إبراهيم ٦ - ١٤ . و قد أشار إلي استقلالية ابن قتيبة ، و تميز طريقة عرضه للمادة ، وان لم ينتف أمر استفادته من كتاب ابن السكيت . و انظر أيضا: ص ٤٦؛ ٤٧ حيث يعرض لأسباب تأليف الكتاب ، و مدي شهرته ، و اهتمام العلماء به . و انظر : العربية ، يوهان فك ١٤٠ .

(٢٢) من ذلك ، مثلا ، ما أشار إليه الزبيدي ، في التاج من أن العامة تقول: عَرَسَ بها ، بدلا من: أعرس بها . ٢٥٠/١٦ .

(٢٣) يذكر - مثلا - أن كلمة (دُبَاب) مفرد (الدَّبَان) . و عامتنا ينطقون بهذه الأخيرة ، بإبدال الذال المعجمة دالا مهملة مشددة . و نستعمل كلمة (دُبَاب) جمعا لـ (دُبَابَة) . وهاتان الكلمتان نستعملهما في فصحانا المعاصرة . و يذكر "الزبيدي" أن العامة ، علي أيامه ، يستعملون (دَبَانَة) و أن هذا غير صحيح . و ما يزال عامتنا ينطقون بهذه الكلمة ، غير أنهم يستبدلون بالصوت الأول دالا مهملة . علي أنه ذكر أن (الدَّبَان) ، بالذال المعجمة ، هو أكثر الجمع للذباب . أما أدني الجمع فهو (أذِبَة) . انظر : لحن العامة للزبيدي ، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، ص ٨٥ ، ٨٦ . و ذكر التبريزي تعقبا علي بيت عنتره : * و خلا الذباب بها فليس يبارح * أن كلمة (الذباب) واحد يؤدي عن جماعة . واستدل بما جاء في سورة الحج ، الآية : "... وإن يسلبهم الذباب شيئا ...". و جاء بهامشه عن اللسان أن الذباب : الأسود الذي يكون في البيوت . الواحدة: دُبَابَة ، ولا يقال : دَبَانَة ؛ بتضعيف الباء ؛ لأن هذه تقال للأحمر . انظر : شرح القصائد العشر للتبريزي ١٨٧ .

و ذكر الزبيدي أنه لا يقال : سمعنا الأذان - أذن الأولي - أذن العصر . إنما يقال : الأذان - علي وزن فعال - أذن - بالذال المعجمة - بالأولي ، وبالعصر . انظر : لحن العامة للزبيدي ٩٩ . و نحن نسمعهم أحيانا ينطقون بمثل هذا الذي أنكره الزبيدي .

(٢٤) من ذلك تخطئته أن تجمع (أرض) علي (أراض) . وهذا الجمع هو المستعمل لدينا الآن في الفصحى نفسها ، كما نعلم .

وهو يشير إلي قولهم: (وحق الملح)؛ قسما بما يُؤْتَدَم به، وهو ملح الطعام . لكن العرب أرادت بذلك الرضاع . وهذا يشهد له ما جاء في كلام وفد هوازن علي النبي ، صلي الله عليه وسلم ؛ إذ قالوا : " لو كنا ملحنًا للحارث أو للنعمان لحفظ ذلك فينا " .

(٣٠) المزهر للسيوطي ١/١٩٠، ١٩١.

(٣١) انظر عن رأي "هكسلي": اللهجة العربية العامية، عيسى اسكندر المعلوف ٣٥١، بالعدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، و انظر: قضية التحول نحو الفصحى، للدكتور نهاد الموسى ١٩٢، ١٩٣.

(٣٢) و إن كان إصلاح الخطأ و الملحون لم نسمع به إلا بعد الإسلام. و عُرف ذلك بجلاء في بلاد العراق نحواً من منتصف القرن الثاني. لكن لا يمتنع أنه كان يحدث من قبل، و ان اختلف بشأن وجود لغة عامية (أو عامية غير أدبية، علي الأقل) للعرب قبل الإسلام، أو قيل إننا لا نعرف عنها شيئاً. و انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، للدكتور عبده الراجحي ٤٨، ٤٩.

و ربما كان من الصحيح القول بتقارب المستويين، مع اختصاص هذه العامية بما حدثت به كتب اللغة عن الصفات المذمومة في اللهجات، تلك التي ارتفعت عنها لغة قريش، أو لغة الأدب الجاهلي، التي نزل بها القرآن الكريم، و نطلق عليها الفصحى المشتركة. و هذه الصفات المذمومة هي: العنينة، و الفحفة، و الاستنطاء، و التثنية، و اللخالخانية، و القطعة، و الكشكشة، و الكسكسة، و غيرها. و قد ثبت أن لكل منها أمثلة، أو نماذج نطقية في البلاد العربية حديثاً. انظر: فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب ١٢٠ - ١٣٧.

(٣٣) الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي ١/١٣٣ - ١٣٥.

(٣٤) السابق ١/٩١ - ٩٤ حيث الحديث عن الإمالة، ١/٩٤ - ٩٦ حيث الحديث عن الإدغام و الإظهار و ما يتصل بهما، ١/٩٨، ٩٩ حيث الحديث عن تخفيف الهمز. و إن كان الحديث عن هذا الأخير و ما قبله نجده أكثر استفاضة في مثل كتاب النشر لابن الجزري.

(٣٥) الأشيب: الملتف. وقد شرح أبو سعيد السكري (العيص) بأنه التفاف الشجر و قال إن هذا مثل، و إن المراد: عدد كثير ممتنع علي الأعداء. انظر: ديوان الحطيئة بشرح السكري ط. دار صادر ببيروت ١٩٨١، ص ١٥. و جاء في اللسان/عيص أن العيص: منبت خيار الشجر، و السدر الملتف الأصول. و عيص الرجل: منبت أصله.

(٣٦) ديوان الحطيئة ٢٣٥.

(٣٧) ديوان الحطيئة ٢٣٧.

(٣٨) جاء في شعر زهير بن أبي سلمى: هو الجواد الذي يعطيك نائله

عفواً، ويُظلم أحياناً؛ فيظلم

و ساق صاحب اللسان – في مادة:لوي - بيت الأعشي.شاهدا علي استخدام الفعل
بمعني المَطل:

يَلوِينِي دَيْني النهار، وأقتضي دَيْني، إذا وَقَدَ التُّعاسُ الرُّقْدَا
(٤٨) و ذكر ابن أبي السرور الكلمة الثانية في كتابه " القول المقتضب فيما وافق
لغة أهل مصر من لغات العرب " ص ٦٠ ، بتحقيق السيد إبراهيم سالم ، ط.هيئة
الكتاب ٢٠٠٨ . قال: " يقولون : حصلت لفلان هبرة لحم . و هو صحيح لغوي ،
ورد في مختصر الصحاح أن الهبرة بضعة لحم ، لا عظم لها ، أو قطعة مجتمعة
منه " . و ذكر في ص ٨٨ أنهم يقولون (هَبْصَة) للشيء من الدراهم وغيره . و ذكر
عن اللسان أن الكلمة تعني الشيء الكثير ، و أن الهَبْص :النشاط و العجلة .

(٤٩) الأغاني ٢/٤٩٢ .

(٥٠) السابق وفي كتاب "الأفعال" للسرقسطي ٣/٣٢٦: "دَعَثُ الأرض: إذا
وطئها. ويقال : وجدت أرضا مدعوثة ، مثل مدعوكة " . ونستطيع أن نستنبط ما بين
(دعث) و(دهس) و(دعك) من صلة تتمثل فيما بين أصواتها من الإبدال ، وإن بدا ذلك
بعيدا في الفعل الثالث . فلعله تنوع لبناء ثنائي الأصل ، جاء حرفه الثالث بعيدا عن
أن يقارب الحرفين اللذين غُيِّرَ بهما في بناء الفعلين الأول والثاني . وسنعرض لذلك
فيما بعد .

(٥١) لا يمتنع أن تكون كلُّ من الحاء والباء، في أول الفعل ، قد بقيتا من فعلين ،
كانا يستعملان مع الفعل وغيره ؛ لتكون جملتهما حالا من فاعلها ، ثم انتابهما
التقلص الذي أفضي بهما إلي أن يصيرا مجرد حرفين أو مقطعين صوتيين . و
العلان هما: راح، بقي. ولعل الذي استبقي هذين المقطعين كونهما غير حركتين ، و لا
يشبهان الحركة . أما القاف من(بقي) بكسرتين متتاليتين للمماثلة ؛ لما في ذلك من
السهولة علي الناطقين – فإنها قد آلت إلي الهمزة ، علي ما هو معتاد في العامية
المصرية . ثم حدث أن حُفقت الهمزة ؛ لتختصر الحركة ؛ فتبقي الباء المكسورة في
أول الفعل .

(٥٢) إصلاح المنطق ٢٧ .

(٥٣) الكتاب ٢/٦٧، ٦٨ .

(٥٤) ذكر ابن أبي السرور الفعل في "القول المقتضب" ٨٣ دون إشارة إلي
مضارعه ، و وصفه بأنه صحيح لغوي . و قال نقلا عن "الزاهر" إن "النبتش
كالضرب : استخراج الشوكة و نحوها . و تتشت اليوم كذا و كذا : أي اكتسبت "

(٦٢) و ذكر ابن السكيت أنه يقال: "ما أقرّفت لذلك : أي ما دانيتيه ، و لا خالطت أهله . ويقال : قد قرّفت القرحة أقرّفها قرّفاً و كذا : قرّفت الرمانة . و يقال: قرّفت فلانا بكذا ، إذا اتهمته و نسبته إليه . انظر: إصلاح المنطق ٢٥٩ .

(٦٣) هكذا بكسر الميم ، علي ما يميل إليه العامة . و هي في الأصل مضمومة ، علي ما هو شأن المصدر علي وزن "المفاعلة".

(٦٤) القول المقتضب ٥٦ ، و تاج العروس | نهد . و فيه أن النهوض من قيام عن غير قعود ، أمّا النهود فنهوض علي كل حال . و جاء في "الصحاح" / نهد- ما ذكره ابن أبي السرور . ويستفاد أن المادة تعني التباري و الامتلاء . و كلاهما يشعر بتخوف تجاوز الحد . و هو ما يطلب المتكلم من العوام من غيره أن يبتعد به عنه بتركه (المناهدة).

(٦٥) يقصد غزو المسلمين بلاد فارس، من قِبَل البحرين، في زمن عمر، رضي الله عنه .

(٦٦) تاريخ الطبري ٥٨١/٢ .

(٦٧) الأغاني ٧٨٨٩/٢٣ . يريد أن الخيل سريعة الغضب ، أو لا ترعي حقا ولا حرمة . و الملح هنا : اللبن ، أو الرضاع . و الشّموس من الخيل : الجموح الذي يمنع ظهره . و (هال) من ألفاظ زجر الخيل ، وهو مقلوب (أهلا) . و (هاب) من ألفاظ زجر الخيل أيضاً، أو هو صياح الراعي بابله . و ورد البيتان الثاني والثالث في كتاب "الفاخر" للمفضل بن سلمة ، في توقيفه عند قولهم : "ملحه علي ركبتيه"، و جاء البيت الأول برواية : لا تلمنها؛ إنها من أمة ملحها موضوعة فوق الركب

و شرح الجملة : (ملح علي ركبته) بأنها إشارة إلي سرعة الغضب لأدني شيء ؛ وذلك بسبب سوء الخلق . الفاخر ص ١٢ .

(٦٨) و لعل من الواضح أن العامة لا يلتزمون فتح لام الجر في التركيب الأول ؛ إذ هم يقفون علي الهاء بعدها بالإسكان ، بعد نقل حركتها (الضم) إلي هذه اللام . كذلك يختصرون الفتحة الطويلة من (ما) في التركيب الأول ، و في الجزء الأول من التركيب الثاني . و يتضح ذلك في الموضع الأخير أكثر ؛ مما يؤدي إلي إسكان اللام . و لا نجد هذا الاختصار في الجزء الثاني من هذا التركيب . و كأن الإبقاء علي إطالة الحركة هنا ، جاء ليتناسب مع ما يتطلبه الاستفهام من نغمة صاعدة في آخره . و كأنهم بذلك يوازنون بين سرعة النطق التي سألبت الاختصار ، و ما يستلزمه الاستفهام من طريقة خاصة به في الأداء .

(٧٩) المثل السائر ، لابن الأثير ٩٧/١ .

(٨٠) رسالة في غريب اللغة ، محمد بن القاسم الأنباري ، بتحقيق الدكتور عبد الجليل مغناظ التميمي ١٠٠ .

(٨١) معجم فصاح العامية ، لهشام النحاس ٤١ .

(٨٢) ذكر الشهاب الخفاجي أن "البودقة" معرّب "بوتة". و جاء في "محيط المحيط" أن "البوطة" بوّثقة الصانع ، معرّب بوتة بالفارسية . ثم قال: "البودقة لغة العامية في البوّثقة" ، و قال: "قول العامة: بوّثقة خطأ ، كما في تصحيح التصحيف. و قد اختار مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن يقال لهذا الوعاء البودقة ، و البوّثقة معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة ، للأستاذ محمد العدناني ٨٢، ٨٣. ولعل الاسم الثاني هو المتداول بكثرة ، مع فتح الباء و إسكان الزاوا .

(٨٣) يرجع أصل الشيخ المغربي إلي بلاد المغرب. و قد ولد بالقاهرة في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري ، و توفي بها سنة ١٠١٩ هـ. انظر: دراسات وتعليقات في اللغة ، للدكتور رمضان عبد التّواب، ٨٧، ٨٩، ٩٠ .

(٨٤) السابق، ٩٤ .

(٨٥) ذكر محقق "القول المقتضب" أن الكلمة بهذا الضبط ؛ أي بفتح الجيم، تعني: كنانة الشباب ، كما في القاموس.

(٨٦) ديوان امرئ القيس ١٤١ .

(٨٧) شرح القصائد العشر للتبريزي ٥٧. و ذكر أن حباب الماء: طرائقه. و بهامشه عن أبي عمرو و ابن الأعرابي أنه أمواج الماء. و قال آخرون: هي النفاخات التي تري فوق الماء. الواحدة: حبابة.

(٨٨) ذكر ابن أبي السرور معاني "الحوبية" عن الفيروز أبادي في القاموس، و هي: الضعف ، النبات، الأخت ، رقة فؤاد الأم ، المرأة ، السُرِّيَّة. (القول المقتضب ٢٢). علي أن الكلمة عندما تذكر يتبادر إلي الذهن ذكرها في مثل هذا الدعاء المأثور: "اللهم تقبل توبتي ، و اغسل حوبتي" ، أو مجيء ما يقرب من بنائها في قوله تعالى: "...إنه كان حوبًا كبيرًا" (٢ / النساء). والحوب، و الحوب: الإثم . و الحوب أيضا: الهلاك و البلاء ، و النفس، والمرض". انظر: القاموس المحيط (حوب).

(٨٩) القول المقتضب ٢٨ .

(٩٠) اللسان ، وجب، وراجع العين للخليل ٤ / ٣٤٨ (بترتيب هنداوي).

(١٠٢) من ذلك كلمات (تَفْلِق - سُقرة - خَسْ). وقد وردت الأولي علي لسان معاوية ابن أبي سفيان ، يصف بها السنة بني هاشم بأنها "تفلق الصخر". زهر الأداب ٤٠/١. و جاءت الثانية في الحديث عن بعض من حضر طعاما لمعاوية ، و قد لفت انتباهه بسبب شرهه. العقد الفريد ١١/٨. و جاءت الثالثة في تقييم أبي جعفر النحاس لأحد الناس ، و قد كان يظنه ذا علم. قال عنه بعد أن سمعه: إنه خَسَّ في نظره. صبح الأعشي (المقدمة).

(١٠٣) القول المقتضب ١٥٠.

(١٠٤) في اللسان/ ملل: "قال أبو هريرة : لَمَّا افْتَتَحْنَا خَيْبَرَ إِذَا أَنَسٌ مِنْ يَهُودٍ يَجْتَمِعُونَ عَلَيَّ خُبْرَةً يَمْلُونَهَا ؛ أَيِ يَجْعَلُونَهَا فِي الْمَلَّةِ." ثم ذكر بعدُ أبياتاً لبعضهم ، يعدد فيها صفات البخلاء علي الأضياف ؛ فكان منها أن الواحد منهم

صَلَدَ النَّدِيَّ زَاهِدًا فِي كُلِّ مَكْرَمَةٍ - كَأَنَّمَا ضَيْفُهُ فِي مَلَّةِ النَّارِ

(١٠٥) متن موطأ الفصيح ٣٣.

(١٠٦) قال ابن هشام إن الزُّبَيْدِيَّ تَعَسَّفَ عَلَيَّ عَامَةً زَمَانَهُ ، وَ خَطَأَهُمْ فِيمَا اسْتَعْمَلَ فِيهِ وَجْهَانٌ ، وَ لِلْعَرَبِ فِيهِ لُغْتَانٌ. كذلك كانت لابن مكِّي أو هام في كتابه "تنقيف اللسان" ؛ فابتدأ كتابه بالردّ عليهما فيما أنكراه. انظر: المدخل إلي تقويم اللسان و تعليم البيان ، لابن هشام اللخمي ٩.

(١٠٧) القول المقتضب ٢٨.

(١٠٨) القاموس المحيط (نصب).

(١٠٩) القول المقتضب ٢٨.

(١١٠) السابق ٢٥.

(١١١) في اللهجات العربية ، للدكتور أنيس ٩١.

(١١٢) السابق ١٤٣، ١٤٤.

(١١٣) لحن العامة عند الجواليقي ، للدكتورة طيبة صالح الشذر ، ٢٣ ، العدد الثاني من المجلد الثالث من مجلة علوم اللغة .

(١١٤) القول المقتضب ٢٢ ، و أشار محققه بهامشه إلي ما جاء في المصباح المنير من أن التشديد يمثل لغة قليلة ، و أن ذلك تعويض عن حذف واو (أبو). و

(١٢٦) و "كابي" هي اسم الفاعل من الفعل "كَبَا ، يَكْبُو" إذا سقط ، أو أخفق .
و الأصل فيه ، في الفصحح أن يكون محذوف الياء "كابٍ" . و قد جانب التوفيق ابن
أبي السرور ، أو الشيخ المغربي ، لربطه بين الكلمة و الكأبة . القول المقتضب
٢٧ .

(١٢٧) القول المقتضب ٢٧ ، و العين ٣ / ٤ ، و اللسان والقاموس و الوسيط
(كيب) .

(١٢٨) العامية و الفصحح في القاهرة و الرباط ، للدكتور عبد العزيز بن عبد
الله ٢١٥ ، بالعدد ٥٣ من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(١٢٩) القول المقتضب ٢١ .

(١٣٠) اللسان (ومي) ، و قارن بالوسيط . و هو يجعل "وَمِي" لغة في "وَمَأ" .

(١٣١) و نجد في "اللسان" أن "العباية" هي الأصل ، و الأكثر شهرة - علي
ما يظهر - و أن "العباة" لغة فيها . و قد صيغ الواحد - العباة - بإضافة تاء الإفراد
إلى آخر كلمة "عَبَاء" التي هي صيغة الجمع . و في "اللسان" أيضا أن الملاة ؛
بالضم و المد : الرَيْطَة ، و هي المِلْحَفَة . و الجمع : مُلَاء . ثم ذكر عن بعضهم أن
الجمع مُلَأ ؛ بغير مد ، و الواحد ممدود . قال : و الأول أثبت .

(١٣٢) صار تحقيق الهزمة من ملامح الفصاحة ، بعد مجيء القرآن الكريم
به . في اللهجات العربية للدكتور أنيس ٧٧ ، ٧٨ ، و بحوث و مقالات في اللغة ، للدكتور
رمضان عبد التواب ٢٧٣ .

(١٣٣) سنعرض لهذا لاحقا ، عند دراسة ملامح التطور التي لحقت كلام
العامية . و قد خصصنا الهمز بجزء من هذه الدراسة .

(١٣٤) القول المقتضب ٤٢ .

(١٣٥) ففيه : "المُفْلِحون" (٥١ / النور ، ٩ / الحشر) . و ورد فيه الفعل "أفْلَحَ"
في ١ / المؤمنون . و ١٤ / الأعلى ، و ٩ / الشمس . و قد عرّض للخلط بين
الصيغتين أصحاب التنقية اللغوية في عصرنا ؛ لكيلا يختلط اسم الفاعل من الثلاثي ،
الذي يعني : حَرَثَ الأرض ، بالآخر من الرباعي "مُفْلِح" الذي هو بمعنى : ناجح .
انظر : عشرات الأقلام ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٣ / ٨٥ .

(١٣٦) القول المقتضب ٤٧ .

(١٤٢) المحيط لابن عباد ١/ ٣٩ (عن مكتبة مشكاة الإسلامية ، علي شبكة المعلومات الدولية). وجاءت المعاني نفسها للمادة في القاموس . وفيه: لَفَعَ لَفَعَانًا: مرًا مسرعًا.

(١٤٣) القول المقتضب ٤٦.

(١٤٤) السابق ٥٤.

(١٤٥) القاموس/قدد، و الوسيط/قدد، قذر.

(١٤٦) القول المقتضب ٥٥. و ذكر أنهم يقولون للفرس: لهَذَا، أي: جَهَذَا . و لهد الشيء: أكله ، أو لحسه، و لهد فلانًا: أي ضربه في أصول ثدييه . و انظر القاموس/لهد. و المادة في العين ١٠٥/٤ تعني: الصدم الشديد في الصدر ، و الدفع في إذلال . و منه: لهدت الرجل أهذه لهذا.

(١٤٧) القول المقتضب ٥٨.

(١٤٨) أساس البلاغة للزمخشري ٦٨/١.

(١٤٩) القول المقتضب ٥٨.

(١٥٠) جاء في "القاموس" (بهر) أن المادة تدل علي الاتساع ، و الغلبة ، و الملء ، و البُعد، و الكُرب ، و القذف ، و البهتان ، و التكليف فوق الطاقة ، و العَجَب، و الحُب . و روي عن ابن الأعرابي أنها تعني الخيبة، و الفخر. اللسان /بهر.

(١٥١) القول المقتضب ٥٩. و ذكر في القاموس أن الكلمة معرّبة ، و لم يذكرها صاحب اللسان. و جاء في "بحر العوام" لابن الحنبلي تجويز فتح أول الكلمة، علي غير ما ذهب إليه الحريري من منعه. ذلك أن العرب لم تلحق كل ما عربته بأبنيتها. انظر ص ٢٠٤ من كتاب ابن الحنبلي.

(١٥٢) جاء في القاموس : انهمر الماء : انسكب و سال . و الهمرة: الذمّمة بغضب (أي التكليم معه). و هَمَرَ الكلام: أكثر منه. و الهَمْرِي: كَجَمَزِي: المرأة الصَّخَابَة. و هَمَرَ له من ماله: أعطاه.

(١٥٣) القول المقتضب ٦٩.

(١٥٤) التكملة و الذيل و الصلة علي صحاح الجوهري للصغاني ٤٤٤/٣.

(١٥٥) اللسان/ولس.

(١٦٧) الوسيط/هسس، و انظر: كلمات في شئون عامة للدكتور منصور فهمي ١/١١٠، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(١٦٨) الصحاح، والقاموس، و الوسيط (هيس). مقتضا (٧٥١)

(١٦٩) القول المقتضب ٨٢، و القاموس/عيش. ٢٢ (٨٢٠)

(١٧٠) التكملة للصغاني ٤٩٤/٣. مقتضا (١٥١)

(١٧١) دراسة اللهجات العربية القديمة، للدكتور داوود سلوم ٨٨.

(١٧٢) القاموس، و اللسان/عوز.

(١٧٣) القول المقتضب ٦٦. و في القاموس (غمز) أن الفعل "غَمَزَه يَغْمِزُه"

يدل علي شبه النخس باليد، و الإشارة بالعين والجفن والحاجب، و أن الغمز

بالرجل: السعي بالشر إليه. كما يعني الفعل ظهور الداء أو العيب. و غَمَزَ الدابة:

مَيَّلَهَا من رَجْلِهَا. و التغامز: إشارة بعضهم إلي بعض بأعينهم. و اغتمزه: طعن عليه.

ولابد من الإشارة إلي ذكر ابن أبي السرور استعمال المصريين للفظه "غامزة". قال

إنهم يعنون بها: فاضت عن الكفاية. و لم أسمعها - فيما أرجح- بهذا المعني. و

الواضح أنه معني مجازي. و قد جاء في اللسان و القاموس في (غمز): "غُمَاز" و

"غُمَازة" اسمين لئبر، أو عَيْن، و نسبت إحدَي المسماتين بهذا الاسم إلي غُمَازة، من

ولد جرير. علي أن العين مظنة الامتلاء بالماء الذي يضطرب فيشعر بفيضه. و

كذلك يحمل عليه كل ما زاد عن الكفاية. و لم يشر في "الأساس" إلي الكلمة، و لا

ذكر مجازيتها. علي أنه جعل كلا من المغمز و الغمز؛ بمعنى: المعاب، و الطعن، و

الاغتماز؛ بمعنى: الاستضعاف - من المجاز. و كذلك جعل منه الغمز بالعين

و الحاجب؛ بمعنى الإشارة. و هو ما يجعلنا نحمل عليه "الغامزة" في لغة المصريين

قديمًا.^٢

(١٧٤) القول المقتضب ٦٦.

(١٧٥) في الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي، ص ١٨٢: "الْقُدُّ: الواحد.

يقال: جاء القوم أفذاذاً، أي: أفراداً. و هذا شيء فادٌّ: إذا كان نادراً، لا مثل له." و

التاج / فذذ.

(١٧٦) تاج العروس / فزز / ١٥ / ٢٧٠، ٢٧١. مقتضا (١٥١)

(١٧٧) نشرت أكاديمية الفنون كتاب ابن أبي السرور تحت عنوان:

"المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغة العرب" عام ٢٠٠٦، بتحقيق هشام

مقصورة ورد في القراءات القرآنية. النشر في القراءات العشر، لابن
الجزري ٤٣٢/١.

(١٨٥) تقويم اللسان، لابن الجوزي ٧٠، ٧١، ٧٦. وذكر في ص ٦٣ أن العامة
تسقط الهمزة من: أغلقت الباب - أقفلته - أغليت الماء - أعفيت. و لعلنا نلمس ذلك
في نطقهم لهذه الأفعال الثلاثة الأخيرة، و انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة، ص ٢٤٣.

(١٨٦) و قرأ نافع و أبو جعفر: "ردًا" بنقل حركة الهمزة إلي الدال، و
إبدال الألف من التنوين. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنّا
الدمياطي ٤٣٦.

(١٨٧) إصلاح المنطق ١٥١.

(١٨٨) في العين ١٦٣/٢: "الراووق: ناجود (كأس، أو إناء مرتفع "ثَلَّ إناء"
كما جاء عن ابن سيده. العين ١٩١/٤/الهامش) الشراب الذي يُرَوَّق؛ فيصقّي، و
الشراب يتروَّق منه من غير عصر. و الروق: الاعجاب. و راقني: أعجبني؛ فهو
رائق، و أنا مروِّق." و في الوسيط: رَوَّق الشراب: صَفَّاه.

(١٨٩) إصلاح المنطق ١٥١، ١٥٢.

(١٩٠) السابق ١٥٣ - ١٥٧. و قد اقتصرنا علي ذكر الأفعال الشائعة
الاستعمال.

(١٩١) و قد انفرد أبو زيد في نواتره بصيغة عزاها لبني كعب بن عبد الله
ابن أبي بكر؛ إذ يقولون: رَفَيْت الثوب أرفيه رَفِيًّا. و العرب تقول: رَفَات الثوب
أرفؤه رَفَاً. انظر: الإحصاء اللغوي، للدكتور أحمد علم الدين
الجندي ٢٠١، بالجزء ٢٨، من مجلة مجمع اللغة العربية القاهري.

(١٩٢) التطور اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب ٧٦.

(١٩٣) انظر عن تفخيم تاء "فحصت": دراسات في فقه اللغة، محمد
الأنطاكي ٩١، و انظر عن الإبدال بين القاف والكاف: القلب و الإبدال لابن
السكيت ٣٧، ٣٨ (ضمن الكنز اللغوي)، و عن إشراب الصاد الساكنة صوت الزاي:
إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنّا الدمياطي ٢٤٤.

(١٩٤) جاء في "سرّ الليال في القلب و الإبدال" لأحمد فارس
الشدياق: "ثغغ كلامه: خلط فيه... و الثغغنة: الكلام لا نظام له، و فعل المتكلم

(٢٠٧) اللسان/ جشش. و ذكر رجزا لرؤبة فيه "الجشيش". و ذكر عن شمير أن "الجشيش أن نُطْحَن الحِنطة طحنا جليلا ، ثم تنصب به في القدر ، و يُلْقَى عليها لحم أو تمر فيُطْبَخ. فهذا الجشيش. و يقال لها: دَشِيشة؛ بالبدال". و انظر: مذكرة في الأصوات اللغوية ، للدكتور كمال بشر ٦٩ - ٧٣، و هو يصف الجيم الفصيحة ، كما ينطقها مجيدو قرآء القرآن الكريم ، اليوم ، بأنها صوت لثوي حنكي مركب. و انظر: مناهج البحث اللغوي، للدكتور تمام حسان ١٠٣، ١٠٤. و هو يرمز للجيم الفصيحة المركبة بـ (J)، و ذكر أن فيه عنصرى الـ (g). و وصفه بأنه صوت غاري مركب ، مجهور مرقق.. و انظر: أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي، لأستاذنا الدكتور عبد الصبور شاهين ٢٢٩. و أشار بهامشها إلي تحذير سيوييه من النطق بأصوات: الجيم التي كالكاف ، الأخرى التي كالشين ، و الكاف التي بين الجيم و الكاف. و ذكر أن مخرج الجيم الفصحي بين الجيم الأولي و الثانية. و جاء في شفاء الغليل للشهاب الخفاجي : دَشِيشَت الحِنطة ، و جَشِيشَتها . و قد صحح استعمال العامة لكلمة (دشيش) اعتمادا علي ما جاء عن ثعلب في "المجالس". شفاء الغليل ١٤٣.

(٢٠٨) مجالس ثعلب ١/١٤. و في الصحاح للجوهري: "ربما قالوا: جَحْمَلَه: إذا صرعه. و الميم زائدة". و جاء "جحفل": "و جَحْفَلَه: أي صرعه، و رماه. و ربما قالوا: جَجْفَلَه".

(٢٠٩) العين ٤/٤/٢٨٤. و ذكر (ص ٢٨٥) أن "الهَبْد: كسِر الهَبِيد ؛ أي: الحنظل". و هو ما جاء في "اللسان/هيد". و فيه - في "هيج" - : "هَبَج يَهْبِج هَبْجًا: ضرب ضريبا متتابعًا، فيه رخاوة. و قيل: الهَبَج: الضرب بالخشب... و هَبْجَه بالعصا: ضرب منه حيث ما أدرك. و قيل: هو الضرب عامة".

(٢١٠) الكنز اللغوي ١٦٠.

(٢١١) اللسان / نفج - نفس.

(٢١٢) تقويم اللسان ، لابن الجوزي ٨٥. و يري الدكتور عبد العزيز مطر أن تحول الجيم إلي شين، في مثل هذا الموضع، راجع إلي مماثلتها لصوت التاء التالي لها في الهمس. و قد علل بذلك نطق أهل صقلية ، علي زمن ابن مكي (٥٠١هـ)، لكلمة "مجتهد" باستبدال الشين بالجيم. انظر كتابه : لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٢٥٢. و ليس يصعب إدراك أن الذي سهل ذلك لحوق الرخاوة آخر النطق بالصوت الأصلي.

(٢١٣) اللسان / عفج ، غفشج ، و الغريب المصنف لأبي عبيد ٣٧.

٣٨٦) يبدي الراوي دهشته لاختفاء البطل أبي زيد السروجي قائلا: "و لم ندر أين سگع و صقع".

(٢٥٠) القول المقتضب ١٢٨، والقاموس / دبق. و قد عرضنا للفعل من قبل في هامش (٨) ونحن نشير إلي بعض مما يمثل أصولا لكلام العامة في معجم العين.

(٢٥١) رد العامي إلي الفصيح ، للشيخ أحمد رضا ١٣٨، ١٣٩.

(٢٥٢) أساس البلاغة ، و الوسيط / لهج ، لهق. و لم يعرض لهما ابن أبي السرور.

(٢٥٣) اللسان/ كحط ، كحف.

(٢٥٤) مميزات لغات العرب ، لحفني ناصف ٤-٦.

(٢٥٥) تاج العروس / دقس، دكس ١٦/٨١، ٨٢، و الوسيط / دقس، دكس.

(٢٥٦) المقاييس/دقس. و سمعت كلمة "الدنفسة" من العامة، ينطقونها بالكاف. و ربما عنوا بها عدم الرضا بالشيء المعين ، أو الغضب. و قد يكون هذا شأن من يختلس النظر بمؤخر عينيه ، كما ذكر أنه معني الكلمة. و يفهم من تعقيب ابن فارس عليها أنها من غير الفصيح.

(٢٥٧) المقاييس/دكس.

(٢٥٨) المزهر ، للسيوطي ١/٤٧٦.

(٢٥٩) المزهر ١/٤٧٦ - ٤٨١.

(٢٦٠) تقويم اللسان ، لابن الجوزي ٧٣. و قد ذكر أن قولهم: (أعرنى سمعك) من كلام العامة.

(٢٦١) مسطرة اللغوي للدكتور إبراهيم أنيس ٨- ١١ ، بالعدد ٢٩، من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(٢٦٢) الوسيط (كاح).

(٢٦٣) المحيط لابن عباد ١/٢١، و القاموس (قعش).

(٢٧٣) اللهجة المصرية ، للشيخ عبد القادر المغربي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٩٢/٣ ، و الوسيط / يعط ، و عبط . وفيها يذكر أن قولهم : رجل عبيط : أبله ، غير ناضج (محدثة).

(٢٧٤) الخصاص ، لابن جني ٩/٣ .

(٢٧٥) فصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب ١٤٠ ، حيث يذكر أن القطعة نوع من ترخيم اللفظ .

(٢٧٦) العين ٢٩٨/٤ ، و المثل السائر ، لابن الأثير ٣٠٦/١ . و النواشر : جمع الناشرة ، و هي عصب الذراع ، و تُصميت : تُسكيت ، و الجدع : السوء الغذاء . و قد سُمي الشاعر الصبي ثولبًا ، و هو ولد الحمار .
(٢٧٧) و الجمع الفصيح "أهدام" . و يبدو أنه قد صارت له الدلالة المشار إليها لدي العامة ، بعد أن حُمِلت معني الصفة التي كان يجب أن تتبعها . و يتضح ذلك من العبارة التالية في "الأغاني" ٢٠٨٤/٦ : "بينما أنا يوما أمشي ... إذ أنا بإنسان في البستان ، مطروح ، عليه أهدام خِلقان".

(٢٧٨) ذكر ذلك أحد الباحثين بمجلة "العرب" التي كان الشيخ حمد الجاسر يصدرها في المملكة العربية السعودية . العدد ٤ / ٣٠٠ ، ٣٠١ . و قال إن (الهدوم) جمع "هذم" عند أهل البدو من العامة . و هو عند أكثر أهل الحضرة منهم جمع لا مفرد له من لفظه . و يريدون به : ثياب المرء ، أو مجموع لباسه . و "الهذم" في الفصحى : بكسر الهاء : الثوب البالي ، جمعه : أهدام .

(٢٧٩) لحن العوام ، للزبيدي ، بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ٧٥ . و مما ذكره الزبيدي ، مما حذف الأندلسيون آخره : "نطع" ، و هو الجلد الذي يُبسط للطعام وغيره . قال إنهم ينطقونه (نطا) . و هو نطق خطأ لأحادي اللغات فيه ، و هي : "نطع" . و انظر : لحن العوام ، ص ٨٠ . و واضح أنهم يحذفون عينه ، أو الحرف الأخير منه ، كما فعلوا في (مينه) . علي أنهم لم يستبدلوا هذا المحذوف بغيره .

(٢٨٠) متن موطأ الفصيح ٣٥ .

(٢٨١) العين ٥٨/١ (أجل) .

(٢٨٢) القول المقتضب ٢٢ .

(٢٩٥) درة الغواص ٧٢، وفي القاموس: تُعِسه الله، و أُنْعسه، و رجل ناعس و

تُعِيس.

(٢٩٦) المثل السائر، لابن الأثير ١/٣١٦، ٣١٧. و قد جعل البيت مثالا للمنافرة بين الألفاظ في السبك، في اللفظ الواحد الذي يمكن تبديله بغيره، مما هو في معناه، في النثر والنظم. و أشار إلي أنه كان للشاعر مندوحة عن "حالين" بإبدال "ناقص" بها؛ و ذلك لعدم جواز الفك في الأولي.

(٢٩٧) المثل السائر ١/١٧٠.

(٢٩٨) العين ٣/١٥٦. و ذكر من قبل في (عسلج) أن العساليج عند العامة: القضيان الحديثة.

(٢٩٩) القاموس/دكس.

(٣٠٠) من ذلك كسر حرف المضارعة في مثل "يشرب - يطرب". و ذلك وارد في بعض اللغات، إذا كان الماضي مكسور العين أو الهمزة، نحو: يعلم - تعلم - إعلم - نعلم - يستنصر، و الشيء نفسه مع بقية أحرف المضارعة لهذا الفعل. و إذا كان المشهور هو ضم أحرف المضارعة في أبواب: أفعل - فَعَل - فاعل - فَعَلَل - في لغة الحجازيين، فإنها تكسر في لغة غيرهم. و يكسر حرف المضارعة من مثل: تعلم. و سمع ابن هشام هذا النطق من بعض البدو. و قرئ شاذًا: "و إياك نستعين". و هي لغة قيس و تميم و أسد و ربيعة. و روي أيضا أنها لغة هذيل.

و كذلك كسر أول مثل: سعيد - بعيد. و ذلك جائز في كل ما كانت عينه حرف حلق. و ذلك لغة لبني تميم. و من العرب من لا يشترط لديه وجود حرف الحلق، و عليه فإنهم يقولون: كثير - كبير جليل - كريم.

و من ذلك الإسكان مكان الإعراب. انظر: ص ١٠٢، ١٠٣، ١١٠، ١١١، ١٥٥.

(٣٠١) متن موطأ الفصح ٣١.

(٣٠٢) المنتخب من غريب كلام العرب ٢/٥٠٩، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٤. و جاءت هذه الكلمات بالفتح في أوائل بعضها، و بالضم في البعض الآخر؛ فجاء: البَزْر - الولد - ملك - جهاز. و جاء: العَضُو - السُّقْل - العَلُو - الخَل - الولد، واحدا و جمعا. و القول المقتضب ٦٣؛ حيث يذكر "جهاز" بكسر أولها.

(٣٠٣) السابق ٥١٣، ٥١٥.

زغرد، و مقابلاتها من الثلاثي: بتر - عرد - غرد. انظر ص ٤٨. و انظر أيضا :
التطور اللغوي ، للدكتور رمضان عبد التواب ٧٦,٧٥.

(٣١١) تاج العروس / مرث.

(٣١٢) في التاج / لثث : "اللث و الإلثا و اللثثة: الإلحاح". و ذكر أن الفعل :
ألث عليه إلثا : ألح عليه ، و لثث مثله. و اللث و الإلثا : الإقامة. و نقل عن
القاموس: اللثثة: الضعف ، و الحبس. و اللثثة : التردد في الأمر كالتلث. و ذكر
عن أبي عبيد أن اللثثة : عدم إبانة الكلام. و انظر : القول المفتضب ٣٢. و ذكر عبد
الفتاح المصري أن (لثثة) من الكلمات الفصاح في لغة العامة. انظر كتابه (قطوف
لغوية) ٨٣.

(٣١٣) اللسان / غذمر.

(٣١٤) ديوان ابن هاني الأندلسي ١٩٤.

(٣١٥) درة الغواص ١٦.

(٣١٦) معجم فصاح العامية ، هشام النحاس ، ٣٣.

(٣١٧) اللسان / غشمر

(٣١٨) سر الليال ، للشدياق ٤٨ ، حيث يتحدث عن زيادة الرأء آخر بناءي
"بحث - بعث".

(٣١٩) اللسان / كشم.

(٣٢٠) في اللسان / شكم أن الشكْم : العطاء ، أو الجزاء. و ورد في الحديث:
اشكّموه ؛ أي أعطوه. قال : "و أصله من شكيمة اللجام. كأنها تمسك فاه عن القول".
و قال : "و شكّمه يشكّمه شكّمًا: وضع الشكيمة في فيه". و الشكيمة من اللجام :
الحديدة المعترضة في الفم. و إذا كان ثمة بعد بين المعنيين ، علي ما نري هنا ،
فإنهما قد يزيد اقترابهما بتقرير ابن منظور أن بعضهم قال : "شكّمه شكّمًا و
شكيمًا: عضّه". و استشهد علي المعني ببيت جرير.

(٣٢١) اللسان / كشمر.

(٣٢٢) اللسان ، و التاج / طغرش.

(٣٣٣) التاج / ذات. قال: "ذاته؛ كمئعه: مثل ذعته: خنقه أشد الخنق؛ حتي أدلع لسانه ... و معكه في التراب ، كأنه يغطه في الماء، و ذعته: دفعه دفعا عنيفا ، و غمزه غمزا شديدا... و ذأطه ، و ذعطه: إذا خنقه أشد الخنق. و في الحديث: إن الشيطان عرض لي يقطع صلاتي ، فأمكنني الله منه فدعته؛ أي: خنقته."

(٣٣٤) سر الفصاحة ، لابن سنان الخفاجي ٦٠ ، ٦١ ، و اللسان و الصحاح / فدغم (الباحث العربي ، شبكة المعلومات الدولية).

(٣٣٥) في القاموس/ فدغم، جاء الفعل مبني للمجهول، بمعنى: امتلاء الوجه.

(٣٣٦) لم يذكر القاموس للروش المعني الذي في الوسيط، بل لم يذكر الفعل. و لم ترد الكلمة في اللسان بهذا المعني في "روش"، بل بمثل ما جاء في القاموس، أو قريبا منه. و فيه في "روس": راس رؤسا: تبختر. و الرؤس: العيب. و لقد يظن أن العامة أخذوا الوصفين (روش - روثة) من "اللوثة"؛ إذ يقال: به لوثة: أي خفة عقل، أو مس من جنون. قال في القاموس: "اللوثة؛ بالضم: الاسترخاء، و البطء، و الحمق، و الهيج، و مس الجنون". و لم ترد الكلمتان في القول المقتضب.

(٣٣٧) متن موطاة الفصح ٢٤ ، و تصحيح الفصح لابن درستويه ٩١ ، و هو يشير إلي ما يختاره ثعلب في "الفصح". و انظر أيضا ص ٩٢ ، ١٠١ ، و القاموس /وكس.

(٣٣٨) درة الغواص ٣٧ ، ٨٢.

(٣٣٩) و صيغة المبني للمجهول ما تزال تستعمل في الدارجة السودانية. انظر: من تجارب تعليم العربية في إفريقيا ٢٨. (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧٢/).

(٣٤٠) تقويم اللسان لابن الجوزي ٧٠.

(٣٤١) المنصف لابن جني ١٢٥/٢.

(٣٤٢) بحر العوام ٢٧٦. و لم تأت الصيغة في القول المقتضب.

(٣٤٣) تاريخ الدعوة إلي العامية ، للدكتورة نفوسة زكريا ٢٩ ، ٨٧ ، ١٠٥ ، ١١٠.

(٣٤٤) السابق ١١٦ ، ١١٧.

(٣٤٥) السابق ١٠٦.

(٣٥٩) لوحظ أن عامية القبائل بالجزائر تشتمل علي نحو ثلث الألفاظ العربية. العامية و الفصحى في القاهرة و الرباط ،للدكتور عبد العزيز بن عبد الله. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٥٣ / ٢٢١.

(٣٦٠) العامية و الفصحى في القاهرة و الرباط ، عبد العزيز بن عبد الله ٢٢٣، من العدد ٥٣، من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(٣٦١) وهذا ما رأينا بعض اللغويين يأخذون به في القديم ، و بأخذ به المجمع اللغوي القاهري . و ذهب الأستاذ محمد العدناني إلي إثارة الكلمة الفصيحة التي يتفوه بها العامة علي تلك التي لا يستعملونها ، و لا يستحسنونها. انظر :ص (ب) من مقدمة معجمه عن الأغلاط اللغوية المعاصرة.

(٣٦٢) لم يوافق العدناني علي أن يدخل المعجم الوسيط الفعل "حاش" بمعني: منع و أمسك، في الكلمات المحدثه ،الجائز استعمالها . قال:" و لم أجد معجما واحدا يؤيد الوسيط... و العامة في الشقيقة مصر تستعمل الفعل "حاشه" بمعني: أمسكه. و هو السبب الذي حمل مجمع اللغة العربية بالقاهرة علي ذكره في معجمه الوسيط". معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ١٧٧. و في رأبي أنه يمكن أن يستفاد معني الإمساك باللص ، أو بغيره، أو معني الحيلولة دون بلوغه غرضه من بعض المعاني التي ساقها للفعل ، و رأبي أنها تبعد به عن معناه الجديد.

(٣٦٣) في "الوسيط": "بَزَعُ الصَّبِيّ - بَزَاعَة: صار ظريفاً كَيْسًا . و - صار جريئاً علي الكلام ، و - صار متناهي الجمال، و - الرجلُ سَادٌ و شَرُفٌ ؛ فهو بَزِيعٌ، و بُزَاعٌ". و ذكر - بعده - : "تَبَزَّعَ الصَّبِيّ بَزْعًا، و - الشَّرُّ بَثَارٌ ، و لم يقع بعد". و يبدو أن الفعل معروف ، أو مستعمل في تونس. و جاء الوصف باسم المفعول من الفعل الرباعي في اسم أحد كبار الشخصيات هناك ، و هو الأستاذ فؤاد الميزَّع.

(٣٦٤) كلمة "كُشْكُ" أصلها فارسي ، و هو : "كُوشْكُ" ؛ بإسكان الشين وفتحها. و يبدو أن الكلمة عُرِّبَت قديماً إلي "الجَوْسُق" ؛ بمعني :البيت أو البيت الصغير ، و القصر أو القصر الصغير ، و الحصن. و قد جعل ذلك بعض أصحاب المعجمات الحديثة يذهب إلي أن الكلمة الأولى من أقوال العامة. علي أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز إطلاق الكلمتين "الجَوْسُق - الكُشْكُ" علي المكان الصغير يصنع من الخشب و نحوه. معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ١٣٥.

(٣٦٥) و حَلَّطَهُم : أزالهم عن مواضعهم ، كما في القاموس. و لم يأت الفعل في الوسيط. و انظر : هامش ١٣٩.

الفصحي ، و الثانية وظيفة العامية ، و إن لم يذكر الباحث ذلك. بل المرجح أنه أراد
أنهما يقومان بكلا الدورين ، أو لعلهما يمكن أن يلتقيا ليكونا ما يشبه زجل بيرم الذي
يؤدي هذين الدورين. و هو ما لا نوافق عليه ، علي إطلاقه.

المراجع

- أباطيل و أسمار ، للأستاذ محمود محمد شاكر ، ط. الخانجي ١٩٧٢.
- إتحاف الفضلاء برسائل أبي العلاء. دراسة و إعداد محمد عبد الحكيم القاضي ، و آخر ط ١. دار الحديث بالقاهرة ١٩٨٩.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للبتا الدمياطي ط. أولي ١٩٩٨. دار الكتب العلمية ببيروت.
- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي. ط. المكتبة الثقافية ، ببيروت ١٩٧٣.
- أثر الأصوات و القراءات في النحو العربي ، للدكتور عبد الصبور شاهين. ط. أولي، الخانجي ١٩٨٧.

- الأثر التعليمي لفتح الرَّجَز، حسن محمد حسن محبوب. ملخص رسالة دكتوراه، علي موقع جامعة أم القرى، بالمملكة العربية السعودية.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة ط.أولي، ١٩٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، للمقدسي. ترتيب وتنسيق ريان الأندلسي، علي شبكة المعلومات الدولية.
- الإحصاء اللغوي، للدكتور أحمد علم الدين الجندي، العدد ٢٨، من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- أسماء الأصوات في محافظة أسوان بين الأصول الفصيحة والاستعمال المحلي. الدكتور عبد النعيم عبد السلام خليل. مجلة علوم اللغة ٢/٤.
- أساس البلاغة، للزمخشري، ط.٢، بالهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، بتحقيق شاكر، و هارون ط.٤ بدار المعارف ١٩٨٧.
- الأصوات اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، ط. الأنجلو ١٩٩٠.
- الأضداد، لابن الأنباري، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية ببيروت ١٩٨٧.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق إبراهيم الإبياري، ط.دار الشعب، ١٩٦٦.
- الأفعال، لأبي عثمان السرقسطي، بتحقيق الدكتور حسين محمد شرف، نشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٥-١٩٨٠.
- الألفاظ الكتابية، لعبد الرحمن بن عيسى بن حماد الهمداني. بتقديم الدكتور إميل بديع يعقوب ط.أولي ١٩٩١ ببيروت.
- الأمثال العامية في نجد، محمد العبودي، مجلة العرب، للشيخ حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر. الرياض، المملكة العربية السعودية. العدد الرابع، يناير ١٩٦٩.
- الأمالي، لأبي علي القالي. دار الكتاب العربي، بيروت.(د.ت.).
- بحوث و مقالات في اللغة، للدكتور رمضان عبد التواب ط. الخانجي ط.ثالثة ١٩٩٥.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي. تحقيق محمد عبد الرحيم ط.أولي ٢٠٠٥ ببيروت.
- بحر العوامّ فيما أصاب فيه العوامّ، لابن العماد الحنبلي، بتحقيق الدكتور شعبان صلاح. دار غريب بالقاهرة ٢٠٠٧.

- ديوان الحطينة. دار صادر، بيروت ١٩٨١.
- ديوان زهير بن أبي سلمى. دار صادر.
- ديوان ابن هانئ الأندلسي. دار صادر.
- ديوان امرئ القيس. دار صادر.
- رسالة في غريب اللغة ، لمحمد بن القاسم الأنباري . تحقيق الدكتور عبد الجليل مغناظ التميمي . ط. ثانية ١٩٩٩، عصمي للنشر و التوزيع بالقاهرة.
- الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي ، لأبي منصور الأزهرري ، تحقيق د. عبد المنعم طووعي بشناتي ، دار البشائر الإسلامية ببيروت ، ط. أولي ١٩٩٨.
- الزاهر في معاني كلمات الناس ، لابن الأنباري. تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن. اعتني به عز الدين البدوي النجار ، مؤسسة الرسالة.
- سِرّ صناعة الإعراب ، لابن جني . تحقيق أحمد فريد أحمد. ط. المكتبة التوفيقية بالقاهرة.
- سِرّ الفصاحة ، لابن سنان الخفاجي ، مكتبة مشكاة الإسلامية ، علي شبكة المعلومات الدولية.(نسخة غير مصورة عن كتاب مطبوع).
- سرّ الليل في القلب و الإبدال ، لأحمد فارس الشدياق. المطبعة السلطانية، الأستانة ١٢٨٤هـ.
- شرح القصائد العشر ، للتبريزي. إدارة الطباعة المنيرية ، بالقاهرة ١٣٥٢هـ.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، للشهاب الخفاجي . تصحيح و تعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي. المكتبة الأزهرية للتراث ٢٠٠٣.
- الصبح المنير في شرح شعر أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل الأعشي و الأعشين الآخرين. مطبعة أدلف هلز هوسن ، بيانة ١٩٢٧.
- صبح الأعشي في صناعة الإنشا ، للقلقشندي ، عن شبكة المعلومات الدولية.(نسخة غير مصورة عن كتاب مطبوع).
- الصحابي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس ، تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ببيروت ، ط. أولي ١٩٩٣.
- العقد الفريد ، لابن عبد ربه (الجزء الثامن). تحقيق الدكتور عبد المجيد الترجميني ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط. أولي ١٩٨٣.

